النافلة

فى

الأحاديث الضعيفة والباطلة

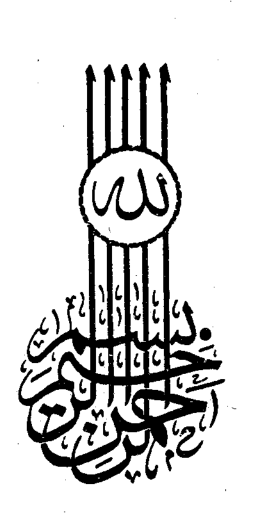
تأليف

أبى إسحق الحوينى الأثرى

عفا الله عنه

الجزء الثانى





النافلة

في

الأحاديث الضعيفة والباطلة

كتـــاب قد حوى دررًا بعين الحسن ملحوظـــه
لهـذا قلت تنبيهًا

الطبعة الثانية
١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م



بسم الله الرحمن الرحيم

١٠١ - « الوُدُّ يُتَوَارَثُ ، وَالْبُغْضُ يُتَوَارَثُ » .

---

١٠١ - ضَعِيْفٌ ..

أخرجه البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (١/ ١/ ١٢١) والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٧/ رقم ٥٠٧) ، والحاكم (٤/ ١٧٦) ، والخطيب فى « الموضح » (١/ ٢٤) والقضاعى فى « مسند الشهاب » (رقم ٢١٨) من طريق عبد الرحمن بن أبى بكر ، عن محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبى بكر ، عن أبيه ، أن أبا بكر الصديق قال لعفير : ما سمعت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقولُ فى الودِّ ؟!

قال : .... فذكره .

قال الحاكم :

« صحيحُ الإسناد » !

فتعقبه الذهبىُّ بقوله :

« المليكىُّ واهٍ ، وفى الخبر انقطاعٌ » .

قُلْتُ : والمليكى هذا ، هو عبد الرحمٰن بن أبى بكر . والانقطاع بين طلحة ابن عبد الله ، وبين أبى بكر رضى الله عنه ، فإنه ما أدركه .

وقد قال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ١/ ق ٢١/ ١) :

« .... محمد بن طلحة ، عن أبيه مرسلًا ، عن أبى بكر » فهو يشير إلى الانقطاع .

وقد رواه عن المليكى على هذا الوجه أبو عامر العقدىُّ ، وموسىٰ بن داود الضبىُّ ، وشبابة بن سوار وغيرهم وخالفهم يوسف بن عطية ، فرواه عن أبى =

....

= بكر المليكىّ ، عن محمد بن طلحة عن أبيه ، عن عبد الرحمٰن بن أبى بكر ، قال لقى أبو بكر الصديق رجلًا من العرب يقال له : عفير ، فقال له أبو بكر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فى الودِّ ؟؟ قال : .... فذكره مرفوعًا .

فزاد يوسف بن عطية فى السند « عبد الرحمٰن بن أبى بكر » .

أخرجه الحاكم (٤ / ١٧٦) من طريق يحيى بن يحيى ، ثنا يوسف فذكره وسكت عنه ، فقال الذهبىُّ : « يوسف هالك » .

وقد أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٧/ رقم ٥٠٨) من طريق على ابن سعيد المسروق ، ثنا يوسف بن عطية ، عن أبى بكر بن عبد الله ، عن أبيه ، عن عبد الرحمٰن بن أبى بكر .. فذكره . فلا أدرى هل وقعت زيادةٌ فى السند عند الحاكم أم هو اختلاف فى السند من قبل يوسف هذا ؟!

ومن وجوه الاختلاف فى سند هذا الحديث أن ابن المبارك رواه عن محمد ابن عبد الرحمٰن ، عن محمد بن فلان بن طلحة ، عن أبى بكر بن حزم ، عن رجلٍ من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : كفيتُك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الود يتوارث » .

أخرجه البخارىّ فى « الأدب » (رقم ٤٣) ، وفى « التاريخ الكبير » (١/ ١ / ١٢١) عن شيخه بشر بن محمد ، أخبرنا ابن المبارك به ، ووقع فى « التاريخ » : « ... ابن المبارك ، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن فلان بن طلحة » فيظهر لى أنه خطأ ومحمد بن فلان بن طلحة ، لم أعرفه .

وفى شيوخ ابن أبى ذئب من « تهذيب الكمال » (ج ٣/ لوحة ١٢٣٢) أنه يروى عن : « محمد بن فلحان بن طلحة » ولم أعرفه أيضًا وهناك فى الرواة : « محمد بن عبد الرحمٰن بن طلحة » روى عن صفيه بنت شيبة ، وروى عنه شعبة ووكيع وابن المبارك ، ولكن فيه خلاف كما بينه الحافظ فى « التهذيب » . =

. . . .

= ورواه ابنُ فديك ، عن عبد الرحمٰن بن أبى بكر ، عن محمد بن طلحة ، عن أبيه ، عن أبى بكر الصديق مرفوعًا فذكره .

أخرجه أبو الشيخ فى « الأمثال » (١٣٣/ ١) ، والخطيب فى « الموضح » (١/ ٢٤) من طريق ضرار بن صرد ، ثنا ابنُ أبى فديك به .

قُلْتُ : وسندُهُ ساقطٌ .

وضرار بن صرد كذَّبَهُ ابن معين ، وتركه غيرُهُ ولكنه توبع .

تابعه المسيب بن شريك ، أخبرنى عبد الرحمٰن بن أبى بكر به .

أخرجه الخطيب فى « الموضح » (١/ ٢٤) .

وسنده واهٍ .

وآفته المسيب هذا ، قال فيه أحمد : « ترك الناس حديثه » .

وكذا تركه مسلمٌ وغيرُهُ .

وقال البخاريُّ :

« سكتوا عنه » .

ووجهٌ آخر من الاختلاف فى سنده .

فقد رواه على بن داود القنطريُّ ، عن آدم بن أبى إياس ، عن عبد الرحمٰن ابن أبى بكر ، عن محمد بن طلحة ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن أبى بكر . فذكره مرفوعًا .

فزيد فى السند ذكر « عائشة » .

ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ١/ ق ٢١/ ١) وقال : « قال ذلك على بن داود القنطريُّ ، عن آدم ، ووهم فى ذكر عائشة رضى الله عنها » .

قُلْتُ : ويقصد الدارقطنى بالتوهيم آدم بن أبى إياس دون على بن داود . بدليل أنه قال عقب ذلك : « وخالفه جماعة منهم : المعافى بن عمران ، وموسىٰ ابن داود وغيرهما فرووه عن المليكىّ .....الخ » .

والمليكى : هو عبد الرحمٰن بن أبى بكر الذى روى عنه آدم والله أعلم .

فالحديث مرة يروى عن أبى بكر ، عن عفير . ورجحه الدارقطنىُّ . =

....

= ومرة : « عن أبى بكر نفسه » .
ومرة : « عن رجل من أصحاب النبى ﷺ » .
فهذا اضطراب يقدح فى صحته ، مع ضعف جميع أسانيده ، أضف إلى ذلك الانقطاع فى سنده كيفما دار . والله أعلم وله شاهد من حديث رافع ابن خديج رضى الله عنه .
أخرجه الطبرانى فى« الكبيـر »(ج ٤/ رقم ٤٤١٩) من طريق الواقدى ، ثنا خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت ، ن مرو بن عبيد الله بن رافعٍ ، عن رافع بن خديج مرفوعًا : « الود الذى يتوارث ، فى أهل الإسلام » وسنده ضعيف جدًّا ، والواقدىُّ متروك كما قال الهيثمى (١٠/ ٢٨٠) .

١٠٢ - « إنَّ الوُضُوْءَ لاَ يَجِبُ إلَّا عَلَى مَنْ نَّامَ مُضْطَجِعًا ، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ » .

---

١٠٢ - مُنْكَرٌ

أخرجه أبو داود (٢٠٢) ، والترمذىُّ (٧٧) ، وأحمد (١/ ٢٥٦) ، وابن أبى شيبة فى « المصنف » (١/ ١٣٢) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٢/ رقم ١٢٧٤٨) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٧/ ٢٧٣١) ، والدارقطنىُّ (١/ ١٥٩ - ١٦٠) ، والبيهقىُّ (١/ ١٢١) من طريق عبد السلام بن حرب ، عن أبى خالد الدَّالانى ، عن قتادة ، عن أبى العالية ، عن ابن عباس أنه رأى النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم نام وهو ساجدٌ ، حتى غط أو نفخ ، ثم قام يُصلى . فقلت : يا رسول الله ! إنك قد نمت ؟!

قال : إن الوضوء ..... الحديث .

قال أبو داود :

« قولُهُ : الوضوء على من نام مضطجعًا : هو حديثٌ منكرٌ ، لم يروه إلا يزيد ، أبو خالد الدالانى ، عن قتادة . وروى أوله جماعةٌ عن ابن عباس ، لم يذكروا شيئًا من هذا ، وقال : كان النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم محفوظًا . وقالت عائشةُ : قال النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم : « تنام عيناى ولا ينام قلبى » . وقال شعبة إنما سمع قتادة من أبى العالية أربعة أحاديث : حديث يونس ابن متى ، وحديث ابن عمر فى الصلاة ، وحديث القضاة ثلاثة ، وحديث ابن عباس : حدثنى رجال مرضيون ، منهم عمرُ ، وأرضاهم عندى عمر . قال أبو داود : وذكرتُ حديث يزيد الدَّالانى لأحمد بن حنبل فانتهرنى استعظامًا له ، فقال : ما ليزيد الدّالانى يدخل على أصحاب قتادة ؟!! ولم يعبأ بالحديث » اهـ.

وقال الدارقطنىُّ :

« تفرد به أبو خالد ، عن قتادة ، ولا يصحُّ » .

وفى « نصب الراية » (١/ ٤٥) : =

....

= « قال الترمذيُّ فى « العلل » : سألتُ محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : لا شيء . رواه سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن ابن عباس قولَهُ . ولم يذكر فيه : « أبا العالية » ، ولا أعرف لأبى خالد سماعًا من قتادة ، وأبو خالد صدوق ، لكنه يهم فى الشيء » . اهـ .

فعلّق الزيلعيُّ بقوله :

« وكان هذا على مذهبه - يعنى البخاريّ - فى اشتراطه فى الاتصال ، السماعُ ، ولو مرة » .

وقال ابنُ عديّ :

« وهذا - يعنى الحديث - بهذا الإسناد عن قتادة ، لا أعلم من يرويه عنه غير أبى خالد ، وعن أبى خالد عبد السلام » . اهـ .

وقال ابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/ ١٤٩) :

« لا يثبت » .

وقال البيهقيُّ :

« فأما هذا الحديث فإنه قد أنكره على أبى خالد الدالانى جميعُ الحفاظ ، وأنكر سماعه من قتادة أحمد بنُ حنبل ، ومحمد بن إسماعيل البخاريُّ وغيرُهُما » اهـ .

وقال ابنُ عبد البر فى « الاستذكار » (١/ ١٩١) :

« وهو عند أهل الحديث منكرٌ ، لم يروه مرفوعًا إلى النبىِّ ﷺ غير أبى خالد الدالانى ، عن قتادة » . اهـ .

وقال ابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١/ ٢٢٦) :

« لا حجة فيه ، فإنه من رواية عبد السلام بن حرب ، عن أبى خالد الدَّالانى ، عن قتادة ، عن أبى العالية ، عن ابن عباس . وعبد السلام ضعيفٌ لا يُحتجُّ به . ضعّفه ابنُ المبارك وغيرُهُ . والدالانى ليس بالقوىّ . وروينا عن شعبة أنه قال : لم يسمع قتادة من أبى العالية إلا أربعة أحاديث ، ليس هذا منها ، =

= فسقط جملة ، ولله الحمدُ » . اهـ .

وقال النوويُّ فى « المجموع » (٢/ ٢٠) :

« وأما حديث الدَّالانى ، فجوابُه أنه حديثٌ ضعيفٌ باتفاق أهل الحديث ، وممن صرّح بضعفه من المتقدمين : أحمدُ بنُ حنبل ، والبخاريُّ ، وأبو داود . قال أبو داود وإبراهيمُ الحربيُّ : هو حديث منكرٌ . ونقل إمام الحرمين فى كتابه : « الأساليب » : إجماع أهل الحديث على ضعْفِهِ . وهو كما قال ، والضعفُ عليه بَيِّنٌ » . اهـ .

وكذا قال ابن الملقن فى « خلاصة البدر المنير » (ق ٢٥/ ٢) .

قُلْتُ : فيتلخصُ مما تقدم من كلام الأئمة ، أن الحديث مُعلٌّ بعدَّة عللٍ :

الأول : أنه ثبت ما ينافى حديث الدَّالانى .

الثانية : الاضطراب فى سنده .

الثالثة : الانقطاع بين أبى خالد الدَّالانى وقتادة .

الرابعة : أنَّ قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبى العالية .

الخامسة : أن عبد السلام بن حرب ضعيفٌ ، ولم يروه عن الدَّالانى غيرُهُ .

وهذه العللُ كلُّها صحيحةٌ إلا الخامسة . فقد تفرد بها ابنُ حزمٍ ، فضعّف عبد السلام بن حرب . وهذا من جسارته ، فإنه كان هجومًا على إطلاق الضعف فى عددٍ من الثقات العدول لأدنى غمزٍ فيهم .

أما حالُ عبد السلام بن خرب .

فقال أبو حاتم الرازى :

« ثقة صدوقٌ » وناهيك بمثل هذا من أبى حاتم .

وقال الترمذيُّ :

« ثقةٌ حافظٌ » .

وقال العجليُّ :

« ثقة ثبتٌ » . =

....

= وقال الدارقطنىُّ : « ثقةٌ حُجَّةٌ » .
وقال ابنُ معين والنسائىُّ :
« ليس به بأس » .
زاد ابنُ معين :
« يكتبُ حديثُهُ » .
[وفى « سير النبلاء » (٨/ ٣٣٦) عن ابن معين قال : « ثقة ، والكوفيون يوثقونه »] .
وقال يعقوب بن شيبة :
« ثقة فى حديثه لينٌ » .
وقال ابن المبارك :
« قد عرفتُهُ » !!
قال الحسن بن عيسى :
« وكان ابنُ المبارك إذا قال : قد عرفته ، فقد أهلكه » !!
وقال ابنُ سعد :
« كان به ضعفٌ فى الحديث » .
وقال العجلىُّ :
« ... والبغداديون يستنكرون بعض حديثه ، والكوفيون أعلم به » .

قُلْتُ : فهذا ما قيل فى عبد السلام بن حرب ، وجانب المعدلين أقوى بلا ريب ؛ لأن الجرح مبهمٌ غيرُ مفسرٍ فى كلام أغلبهم ، ولم يأخذ عليه البغداديون شيئًا ذا بالٍ . والكوفيون أعلم به كما قال العجلىُّ ، وعبد السلام كوفىٌّ ، وبلدىُّ الرجل أعرفُ به . فالحاصل أن عبد السلام ثقة ثبت ، لكنه قد يهم أحيانًا كما يهم غيرُهُ من الثقات ، فلا ينبغى تعصيب الجناية به وفى السند ما قد رأيت من العلل ، بل لا يجوز إطلاق الضعف فيه كما فعل ابن حزم ، سامحه اللهُ تعالى . هذا ، وقد عرفنا وجه استنكار من استنكر عليه بعض حديثه =

. . . .

= ففى « سير النبلاء » (٨/ ٣٣٦) :

« قال علىُّ بنُ المدينى : وقد كنت أستنكر بعض حديثه ، حتى نظرتُ فى حديث من يُكثر عنه ، فإذا حديثُهُ مقاربٌ عن مغيرة والناس ، وذلك أنه كان عسرًا ، فكانوا يجمعون غرائبه فى مكان ، فكنت أنظر إليها مجموعة فاستنكرتُها » . اهـ .

قُلْتُ : فظهر من الحكاية أن الاستنكار وقع بسبب جمع الغرائب كلها فى مكان واحد . والغرائب تكثر فيها المناكير وقد كانوا يجمعونها لأجل المذاكرة والإغراب ونحو ذلك . والله الموفق .

ومما يؤخذُ على ابن حزمٍ - رحمه الله - تضعيفُهُ المطلق للدَّالانى وهو يزيد ابن عبد الرحمٰن .

فقد قال أبو حاتم :

« صدوقٌ ثقةٌ » .

وقال ابنُ معين ، وأحمدُ ، والنسائىُّ :

« ليس به بأسٌ » .

وقال الحاكم :

« إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان » وضعّفه ابنُ سعد ، وابنُ حبان ، وابنُ عبد البر فمثل هذا لا يجوز أن يطلق فيه الضعف كما فعل ابن حزم .

والحديث ضعّفه الشيخ العلامة المُحَدِّثُ أحمد شاكر فى « شرح الترمذىّ » (١/ ١١٢ - ١١٣) ، وكذا فى « شرح المسند » (رقم ٢٣١٥) ولكنه خالف ذلك فى تعليقه على « المحلى » ، (١/ ٢٢٦ - ٢٢٧) فقال :

والحديث فى رأينا حسنُ الإسناد ... ويزيد ليس ضعيفًا ضعفًا تطرح معه رواياته ... ثم ساق فيه ما تقدم من كلام الأئمة ، ثم قال : وعادة المتقدمين رحمهم الله الاحتياط الشديد ، فإذا رأوا راويًا زاد عن رواية فى الإسناد شيخًا ، أو كلامًا لم يروه غيرُهُ ، بادروا إلى إطراحه والإنكار على راويه ، وقد يجعلون هذا سببًا فى الطعن على الراوى الثقة ، ولا مطعن فيه ، ويظهر للناظر فى =

....

= الكلام على هذا الحديث أنه سبب طعنهم على أبى خالد ، ورميهم له بالخطأ ، أو التدليس ، والحق أن الثقة إذا زاد فى الإسناد راويًا ، أو فى لفظ الحديث كلامًا ، كان هذا أقوى دلالة على حفظه وإتقانه ، وأنه علم ما لم يعلم الآخرُ ، أو حفظ ما نسيه ، وإنما تردُّ الزيادة التى رواها الثقةُ إذا كانت تخالفُ رواية من هو أوثق منه ، وأكثر مخالفة لا يمكن بها الجمع بين الروايتين ، فاجعل هذه القاعدة على ذُكْرٍ منك ، فقد تنفع كثيرًا فى الكلام على علل الأحاديث » اهـ .

قُلْتُ : لست أدرى أىّ القولين هو المتأخر عند الشيخ أبى الأشبال أهو القول بالتضعيف ، أم بالتحسين ؟؟! على أنه يظهر لى – والله أعلمُ – أن الأول أرجح ، لأن تعليق الشيخ على « المحلى » قديمٌ ، لكنه لم يُشر لا فى « شرح الترمذى » ، ولا فى « شرح المسند » إلى رجوعه عن ذلك التحسين ، فالله أعلمُ بحقيقة الحال . غير أن لى نظرًا على بعض ما قاله حول تحسين الحديث .

وهذا النظرُ يتلخص فى وجوه :

● **الأول** : أن الشيخ بنى رأيه فى تحسين الإسناد على إثبات ثقة الدالانى وعدم تأثير الجرح الذى فيه ، ولئن سلمنا له ذلك – جدلًا – فأين بقيةُ العلل التى ذكرتُها قبل ذلك ؟!!

وهل سيقف الشيخ عند رأيه بالتحسين ؟!!

● **الثانى** : قوله « وعادة المتقدمين .... الخ » . فهذا يُشعر أن طرح رواية الراوى لأدق خطأ كان عادة لجميعهم وهو خطأ بلا ريب ، وإلا فمن الذى يعرى عن الخطأ ، ومخالفة غيره من الثقات ؟! وإنما هذا كان لبعضهم كيحيى القطان ، وأبى حاتم الرازى وغيرهما ، ومع ذلك فقد كانوا يخالفون هذه العادة ، وسيأتى فى هذا الكتاب شيء كثير من ذلك إن شاء اللهُ تعالى .

● **الثالث** : قوله : « والحقُ ، أن الثقة إذا زاد فى الإسناد ....الخ » =

....

= فهذا القول ليس محله هنا ؛ لأن هذا القول - كما هو ظاهر - تبع فيه الشيخ أبو الأشبال الذهبيَّ فى ذبِّه عن على بن المدينى كما فى « الميزان » ، ونحن نسلم للشيخ إن كان المخالف مثل على بن المدينى ، وأحمد بن حنبل وأضراب هؤلاء السادة ، بحيث يكاد الجرح ينعدم فيهم ، وأعنى به الجرح المفسر المؤثر ، أما الدَّالانى فلا نستطيع إغفال الجرح الذى فيه لا سيما وقد خالفه سعيد بن أبى عروبة ، وهو من أثبت الناس فى قتادة ، فرواه عن قتادة ، عن ابن عباس قوله .

فخالف الدَّالانىُّ فى موضعين :

- **الأول** : أنه أسقط ذكر « أبى العالية » .
- **الثانى** : أنه أوقفه على ابن عباس ، ولم يرفعه وسعيد بن أبى عروبة أوثق من الدَّالانى بغير شك ، فمخالفتُه - أعنى الدالانى - مرجوحةٌ .

وأما نكارةُ الحديث ، فإنه أوجب الوضوء على من اضطجع نائمًا وقد قال أنسٌ رضى اللهُ عنه :

« كان أصحابُ رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون » .

أخرجه مسلمٌ (٣٧٦/ ١٢٥) ، وأبو عوانة (١/ ٢٦٦) ، وأبو داود (٢٠٠) ، والترمذىُّ (٧٨) ، وأحمد ، والدارقطنىُّ (١/ ١٣٠ ، ١٣١) وغيرُهُم من طرقٍ عن قتادة ، عن أنسٍ .

وهذا الحديث قال فيه ابن المبارك - كما عند الدارقطنىّ -:

« هذا عندنا وهم جلوسٌ » . وقريبًا منه عند الترمذىّ عنه (١/ ١١٣) .

قُلْتُ : ولفظ الحديث محتملٌ لذلك ، ولكن فى « مسند البزار » (ج ١/ رقم ٢٨٢) قال : حدثنا ابن المثنى ، ثنا ابن أبى عدىّ ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنسٍ أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يضعون جنوبهم ، فمنهم من يتوضأ ، ومنهم من لا يتوضأ .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/ ٢٤٨) : =

= « رجاله رجال الصحيح » .
وقال الحافظ فى « الفتح » (١/ ٣١٥) :
« إسنادُهُ صحيحٌ » .
وقوله : « يضعون جنوبهم » صريح فى الدلالة على المطلوب ويؤيدُهُ حديث ابن عمر :
« أن رسول الله ﷺ شغل عن صلاة العشاء ليلة فأخرها ، حتى رقدنا فى المسجد ، ثم استيقظنا ، ثم رقدنا ، ثم استيقظنا ، ثم خرج علينا رسول الله ﷺ ثم قال : « ليس أحدٌ من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم » .
أخرجه البخاريُّ (٢/ ٥٠ - فتح) واللَّفظُ له ، ومسلم (٦٣٩/ ٢٢١) ، وأبو عوانة (١/ ٣٦٨) ، والنسائىُّ (١/ ٢٦٧ - ٢٦٨) وأحمد (٢/ ٨٨ ، ١٢٦) وغيرهم عن نافع ، عن ابن عمر وفى الباب عن عائشة وابن عباس وغيرهما .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فى « الفتاوى » (٢١/ ٣٩٣) : تعقيبًا على هذه الرواية :
« وكان الذين يصلون خلفه جماعة كثيرة ، وقد طال انتظارهم وناموا ، ولم يستفصل أحدًا ، ولا سُئل ، ولا سأل الناس : هل رأيتم رؤيا ؟ أو هل مكَّن أحدكم مقعدته ؟ أو هل كان أحدكم مستندًا ؟ وهل سقط شيء من أعضائه على الأرض ؟ فلو كان الحكم يختلف لسألهم . وقد علم أنه فى مثل هذا الانتظار بالليل - مع كثرة الجمع - يقع ذلك كلُّهُ . وقد كان يصلى خلفه النساء والصبيان » . اهـ .
فالحاصل أن النوم بذاته ليس ناقضًا للوضوء ، فالنوم على أىّ وضع غير مستلزم للوضوء إلا أن يغلب عليه فيغيب عن الوعى ، لكن إذا شك حال نومه هل خرج منه ريح أم لا ؟ فلا ينتقض وضوؤه بناءً على يقين الطهارة ، واليقين لا يزول بالشك .
والعمل فى هذا - وفى غيره - يكون بالظن الراجح ، والله أعلم .

١٠٣ - « شَوَّالُ ، وَذُو القِعْدَة ، وَذُو الحِجَّة » يَعْنِى أَشْهُرَ الحَجِّ . وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَىٰ : ﴿ الحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [٢/ ١٩٧] .

---

١٠٣ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج ٢/ رقم ١٦٠٧) ، وفى « الصغير » (١/ ٦٦) ، وابن مردويه فى « تفسيره » - كما فى « ابن كثير » . (١/ ٢٠٦) -، من طريق محمد بن ثواب ، حدثنا حصين بن مخارق ، حدثنا يونس ابن عبيد ، عن شهر بن حوشب ، عن أبى أمامة مرفوعًا : ... فذكره .

قال الطبرانىُّ :

« لم يروه عن يونس إلَّا حصين بن مخارق ، كوفىٌّ ، تفرد به محمد بن ثواب » .

قُلْتُ : أمَّا محمدُ بْنُ ثَوَاب الهَبَّارِىُّ ، فقد وثقه ابن حبان ، وقال ابن أبى حاتم : « صدوق » ، ولكن العلَّةُ فى حصين بن مخارق . فقد قال الدارقطنىُّ : « يضعُ الحديث » .

وقال ابن الجوزىّ فى « الضعفاء » (ق ٤٩/ ١) :

« وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به » .

وأخشى أن يكون اختلط على ابن الجوزى بترجمةٍ أخرى ، فإن ابن حبان لم يترجم لحصين هذا فى « ضعفائه » . فالله أعلم .

فالعجبُ من الحافظ الهيثمىّ رحمه الله تعالى إذ قال فى « المجمع » (٣/ ٢٢١) : « فيه حصين بن مخارق ، قال الطبرانى : كوفىٌّ ثقةٌ ، وضعّفه الدارقطنىُّ ، وبقية رجاله موثقون » !!

مع أنه ذكر هذا الحديث فى موضع آخر من « المجمع » (٦/ ٢١٨) . وقال : « وفيه حصين بن مخارق ، وهو ضعيفٌ جدًّا » .

وهذا هو الصوابُ . وأما توثيق الطبرانى فلم أقف عليه ، فاللهُ أعلمُ بحقيقة ذلك .

=

....

= قال الحافظ ابن كثير فى « تفسيره » (١/ ٢٠٦) :
« حديثٌ موضوعٌ ، لا يصحُّ رفعُهُ ... وفيه حصين بن مخارق ، وهو متهمٌ بالوضع » . اهـ .

قُلْتُ : وقولُهُ : « لا يصحُّ رفعه » يشير به إلى أن الصواب وقفه ، وهو الصحيحُ كما يأتى إن شاء الله تعالى .

وله شاهدٌ من حديث ابن عباس مرفوعًا .

أخرجه الخطيب فى « التاريخ » (٥/ ٦٣) من طريق الإسماعيلى ، وهذا فى « معجمه » (ج ١/ ق ٤/ ١) أخبرنى أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الخلنجى ، قال : حدثنا داود بن عمرو ، حدثنا شريك ، عن أبى إسحق ، عن التميميّ ، عن ابن عباسٍ مرفوعًا فذكرهُ .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ، وله عِلَّتان ، بل ثلاثة .

- **الأولى** : سوء حفظ شريك النخعيّ .
- **الثانية** : تدليس أبى إسحق السبيعى ، واختلاطه .
- **الثالثة** : أن التميمى هذا ، واسمه إرْبدة - راوى التفسير عن ابن عباس - مجهولٌ كما قال ابن البرقى ، فلم يرو عنه سوى أبى إسحق السبيعى وحده . وضعّفه أبو العرب الصقلى . ومع ذلك فقد وثقه العجلىُّ وابنُ حبان !!
- **وعلَّةٌ رابعةٌ** .

وهى الاختلاف فى سنده .

أخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ج ١/ ق ٣/ ٢ ، ٤/ ١) ، ومن طريقه الخطيب فى « التاريخ » (٥/ ٦٣) أخبرنى أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الخلنجى ، قال : حدثنا داود بن عمرو ، حدثنا شريك ، عن المختار ، عن أبى إسحق ، عن أبى الأحوص ، عن عبد الله - يعنى ابن مسعود - قال : ﴿ الحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ شوال ، وذو القعدة ، وعشرٌ من ذى الحجة .=

....

= **قُلْتُ** : أما شيخُ الإسماعيليّ ، فهو أحمد بن محمد بن عيسى بن مروان ، أبو جعفر الجلنجيُّ - بفتح أوله واللام ، وسكون النون ، بعدها جيم - كما فى « التبصير » (٥٥١) - ترجمة الخطيب فى « تاريخ بغداد » (٥/ ٦٣) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا ، ولكنه مقبولٌ عند الإسماعيلى ، يدلُّ عليه أنه قال فى « مقدمة معجم شيوخه » (ج ١/ ق ١/٢) : « ... وأُبيِّنُ حال من ذممتُ طريقهُ فى الحديث ، بظهور كذبه فيه ، أو اتهامه به ، أو خروجه عن جُمْلة أهل الحديث للجهل به ، والذهاب عنه ، فمن كان عندى ظاهر الأمر منهم ، لم أخرجه فيما صنفتُ من حديثى » . اهـ .

وداود بن عمرو : هو الضبى أبو سليمان البغدادىّ ، ثقة من رجال مسلم .
وشريك النخعى ، فسيىء الحفظ .

والمختار ، وقع فى ترجمة شريك من « تهذيب الكمال » للمزىّ (ج ٢/ لوحة ٥٨٠) أنه يروى عن : « أبى عثمان مختار بن يزيد » ولم أقف على ترجمة له ، لكنى أرجح أنه المترجم فى « الجرح والتعديل » (٤/ ١/ ٣١١) : « مختار ، أبو غسَّان ، كوفىٌّ روى عن أبى ظبيان ، روى عنه شريك » . اهـ ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلًا فتكون الكنية : « أبو غَسَّان » بدل « أبى عثمان » . والله أعلم وحاصل الاختلاف فى السند كالآتى :

١ - أنه أدخل « مختار » بين شريك وأبى إسحق .
٢ - أن شيخ أبى إسحق صار : « أبا الأحوص » .
٣ - أنه جعله عن ابن مسعود بدلًا من ابن عباس .
٤ - أنه أوقفه ، ولم يرفعه .
٥ - أنه قال فى « المتن » : « وعشر من ذى الحجة » ولم يذكر « ذا الحجة » كاملًا ولعلَّ هذا الاختلاف هو من سوء حفظ شريك النخعى ووجه آخر من الاختلاف فى سنده . =

....

= فأخرجه ابنُ جرير فى « تفسيره » (٤/ ١١٥ - شاكر) قال : حدثنا أحمد ابن إسحق ، قال : حدثنا أبو أحمد ، قال : حدثنا شريك ، عن أبى إسحق ، عن أبى الأحوص ، عن عبد الله ، قولَهُ فذكره .وأخرجه الدارقطنىُّ (٢/ ٢٢٦) عن وكيع ، نا شريك به سواء فسقط ذكر « المختار » هذا ، وصار شيخ شريك فيه هو : « أبو إسحق السبيعى » . ولعلَّ هذا من سوء حفظ شريك .

وقد صحَّ مثلُهُ عن ابن عمر رضى الله عنهما قوله .

أخرجه البخارىُّ (٣/ ٤١٩ - فتح) معلقًا ، ووصله الطبرىُّ فى « تفسيره » (٤/ ١١٦ - ١١٧/ ٣٥٣٣) ، والدارقطنىُّ (٢/ ٢٢٦) ، من طريق ورقاء ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال : ﴿ الحج أشهرٌ معلومات ﴾ قال : « شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذى الحجة » .

قال الحافظ ابن كثير فى « تفسيره » (١/ ٢٠٦) .

« إسنادُهُ صحيحٌ » .

وكذا قال الحافظ فى « الفتح » (٣/ ٤١٩) .

ويشهد له ما أخرجه مالك فى « الموطأ » (١/ ٣٤٤/ ٦٢) عن عبد الله ابن دينار ، عن ابن عمر قال : « من اعتمر فى أشهر الحج ، فى شوال ، أو فى ذى القعدة ، أو فى ذى الحجة ... الخ » .

وأخرجه ابن جرير (رقم ٣٥٣٢) ، والحاكم (٢/ ٢٧٦) ، والبيهقىُّ (٤/ ٣٤٢) من طريق عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، بلفظ ورقاء قال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبى ، ثم ابن كثير بسكوته عليه . ولكن فى سنده عند الحاكم : « الحسن بن على بن عفان العامرى » وهو من رجال ابن ماجة وحده ، وهو ثقة ، فالسند صحيحٌ كما قال الحافظ . والله أعلم .

وجملة القول : إن الحديث لا يصحُّ مرفوعًا ، ولكن صحَّ موقوفًا ، ولله الحمدُ .

١٠٤ - « يَا رَسُولَ اللهِ ! إِنَّ أُمَّنَا قَدِمَتْ عَلَيْنَا رَاغِبَةً ، فَنَصِلُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَصِلَاهَا » .

---

١٠٤ - مُنْكَرٌ بِهَذَا التَّمَامِ .

أخرجه البزَّارُ (ج ٢/ رقم ١٨٧٣) قال : حدثنا عبد الله بن شبيب ، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا أبو قتادة العدويُّ ، عن ابن أخى الزهرىّ ، عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة وأسماء ، أنهما قالتا : قدمت علينا أمُّنا المدينة ، وهى مشركة فى الهدنة ، التى كانت بين قريش ، وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا : يارسول الله ! إن أمَّنا .... الحديث .

[وفى « تهذيب الكمال » (ج ٣/ لوحة ١٢٢٦) فى ترجمة محمد بن عبد الله بن مسلم بن أخى الزهرى : أنه : « أبو قتادة بن يعقوب بن عبد الله بن ثعلبة بن صغير العذرى »] .

قال البزار :

« لا نعلمه عن عائشة وأسماء إلَّا من هذا الوجه » .

قُلْتُ : وهو بهذا السياق منكرٌ جدًّا ، ذلك أن أم عائشة ، بخلاف أم أسماء رضى الله عنها .

يدلُّ عليه ما أخرجه البخاريُّ (١/ ٥٦٤ و ٤/ ٣٥١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٧٥ و ٧/ ٢٣٠ - ٢٣٢ - فتح) ، وأحمد (٦/ ١٩٣) وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها قالت : « لم أعقل أبوىَّ قط إلا وهما يدينان الدين ... » فهذا أول قادح فى حديث الباب أما أم أسماء فهى « قتلة - ويقال : قتيلة - بنت عبد العزى أوردها المستغفرىُّ فى الصحابيات وقال : « تأخر إسلامها » .

قال الحافظ فى « الإصابة » (٨/ ١٦٩) إن كانت عاشت إلى الفتح ، فالظاهر أنها أسلمت » . اهـ .

قُلْتُ : وعبد الله بن شبيب ، شيخ البزار واهٍ كما قال الذهبىُّ . وقال أبو أحمد الحاكم : « ذاهب الحديث » بل قال فضلك الرازى : « يحلُّ ضربُ عنقه » !!

ووصف الذهبىُّ قوله بالمبالغة .

وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/ ١٥٧) :

« ضعيفٌ جدًّا » .

=

= وابن أخى الزهرىّ ، ضعّفه ابن معين وأبو حاتم والنسائىُّ وغيرهم وأثنى عليه غير واحد .

والمحفوظ من ذلك هو ما رواه هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أسماء ، قالت : (قدمت علىَّ أمى وهى مشركة فى عهد قريش إذ عاهدوا النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومدتهم مع أبيها ، فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : يا رسول الله ! إن أمى قدمت علىَّ وهى راغبة ، أفأصلها ؟! قال : « نعم صليها » .

أخرجه البخارىُّ (٦/ ٢٨١ و ١٠/ ٤١٣ - فتح) واللَّفْظُ له ، ومسلم (١٠٠٣/ ٤٩ - ٥٠) ، وأبو داود (١٦٦٨) ، وأحمد (٦/ ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥) ، والحميدىُّ (٣١٨) ، والطيالسىُّ (١٦٤٣) ، وابن حبان (ج ١/ رقم ٤٥٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٢٤/ رقم ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩) من طرقٍ عن هشام بن عروة ، عن أبيه .

وقد رواه عن هشام جمهرةٌ من الثقات منهم :

« سفيان بن عيينه ، وأبو أسامة ، وعبد الله بن إدريس ، وحاتم بن إسماعيل ، وعيسى بن يونس ، وزيد بن أبى أنيسة ، وعبد الرحمٰن بن أبى الزناد ، وحماد ابن سلمة ، وعبد العزيز بن أبى حازم فى آخرين » .

وقد أخرجه الطبرانى (ج ٢٤/ رقم ٢٢٩) حدثنا على بن عبد العزيز ، ثنا سليمان بن داوُد الهاشمى ، ثنا عبد الرحمٰن بن أبى الزناد ، عن أبيه ، عن عروة به، وسليمان بن داود : هو أبو داود الطيالسىّ صاحب « المسند » وقد رواه فى « مسنده » (١٦٤٣) حدثنا عبد الرحمٰن بن أبى الزناد ، عن هشام . فلا أدرى ممن وقع الاختلاف فى تسمية شيخ عبد الرحمٰن بن أبى الزناد . ولعله خطأ من ناسخٍ أو طابع . وإلا فهو اختلاف فى السند ، وعبد الرحمٰن ابن أبى الزناد فيه مقال . =

....

= وقد اختلف على هشام بن عروة فى إسناده .

فرواه سفيان بن عيينة ، وعمر بن على ، ويعقوب بن عبد الرحمن ، وعبدة ابن سليمان ، جماعتُهُم عن هشام ، عن فاطمة بنت المنذر . عن أسماء بنت أبى بكر به .

فصار شيخ هشام فيه : « فاطمة بنت المنذر » وهى امرأتُهُ .

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ٢٤/ رقم ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣) فيُحمل هذا على التنوع فى الرواية . وليس هذا من الاختلاف المضر .

(تنبيه) هذا الحديث أخرجه ابن حبان (ج ١/ رقم ٤٥٤) من طريق مصعب بن ماهان ، عن سفيان ، عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة ، أن أسماء .... الحديث .

فجعل الحديث فى « مسند عائشة » بدل « أسماء » .

ومصعب بن ماهان كان يغلط .

وله أحاديث لا يتابع عليها كما قال العقيلى وابنُ عدى . واللهُ أعلم .

١٠٥ - « إِنَّ أَهْلَ البَيْتِ إِذَا تَوَاصَلُوا ، أَجْرَى اللهُ عَلَيْهِمُ الرِّزْقَ ، وَكَانُوا فِي كَنَفِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

---

١٠٥ - ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ج ١/ ق ٨/ ١ - ٢) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (٣/ ١٢٨) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٤/ ١٦٣١) ، والشجريُّ فى « الأمالى » (٢/ ١٣٠) من طريق هشام بن عمار ، قال : حدثنا إسماعيل بن عياش ، حدثنا سفيان الثورىّ ، عن عبيد الله بَن الوليد الوصافى ، عن عطاء بن أبى رباح ، عن ابن عباس مرفوعًا .. فذكره .

قال ابن عدىّ :

« وهذا الحديث عن الثورىّ ، عن الوصافى ، لا أعلم يرويه عن الثورىّ غير ابن عياش » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا .

وعبيد الله بن الوليد تركه النسائى ، والفلاس ، وابن حبان .

وقال : « منكر الحديث جدًّا » .

وضعّفه أبو زرعة ، والدارقطنّى .

وهشام بن عمار ، فى حفظه أوهامٌ .

وإسماعيل بن عياش إذا حدَّث عن غير أهل بلده وقعت المناكير فى روايته .

وهذا منها . والله أعلم .

١٠٦ - « مَالِي أَرَاكُمْ سُكُوتًا ؟! لَلْجِن كَانُوا أَحْسَنَ مِنْكُمْ رَدًّا . مَا قَرَأْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَرَّةٍ : ﴿ فَبِأَىِّ ءَالآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ إِلَّا قَالُوا : وَلَا بِشَىْءٍ مِنْ نِعَمِكَ رَبَّنَا نُكَذِّبُ ، فَلَكَ الحَمْدُ » .

---

١٠٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذيُّ (٣٢٩١) ، والحاكم (٢/ ٤٧٣) ، وأبو الشيخ فى « العظمة » (ق ١٩٤/ ٢) ، والإسماعيلى فى « معجمه » (ج ١/ ق ١٠/ ١ - ٢) ، والبزار - كما فى « ابن كثير » (٤/ ٢٣٧) ، وابن عدى فى « الكامل » (٣/ ١٠٧٤) (٥/ ١٨٥٨) ، وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١/ ١٨١) ، والبيهقىُّ فى « دلائل النبوة » (٢/ ٢٣٢) من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا زهير ابن محمد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر رضى اللهُ عنه قال : قرأ رسول الله ﷺ سورة الرحمٰن حتى ختمها ثم قال : « مالى أراكم سكوتًا .... الحديث » .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير ابن محمد » .

وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : لا ، وفى السند علّتان :

● **الأولى** : تدليس الوليد بن مسلم ، فنحتاج إلى تصريحه بالسماع فى كل طبقات السند .

● **الثانية** : أن زهير بن محمد وإن كان صدوقًا فإن أهل الشام إن رووا عنه ، فتكثر المناكير فى روايته .

قال أحمد :

« كان زهير الذى روى عنه أهل الشام زهيرًا آخر » . =

....

= قال الترمذى : « يعنى لما يروونه عنه من المناكير » .

وقال البخارىُّ :

« ما روى عنه أهل الشام ، فإنه مناكير » والوليد بن مسلم شامىٌّ .

وتابعه مروان بن محمد ، ثنا زهير بن محمد به .

أخرجه البيهقىُّ فى « الدلائل » (٢/ ٢٣٢) .

ومروان بن محمد شامىٌّ أيضًا .

وللحديث شاهدٌ من حديث ابن عمر ، رضى اللهُ عنهما .

أخرجه البزار (ج ٣/ رقم ٢٢٦٩) ، وابن جرير فى « تفسيره » (٢٧/ ٧٢) ، والخطيب فى « التاريخ » (٤/ ٣٠١) من طريق يحيى بن سليم الطائفى ، عن إسماعيل بن أمية ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ سورة الرحمٰن ... فذكره بمثله .

قال البزار :

« لا نعلمه يروى عن النبىِّ ﷺ إلا بهذا الإسناد » .

وقال الشوكانى فى « فتح القدير » (٥/ ١٣٠) :

« صحح السيوطى إسناده » !

قُلْتُ : يحيى بن سليم الطائفى سيىء الحفظ كان يخلط فى الأحاديث كما قال أحمد . أما صدقه ، فصدوق .

وقال البخارىُّ : « ما حدث الحميدى عن يحيى فهو صحيح » وليس هذا منها .

١٠٧ - « مَالِى لَمْ أَرَ مِيْكَائِيلَ ضَاحِكًا قَطُّ ؟! قَالَ جِبْرِيْل : مَا ضَحِكَ مِيكَائِيلُ مُنْذُ خُلِقَتِ النَّارُ » .

---

١٠٧ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أحمد (٣/ ٢٢٤) وفى « الزهد » (٦٩) ، وابنُ أبى الدنيا فى « كتاب الخائفين » ،- كما فى « تخريج الإحياء » للعراقى (٤/ ١٨١) -، وأبو الشيخ فى « العظمة » (ق ٦٤/ ٢ - ٦٥/ ١) ، والآجرى فى « الشريعة » (٣٩٥) ، والطبرانى - كما فى « الفتح » (٦/ ٣٠٧) -، من طريق إسماعيل بن عياش ، عن عمارة بن غزية ، أنه سمع حميد بن عبيد مولى بنى المعلى ، يقول : سمعتُ ثابتًا البنانى ، يحدث عن أنس بن مالك ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لجبريل عليه السلام : مالى لم أر ميكائيل .... الحديث .

قال العراقى :

« إسنادُهُ جيدٌ » !!

وحسن إسناده السيوطى فى « الجامع الصغير » !!

قُلْتُ : كذا قالا ، وليس بصوابٍ ، فإن فى الحديث علتين :

- **الأولى** : إن إسماعيل بن عياش إن روى عن المدنيين ، تقع المناكير فى روايته . وعمارة بن غزية مدنىٌّ .
- **الثانية** : أن حميد بن عبيد ترجمه الحافظ فى « التعجيل » (٢٣٤) .

وقال : « لا يدرى من هو » .

وقول الحافظ عقبه : « هو مدنىٌّ من موالى الأنصار » لا يفيد فى تعريفه شيئًا .

وقال الهيثمىُّ (١٠/ ٣٨٥) :

« رواه أحمد من رواية إسماعيل بن عياش عن المدنيين وهى ضعيفة ، وبقية رجاله ثقات » .

ونقل المناوى فى « الفيض » (٥/ ٤٥٢ - ٤٥٣) كلام الهيثمىّ وقال : « وبه يُعرف ما فى رمزه لحسنه » اهـ يعنى به الحافظ السيوطى . والله أعلم .

١٠٨ – « فَقِيهٌ وَاحِدٌ ، أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ » .

---

١٠٨ – بَاطِلٌ ..

أخرجه الترمذيُّ (٢٦٨١) ، وابنُ ماجة (٢٢٢) ، والبخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (٢/ ١/ ٣٠٨) ، وابنُ حبان فى « المجروحين » (١ / ٢٩٦) ، وابن عبد البر فى « الجامع » (١/ ٢٦) ، والخطيب فى « الفقيه والمتفقه » (١/ ٢٤) ، وفى « التلخيص » (٢/ ٦٤٣) ، والآجرى فى « أخلاق العلماء » (ص – ١٣) ، وابنُ عَدىّ فى « الكامل » (٣/ ١٠٠٤) ، وابن الجوزىّ فى « العلل » (١/ ١٣٤) من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا روح بن جناح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعًا به .

قال الترمذيُّ .

« هذا حديثٌ غريبٌ » .

وقال ابن الجوزىّ :

« هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمتهم برفعه روح بن جناح ..... وهذا الحديث من كلام ابن عباس ، إنما رفعه روح ابن جناح ، قصدًا أو غلطًا » . اهـ وفى « التهذيب » (٣/ ٢٩٢ – ٢٩٣) :

« قال الساجى : هو حديثٌ منكرٌ » .

قُلْتُ : وروح بن جناح ضعيف ، اتهمه ابن حبان وأبو سعيد النقاش .

وله طريق آخر عن ابن عباس موقوفًا عليه .

أخرجه أبو الشيخ فى « الطبقات » (١/ ٤٥٩) ، وعنه أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١/ ٣٢٢) من طريق الزحاف بن أبى الزحاف الأصبهانى ، قال : ثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : « عالم أشدُّ على إبليس من ألف عابد » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

أما الزحاف ، فلا أعرف عن حاله شيئًا . =

= ثم ابنُ جريجٍ مدلسٌ ، وقد عنعنهُ . ولا ينفعُهُ ما رواهُ أبو بكر بن أبى خيثمة فى « تاريخه » ، قال : حدثنا إبراهيم بن عرعرة ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن جريجٍ قال : « إذا قلتُ : « قال عطاء » ، فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل سمعتُ » .

ولكنى رأيتُ شيخنا - محدث العصر - ناصر الدين الألبانى حفظه الله تعالى حكى هذا القول ، فى ثلاثة مواضع من كتبه ، ثم تساءل : هل إذا قال ابنُ جريج : « قال عطاء » تساوى : « عن عطاء » ؟؟ ثم رجح التساوى !!

فقال فى « الصحيحة (٤/ ٣٥٢/ ١٧٥٧) فى حديث رواه ابن جريج ، عن عطاء .

قال الشيخ :

« وابن جريج وإن كان مُدلِّسًا ، فروايته عن عطاء محمولةٌ على السماع ، لقوله هو نفسه : إذا قلت : قال عطاء ، فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعتُ » .

وكذا قال الشيخ - حفظه الله - فى « الصحيحة » (١/ ٥٢) وفى « الإرواء » (٣/ ٩٧) .

ولما التقيتُ بالشيخ - حفظه الله - فى عمَّان ، فى المحرم سنة (١٤٠٧) من الهجرة راجعتُهُ فى هذا القول ، فقال لى : إنه ما زال يرى صوابه ؛ لأن « قال » تساوى « عن » عند غالب أهل العلم ...

غير أن فى قلبى شيئًا من هذا القول ، لأن المدلس إنما توزن أقوالُهُ وألفاظه . فابن جريج حدَّد كلمة بعينها ، وجعلها كالسماع فيما يتصلُ بروايته عن عطاء وحده ، فلا يجوز تسويتها مع غيرها فى حق المدلس ، وإن تساوت فى المعنى اللُّغوى أو الاصطلاحى ، ولو شاء ابن جريج لقال : « لو قلت : عن عطاء » لا سيما والرواية بـ « عن » أكثر جدًّا من الرواية بـ « قال » ، ولذا أرى - والله أعلم - أن ابن جريج إن قال : « عن عطاء » فمن غير الممكن أن نجعلها سماعًا . والعلمُ عند الله تعالى . =

= ثم وقفتُ على بعض الأحاديث التى أعلّها شيخُنا – وفقه الله ورعاه – بعنعنة ابن جريج ، برغم أنه رواها : « عن » عطاء .!

وانظر لذلك « الصحيحة » (رقم ٢٢٩ ، ١٦٩٢) .

وكذلك « الضعيفة » (رقم ١٦٠ ، ٢١٢ ، ٢٥٨ ، ١٠٠٩ ، ١١٨٤ ، ١٣٨٧) وله شاهد من حديث أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعًا :

« لكل شيءٍ دعامة ، ودعامة الإسلام الفقهُ فى الدين ، ولفقيهٌ أشد على الشيطان من ألف عابد » .

أخرجه الخطيب فى « الفقيه والمتفقه » (١/ ٢٥) ، وابنُ الجوزىّ فى « العلل » (١/ ١٣٥) من طريق ابن عدىّ ، وهذا فى « الكامل » (١/ ٣٦٩) من طريق أبى الربيع السمَّان ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة .

قال ابنُ عدى :

« وهذا الحديث لا أعلم رواه عن أبى الزناد ، غير أبى الربيع السمَّان » .

قُلْتُ : وأبو الربيع هذا ، اسمه : أشعث بن سعيد ، ضعّفه ابن معين ، وأحمد والنسائىُّ ، والبخارىّ . بل قال هشيم : « كان يكذبُ » وتركه الدارقطنىُّ .

وله طريق آخر عن أبى هريرة .

أخرجه الخطيب (٢/ ٤٠٢) ، وابنُ الجوزىّ فى « العلل » (١/ ١٣٥) من طريق محمد بن عيسى ، قال : أنا عبد العزيز بن حاتم المعدل ، حدثنا خلف ابن يحيى ، حدثنا إبراهيم بن محمد ، عن صفوان بن سليم ، (عن سليمان)[١] ابن يسار عن أبى هريرة مرفوعًا مثله .

قال ابنُ الجوزىّ :

«هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه خلف بن يحيى ، قال أبو حاتم الرازى : لا يشتغل بحديثه . وأما إبراهيم بن محمد ، فمتروك» .=

---

(١)ساقطة من تاريخ بغداد .

....

= **قُلْتُ**: وخلف بن يحيى ، كذبه أبو حاتم ، وكذا شيخه : وهو إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى شيخ الشافعي كذبه ابن معين وغيره وتركه أحمد والنسائي وجماعة فالسند ساقط . وبالجملة فالحديث باطلٌ . والله أعلم .

١٠٩ - « مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ ، أَوْ بِمَا لاَ يَعْلَمُ ، فَلْيَتَبَوَّأْ مِقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

---

١٠٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود - كما فى « أطراف المزىّ » (٤/ ٤٢٣) [لا يوجد هذا الحديث فى نسخ السنن التى بأيدينا ، لأنها من رواية اللؤلؤى ، وأما هذا الحديث فوقع فى رواية ابن العبد ، كما قال الحافظ العراقى فى « تخريج الإحياء » . وابنُ العبد هو على بن الحسن بن العبد الأنصارى ، أحد رواة السنن عن أبى داود . والله الموفق]. والنسائىُّ فى « فضائل القرآن » (١٠٩ ، ١١٠) ، والترمذىُّ (٢٩٥١) ، وأحمد فى « المسند » (٢٠٦٩ ، ٢٤٢٩ ، ٢٩٧٦ ، ٣٠٢٥) ، والطبرىُّ فى « تفسيره » (٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (١/ ١٦٧ - ١٦٨) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١١/ رقم ١٢٣٩٢) ، وابنُ الأنبارىّ فى « المصاحف » ، والبيهقىُّ فى « الشُعب » والخطيب فى « الفقيه والمتفقه » (١/ ٥٧) ، والبغوى فى « شرح السنة » (١/ ٢٥٧ ، ٢٥٨) وفى « تفسيره » (١/ ٣٤ - ٣٥) ، من طرق عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعًا .. فذكره .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ » .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ ، فإن مداره على عبد الأعلى بن عامر الثعلبى ، وقد ضعّفه أحمد ، وأبو زرعة ، وابنُ سعد ، وقال أبو حاتم ، وابن معين ، والنسائى ، والدارقطنى : « ليس بالقوىّ » .

قال الحافظ فى « التهذيب » :

« وصحّحَ لَهُ الحاكمُ ، وهو من تساهله » .

١١٠ - « مَنْ قَالَ فِى القُرْآنِ بِرأْيِهِ ، فَأَصَابَ ، فَقَدْ أَخْطَأَ » .

---

١١٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٣٦٥٢) ، والنسائىُّ فى « فضائل القرآن » (١١١) ، والترمذىُّ (٢٩٥٣) ، وأبو يعلى (٣/ ٩٠) ، والطبرىُّ (رقم ٨٠) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج ٢/ رقم ١٦٧٢) ، وابن عدىّ (٣/ ١٢٨٨) ، وابن الأنبارىّ فى « المصاحف » ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/ ٢٥٨ - ٢٥٩) ، وفى « تفسيره » (١/ ٣٥) ، والبيهقىُّ فى « الشُعب » ، والخطيب فى « الفقيه والمتفقه » (١/ ٥٧) ، وابن النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (٢/ ٧٢) من طرق عن سهيل بن أبى حزم ، ثنا أبو عمران الجونى ، عن جُندب ابن عبد الله البجلى مرفوعًا فذكره .

قال البغوىُّ :

« غريب » .

[.وذكر أبو حاتم فى « العلل » (٢/ ٦٤) علَّة أخرى له ، وضحتُها فى كتابى « جنة المستغيث بشرح علل الحديث » لابن أبى حاتم . يسر الله إتمامه بخير] .

قُلْتُ : ونقل بعضُهُمْ عن الترمذىّ أنه قال : « حديثٌ غريبٌ » ولكنى لم أجده فى نسختى من « السنن » ، فلعله سقط من الطابع ، أو هو فى نسخة أخرى . والله أعلم .

وهذا الحديث ضعيفٌ لأجل سهيل بن أبى حزم ، فقد ضعّفه أحمد ، والبخارىُّ ، وأبو حاتم ، وغيرهُم .

وله شاهد من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٦/ ٢١٣٠) من طريق محمد بن السائب الكلبىّ ، عن أبى صالح ، عن ابن عباس مرفوعًا : « من قال فى القرآن برأيه ، فإن أصاب ، لم يؤجر » .

وهذا حديث ساقط ، ومحمد بن السائب الكلبى كذَّبه غيرُ واحدٍ =

....

= وشاهدٌ من حديث ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعًا ولفظُهُ : « من فسر القرآن برأيه ، فأصاب ، كتبت عليه خطيئةٌ » !

أخرجه الديلمى فى « مسند الفردوس » ، والنَّقاش فى « تفسيره » من طريق نوح بن أبى مريم ، عن زيد العمى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر مرفوعًا . فذكره .

قُلْتُ : وهذا ساقطٌ أيضًا ، ونوح بن أبى مريم : هو الكذاب المعروف الذى وضع أحاديث فضائل سور القرآن ، حتى قال فيه ابنُ حِبَّان : « جمع كل شئٍ إلا الصدق » !!

وفى الباب عن أبى هريرة مرفوعًا بلفظ :

« من فسر القرآن برأيه ، وهو على وضوءٍ ، فليُعد وضوءَه » !!

أخرجه الديلمى فى « مسند الفردوس » وفى سنده عثمان بن مطر .

قال ابن حبان :

« يروى الموضوعات عن الأثبات » .

وقال الزبيدى فى « إتحاف السادة » .

« منكرٌ جدًّا » .

١١١ - « **لَسْتُ مِنْ دَدٍّ ، وَلَا الدَّدُّ[1] مِنِّى ، وَلَسْتُ مِنَ البَاطِلِ ، وَلَا البَاطِلُ مِنِّى** » .

---

١١١ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه البخاريُّ فى « الأدب المفرد » (٧٨٥) ، والبزار (ج ٣/ رقم ٢٤٠٢) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج ١/ رقم ٤١٥) ، والعقيلىُّ (٤/ ٤٢٧) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٧/ ٢٦٩٨) ، والدُّولابى فى « الكنى » (١/ ١٧٩) ، والبيهقىُّ (١٠/ ٢١٧) من طرق عن يحيى بن محمد بن قيس ، سمعت عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب ، سمعت أنس بن مالك ... فذكره مرفوعًا .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه يروى إلَّا عن أنس ، ولا نعلم رواه عن عمرو ، إلا يحيى بن محمد ابن قيس » .

قُلْتُ : بل رواه غيرُ أنسٍ ، كما يأتى إن شاء اللهُ تعالى .

وقال الطبرانىُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن أبى عمرو ، إلا أبو زكير » .

وقال ابنُ عدى :

« وهذا الحديث يُعرف بيحيى بن قيس » .

وقال العقيلىُّ :

« لا يتابعه عليه إلا من هو دونه » .

قُلْتُ : أمَّا يحيى بن محمد بن قيس ، فكان كثير الغلط فيما يروى وضعّفه ابنُ معين وغيرُهُ ، لكن قال عمرو بن علىّ : « ليس بمتروك » وهو كما قال . لكن عدَّ الأئمة هذا الحديث من منكراته كما نقل الهيثمىُّ عن الذهبىّ فى « المجمع » (٨/ ٢٢٦) . وهو ظاهر كلام ابن عدى وقد خالفه الدراوردىّ ، فرواه عن عمرو بن أبى عمرو ، عن معاوية بن أبى سفيان . =

---

(١) اللّهوُ والتعبُ .

= فنقل الحديث من « مسند أنس » إلى « مسند معاوية » .
أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٩/ رقم ٧٩٤) قال : حدثنا محمد ابن أحمد بن نصر ، أبو جعفر الترمذىّ ، ثنا محمد بن عبد الوهاب الأزهرىّ ، ثنا محمد بن إسماعيل الجعفرىُّ ، ثنا الدراوردىّ به .
قُلْتُ : والدراوردىّ : هو عبد العزيز بن محمد ، وهو من رجال مسلم ، ولا يختلف أحدٌ فى أنه أوثق من يحيى بن محمد ، غير أن فى السند إليه عللًا تمنع من القول بصحة هذه المخالفة .
قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٨/ ٢٢٦) :
« رواه الطبرانىُّ عن محمد بن أحمد بن نصر الترمذىّ ، عن محمد بن عبد الوهاب الأزهرىّ ، ولم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات » !!
قُلْتُ : كذا قال - يرحمه الله -، وفى نقده خللٌ من وجوه :
● **الأول** : أن محمد بن أحمد بن نصر ، أبو جعفر الترمذىّ ، معروفٌ مشهور كان شيخ الشافعية بالعراق فى وقته وقد سئل عنه الدارقطنىُّ فقال : « ثقةٌ مأمونٌ ناسكٌ » - نقله الذهبىُّ فى « السير » (١٣/ ٥٤٦) .
وقال الأخ حمدى السلفى فى تعليقه على « المعجم » :
« وهو ثقة ، إلا أنه اختلط اختلاطًا عظيمًا .... وكان عُمْرُ الطبرانى اثنين وثلاثين سنة ، فالظاهر أنه روى عنه بعد اختلاطه » اهـ .
قُلْتُ : نحن لا نسلم أصلًا بدعوى الاختلاط ، لأننا لا نعرف من الذى نقلها ، فقد قال فى « تاريخ بغداد » (١/ ٣٦٦) : « وقيل كان قد اختلط فى آخر عمره اختلاطًا عظيمًا » .
وكذا نقله الذهبىُّ فى « السير » ، فمن هذا الناقل ؟!
ولسنا نحتج بمثل هذا النقل الواهى فى تجريح الثقات . والله أعلم .
● **الثانى** : قوله : « وبقية رجاله ثقات » ! =

....

= **قُلْتُ** : كيف هذا ؟!!

وحمد بن إسماعيل الجعفرىّ ، قال أبو حاتم :

« منكر الحديث » .

وقال أبو نعيم :

« متروك » .

وبعد كتابة ما تقدم ، رأيت ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢/ ٢٦٦) قال : « سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس المدنى ... فساقه فقالا : هكذا رواه أبو زكير ، ورواه الدراوردىّ ، عن عمر ، عن المطلب بن عبد الله ، عن معاوية بن أبى سفيان ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . قلتُ لأبى زرعة : « أيهما عندك أشبه » ؟ قال : « الله أعلم . ثم تفكر ساعة ، فقال : حديث الدراوردىّ أشبه . وسألتُ أبى : فقال : حديث معاوية أشبه » . اهـ .

قُلْتُ : كذا رجح الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم حديث الدراوردىّ ويغلب على ظنى أنهما فعلا ذلك لترجيح الدراوردى على يحيى بن محمد لكن الشأن فى الطريق إلى الدراوردى ، وفيه ما ذكرته لك سلفًا إلا أن يُقال : إن له طريقًا آخر إلى الدراوردىّ غير طريق الطبرانى . فالله أعلم .

● **الثالث** : أن محمد بن عبد الوهاب الأزهرىّ ، وهو شيخ شيخ الطبرانى لم أقطع فيه بشيءٍ ، لكننى أظنه « محمد بن عبد الوهاب الحارثى » وقد روى الطبرانى فى « الكبير » (ج ١١/ رقم ١١٣٤٩) حديثًا فقال : حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوى ، ثنا محمد بن عبد الوهاب الحارثى » وقد قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١٠/ ٣٦٦ - ٣٦٧) : « محمد بن عبد الوهاب الحارثى ثقة » اهـ فيقع لى أنه هو . والله أعلم .

وللحديث شاهد عن جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما .

أخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ج ١/ ق ٩/ ٢ ، ق ١٠/ ١) قال :=

....

= حدثنا أبو الفضل السدوسيّ من حفظه إملاءً ، حدثنى أبى ، عن أبى عاصم النبيل ، عن ابن جريج ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ مرفوعًا .. فذكره .

قُلْتُ : شيخ الإسماعيلى وأبوه ، لم أهتد إليهما ، وبقية رجال السند ثقات ، غير تدليس ابن جريج وأبى الزبير . والله أعلم .

وبالجملة : فالحديث لا يصحُّ لضعفه من جميع طرقه . والله تعالى الموفق .

١١٢ - « الرِّفْقُ فِي الْمَعِيْشَةِ ، خَيْرٌ مِنْ بَعْضِ التِّجَارَةِ » .

---

١١٢ - مُنْكَرٌ .

أخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ج ١/ ق ١٥/ ٢) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢/ ٦٥١) من طريق حجاج بن سليمان الرعينى ، قال : قلتُ لابن لهيعة : كنت أسمع بعض عجائزنا يَقُلْن : « الرفق فى المعيشة ، خير من بعض التجارة » ، فقال ابن لهيعة ، حدثنى محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله مرفوعًا فذكره .

قال ابن عدىّ فى ترجمة حجاج ، بعد أن ساق أحاديث : « وهذه الأحاديث يتفرد بها حجاجٌ عن ابن لهيعة ، ولعلها قد أتت من قبل ابن لهيعة لا من قبل حجاج ، فإن ابن لهيعة له أحاديث منكرات يطول ذكرها إذا ذكرناها » . اهـ .

قُلْتُ : وأنا أرجح أن هذا الوهم وقع من ابن لهيعة لغفلته وسوء حفظه ، فإن حجاجًا قد توبع ، تابعه عبد الله بن صالح كاتب الليث ، عن ابن لهيعة به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » كما فى « المجمع » (٤/ ٧٧) -، وابن عدىّ (٤/ ١٤٦٥) .

قال ابن عدىّ :

« وهذا لا أعلم يرويه عن ابن المنكدر غير ابن لهيعة ، وعن ابن لهيعة حجاج ابن سليمان ، وأبو صالح » .

قُلْتُ : وأبو صالح وإن تكلموا فيه ، فإن متابعته لحجاج الرعينى تبرىء عهدته من نكارة هذا الحديث ، ونُعصِّبُ الجناية برأس ابن لهيعة ، ولعله أخذه عن متروك أو نحوه فدلسه ، والتصريح بالسماع فى الطريق الأول لا قيمة له لضعفه . ولعله وهم فرقعه واللهُ أعلم .

١١٣ - « يُوْشِكُ أَنْ يَمْلأَ اللهُ أَيْدِيَكُمْ مِنَ العَجَمِ ، ثُمَّ يَجْعَلَهُمْ أُسْدًا ، لَا يَفِرُّوْنَ . فَيَقْتُلُوْنَ مُقَاتِلِيْكُمْ ، وَيَأْكُلُوْنَ فَيْئَكُمْ » .

---

١١٣ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه البزَّار (ج ٤/ رقم ٣٣٦٤) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٢/ ١٦) من طريق خالد بن يزيد بن مسلم ، ثنا البراء بن يزيد الغنوىّ ، ثنا قتادة ، عن أنسٍ مرفوعًا به .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه يروى عن أنسٍ مرفوعًا ، إلَّا من هذا الوجه ، ولا نعلم رواه عن قتادة إلا البراء ، وليس به بأس ، وقد حدَّث عنه جماعة كثيرةٌ » اهـ .

قُلْتُ : بل البراء بن يزيد الغنوى ضعيفٌ ، ضعّفه أحمد وابن معين والنسائىُ وغيرهم ، وقال ابنُ حبان : « كان هذا الغنوى كثير الاختلاط ، كثير الوهم فيما يرويه » .

فقولِ البزار : « ليس به بأس » فيه نوعُ تساهل ، كما عُرف عنه رحمه الله ونبهتُ عليه فى غير موضع . على أن الحافظ نقل عن البزار أنه قال : « ليس بالقوى وقد احتمل حديثه » ، وفى هذا النقل فائدة تبين لنا أن من قال فيه البزار : « ليس به بأس » يعنى فى الشواهد والمتابعات . على أن الحديث فيه علَّةٌ أخرى وهى : « خالد بن يزيد بن مسلم » .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٧/ ٣١٠) :

« خالد بن يزيد بن مسلم لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !!

قُلْتُ : كذا قال - يرحمه اللهُ -، وفيه نظرٌ من وجهين :

● **الأول** : قوله : « خالد بن يزيد بن مسلم ، لم أعرفه » ، مع أنه معروف فقد ترجمه العقيلىُّ وقال : « الغالبُ على حديثه الوهمُ » .

ونقله عنه الذهبىُّ فى « الميزان » !!

● **الثانى** : قوله : « وبقية رجاله ثقات » !! وقد عرّفناك أن البراء بن يزيد ضعيفٌ . =

....

= وفى الحديث علَّةٌ ثالثةٌ .

قال العقيليُّ :

« ليس لهذا الحديث ، من حديث قتادة أصلٌ ، إنما يروى هذا عن الحسن ، عن سمرة » .

وهذا الذى أشار إليه العقيليُّ :

أخرجه أحمد (٥/ ١٧ ، ٢١ ، ٢٢) ، والبزار (ج ٤/ رقم ٣٣٦٦) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج ٧/ رقم ٦٩٢١) ، والعقيليُّ (٢/ ١٦) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٣/ ٢٤ - ٢٥) ، والإسماعيلى فى « معجمه » (ج ١/ ق ٤٣/ ٢ - ق ٤٤/ ١) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن يونس بن يزيد ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب مرفوعًا به .

قال البزَّار :

« لا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم رواه عن يونس إلا حمَّاد » .

وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث يونس ، تفرد به حماد » .

قُلْتُ : لم يتفرد به حماد كما قالا ، بل تابعه هشيم بن بشير ، عن يونس به .

أخرجه أحمد (٥/ ١١ ، ٢٢) .

قال الهيثميُّ (٧/ ٣١٠) :

« رجالُه رجالُ الصحيح » !

قُلْتُ : وليس يعنى هذا الحكمُ أن السند صحيحٌ كما لا يخفى ، بل السند ضعيفٌ لأجل عنعنة الحسن البصرىّ ، فقد كان مدلسًا .

وله شاهدٌ من حديث حذيفة بن اليمان رضى اللهُ عنه .

أخرجه البزَّارُ (ج ٤/ رقم ٣٣٦٥) ، والحاكم (٤/ ٥١٩) من طريق =

. . . .

= محمد بن يزيد بن سنان ، عن أبيه ، ثنا سليمان الأعمش ، عن شقيق ، عن حذيفة مرفوعًا فذكره .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه يروى عن حذيفة إلا بهذا الإسناد ، ولا رواه عن الأعمش إلا يزيد » .

أما الحاكم فقال :

« صحيحُ الإسناد ، ولم يخرجاه » !!

فتعقبه الذهبيُّ بقوله :

« بل محمد واهٍ ، كأبيه » .

وقال الهيثميُّ (٧/ ٣١١) :

« فيه يزيد بن سنان ، وهو متروك » .

فاقتصر على إعلاله بالأب دون الولد !!.

وشاهدٌ آخرٌ من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » و « الأوسط » - كما فى « المجمع » (٧/ ٣١٠) -، والبزار (ج ٤/ رقم ٣٣٦٣) من طريق عبد الله بن عبد القدوس ، عن يونس بن خباب ، ومن طريق أبى يحيى التيميّ ، عن ليث ، كلاهما عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به .

قال البزار :

« لا نعلمه عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا إلا بهذا الإسناد » .

وقال الهيثميُّ :

« فيه عبد الله بن عبد القدوس وثقه ابن حبان وضعّفه جماعة ، ويونس بن خباب ضعيفٌ جدًّا » .

قُلْتُ : كلاهما مُتابَعٌ ، ولكن المتابعة شديدة الضعف . فأما أبو يحيى التيمى فإنه متروك الحديث . وليث بن أبى سليم ضعيفٌ . والله أعلم .

١١٤ - « حَلَفَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِعِزَّتِهِ وَقُوَّتِهِ ، لَا يَتْرُكُ عَبْدٌ لُبَاسَ الحَرِيْرِ فِى الدُّنْيَا ، إِلَّا أَلْبَسَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ، فِى حَظِيْرَةِ القُدُسِ . وَلَا يَتْرُكُ عَبْدٌ لُبَاسَ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِمَا ، إِلَّا أَلْبَسَهُ اللهُ إِيَّاهُمَا يَوْمَ القِيَامَةِ فِى حَظِيْرَةِ القُدُسِ . وَلَا يَتْرُكُ شُرْبَ الخَمْرِ فِى الدُّنْيَا ، إِلَّا سَقَاهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فِى حَظِيْرَةِ القُدُسِ » .

---

١١٤ - ضَعِيْفٌ جدًّا .

أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢/ ٥٨٦) ، والسهمىُّ فى « تاريخ جرجان » (٤٠١) عن الإسماعيلىّ ، وهذا فى « معجمه » (ج ٢/ ق ٥٩/ ٢ - ق ٦٠/ ١) من طريق جميع بن ثوب ، حدثنا خالد بن معدان ، عن أبى أمامة مرفوعًا فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ، وآفته جميع بن ثُوَب متروك الحديث كما قال النسائىُّ .

وقال البخارىُّ ، والدارقطنىُّ :

« منكر الحديث » .

وقال ابنُ عدىّ :

« وحديثه يتبين عليه أنه ضعيفٌ » .

١١٥ - « صَغِّرُوا الخُبْزَ ، وَأَكْثِرُوا عَدَدَهُ ، يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ » .

---

١١٥ - بَاطِلٌ .

أخرجه أبو الفتح الأزدي في « الضعفاء » ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢/ ٢٩٢) ، والإسماعيلي في « معجمه » (ج ٢/ ق ٦٩/ ١ - ٢) من طريق عبد الله بن إبراهيم ، حدثنا جابر بن سليم الأنصاري ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة مرفوعًا به .

قال ابنُ الجوزيّ :

« هذا الحديث موضوعٌ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والمتهم به جابر بن سليم ، قال أبو الفتح الأزديّ : هو منكر الحديث ، لا يكتب حديثُهُ » . اهـ .

فتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٢/ ٢١٦) بقوله :

« قلتُ : قال في « اللِّسان » ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : سمعتُ منه ، وهو شيخٌ ثقة مدنيٌ ، حسن الهيئة [ذكره عبد الله عن أبيه في « العلل » (٢/ ٢٠٠)] . قال : وهذا الخبر منكرٌ لاشك فيه ، وقد أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » من هذا الوجه ، فلعلّ الآفة ممن دونه » . اهـ .

قُلْتُ : وعبد الله بن إبراهيم ، لم أقطع فيه بشيء ، ولكن يقعُ لي أنه عبد الله ابن إبراهيم المؤدب ، فإنه في نفس الطبقة ويروي عن سويد بن سعيد . فإن يكن هو ، فقد كذّبه الدارقطنيُ ، وإن كان آخر ، فلم أعرفه . فلعلَّ الآفة منه كما ذكر الحافظ وللحديث شاهد عن أبي الدرداء مرفوعًا :

« قوتوا طعامكم يبارك لكم فيه » . [قوله : « قوتوا » يعني صغروا كما نقله البزار عن شيخه ، وكذا رواه السِّلفي في « الطيوريات » عن الأوزاعيّ .

أخرجه الطبراني في « معجمه » ، والبزار (ج ٣/ رقم ٢٨٧٦) من طريق بقية بن الوليد ، عن أبي بكر بن أبي مريم ، عن ضمرة بن حبيب ، عن أبي الدَّرداء به .

=

....

= قال البزَّارُ :

« لا نعلمه يروى متصلًا إلا بهذا الإسناد ، عن أبى الدرداء . وإسنادُهُ حسنٌ ، من أسانيد أهل الشام » !

قُلْتُ : وهذا من الأدلة على تساهل البزار - رحمه الله - فى النقد ، فإن السند ضعيفٌ جدًّا ، وفيه علتان :

- **الأولى** : تدليس بقية بن الوليد . وكان يدلس التسوية .
- **الثانية** : أن أبا بكر بن أبى مريم واهٍ كما قال الذهبىُّ ، وقد تركه الدارقطنىُّ وابن حبان ، وعامة أهل العلم على تضعيفه ، فأنَّى له الحسنُ ؟!!

١١٦ - « إِنَّ أَحَادِيْثِى يَنْسِخُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، كَنَسْخِ القُرْآنِ » .

---

١١٦ - مَوْضُوْعٌ .

أخرجه ابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١/ ١) ، والدارقطنىُّ (٤/ ١٤٥) ومن طريقه أبو الفتح المقدسى فى « تحريم نكاح المتعة » (١٣٤) ، والحازمىّ فى « الاعتبار » (ص - ٥٠) من طريق عُمر بن شبة ، أخبرنا محمد ابن الحارث الحارثى ، أخبرنا محمد بن عبد الرحمٰن بن البيلمانى ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعًا فذكره .

قال الحازمىُّ :

« إنما يُعرف هذا الحديث من رواية ابن البيلمانى ، وهو صاحبُ مناكير لا يتابع فى حديثه » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقط ، مسلسلٌ بالضعفاء .

١ - محمد بن الحارث هو ابن زياد تركه الفلاس ، وضعّفه أبو حاتم ، وقال ابن معين : « ليس بثقةٍ » .

٢ - محمد بن عبد الرحمٰن بن البيلمانى ، قال البخارىُّ ، وأبو حاتم ، والنسائىُّ : « منكر الحديث » .

وقال ابن حبان : « حدث عن أبيه بنسخة ، شبيهًا بمائتى حديث ، كلها موضوعة » .

وقال بُندار : « البليَّةُ من ابن البيلمانى » .

٣ - وعبد الرحمٰن بن البيلمانى ، لينه أبو حاتم ، وضعّفه الدارقطنىُّ وقال : « لا تقوم به حجةٌ » .

وله شاهدٌ من حديث جابر رضى الله عنه .

أخرجه الدارقطنىُّ (٤/ ١٤٥) ، ومن طريقه أبو الفتح المقدسى فى « تحريم نكاح المتعة » (١٣٥) من طريق جبرون بن واقد ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعًا : « كلامى لا ينسخ كلام الله ، وكلام =

....

= الله ينسخ كلامى ، وكلام الله ينسخ بعضه بعضًا » .

قُلْتُ : وسندُهُ تالف .

وآفته : جبرون بن واقد الإفريقى .

قال الذهبىُّ :

« مُتَّهمٌ ، فإنه روى بقلة حياءٍ عن سفيان ، عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعًا : كلام الله ينسخ كلامى .... وهو موضوعٌ » . اهـ .

والحق أن السنة تنسخ القرآن ، وأعنى بها السنة المشهورة ، وقال بعض العلماء : إن أحاديث الآحاد تنسخ القرآن ، وهذا القول فيه خلاف طويل . فمذهب الحنفية يأباه ، والمشهور من مذهب الشافعىّ أن القرآن لا يُنسخ بالسنة ، وكذلك رواية عن أحمد . وللمسألة تفصيل فى كتب « أصول الفقه » .

١١٧ - « شِعَارُ أُمَّتِى إِذَا حُمِلُوا عَلَى الصِّرَاطِ : « لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ » .

---

١١٧ - ضَعِيْفٌ جِدًّا .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج ١/ رقم ١٦٠) ، وفى « الدعاء » (ج ٧/ ق ١٧١/ ٢) قال : حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان ، قال : حدثنا عبدوس بن محمد المصرىُّ ، قال : حدثنا منصور بن عمار ، ثنا ابنُ لهيعة ، عن أبى قبيل ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا فذكره .

قال الهيثمىّ فى « المجمع » (١٠/ ٣٥٩) :

« رواه الطبرانىُّ فى « الكبير » ، و « الأوسط » ، وفيه من وثق على ضعفه ، وعبدوس بن محمد لم أعرفْهُ » !! وتبعه المناوى فى الفيض (٤/ ١٦١) ولكنه وسع عبارة الهيثمى !! فقال « وعبدوس بن محمد لا يعرف » !!

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ، وفيه علل :

١ - شيخ الطبرانىّ ، لم أهتد إليه ، سوى أنه من الرواة عن الإمام أحمد - كما فى « طبقات الحنابلة » (١/ ٨٤) .

٢ - عبدوس بن محمد المصرى ، قال الهيثمىُّ : « لم أعرفْهُ » !! وقد ترجمه الخطيب فى « التاريخ » (١١/ ١١٥) وحكى عن ابن يونس أنه قال : « عبدوس بن محمد القاص ، بغدادىٌّ قدم مصر وكان يقصُّ بها ، وكتبتُ عنه » ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا .

٣ - منصور بن عمار ، قال أبو حاتم : « ليس بالقوىّ » .

وقال ابنُ عدىّ :

« منكر الحديث » .

وقال الذهبىُّ :

« وأحاديثه تدلُّ على أنه واهٍ » .

٤ - عبد الله بن لهيعة ، الكلام فيه مشهور ، خلاصته أن روايته ضعيفة إذ لم يرو عنه أحدُ الذين سمعوا منه قديمًا .

وقد روى بلفظٍ آخر وهو :

١١٨ - « شِعَارُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَبِّ سَلِّمْ ، سَلِّمْ » .

---

١١٨ - ضَعِيْفٌ ...

أخرجه الترمذىُّ (٢٤٣٢) ، والحاكم (٢/ ٣٧٥) ، والخطيب فى « التاريخ » (٤/ ٢٢٣ و ١١/ ٢٢٧) ، وابن الجوزىّ فى « الواهيات » (٢/ ٩١٦) من طريق عبد الرحمٰن بن إسحق ، عن النعمان بن سعد ، عن المغيرة بن شعبة ، فذكره مرفوعًا .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديث غريبٌ ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمٰن بن إسحق » .

وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط مسلم » ووافقة الذهبىُّ !!

قُلْتُ : وهو عجيبٌ ، لا سيما من الذهبىّ - يرحمه الله تعالى -، فقد بدأ ترجمة عبد الرحمٰن بن إسحق بقوله : « ضعّفوه » وساق فيه أقوال الناس ، وكلها تؤيد الحكم بالضعف ، هذا ، فضلًا عن أن مسلمًا لم يخرج له شيئًا ، ولعله اختلط عليهما بـ « عبد الرحمٰن بن إسحق المدنى » .

وقال ابنُ الجوزىّ :

« هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

١١٩ - « لَا يَدْخُلُ وَلَدُ الزِّنَا الجَنَّةَ ، وَلَا شَيءٌ مِنْ نَسْلِهِ إِلَى سَبْعَةِ آبَاءٍ » .

---

١١٩ - مُنْكَرٌ جِدًّا .
أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج ١/ رقم ٨٦٢) قال : حدثنا أحمد ابن يحيى الحلوانى ، قال : حدثنا الحسين بن إدريس الحلوانى ، قال : حدثنا سليمان بن أبى هوذة ، قال : حدثنا عمرو بن أبى قيس ، عن إبراهيم بن أبى المهاجر ، عن مجاهد ، عن عبد الرحمٰن بن أبى ذباب ، عن أبى هريرة ، فذكره مرفوعًا .

قال الطبرانيُّ :
« لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم ، إلَّا عمرو » .

قال الهيثميُّ (٦/ ٢٥٧) :
« فيه الحسين بن إدريس ، وهو ضعيفٌ » .

● قُلْتُ : وقد أغرب الحافظُ الهيثميُّ - رحمه الله - بهذا النقد ، لأن الحسين بن إدريس ، وثقه الدارقطنيُّ .

وقال ابنُ ماكولا :
« كان من الحفاظ المكثرين » .

نعم ، ترجمه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (١/ ٢/ ٤٧) وقال :
« روى عن خالد بن الهياج بن بسطام ، كتب إلىَّ بجزءٍ من حديثه عن خالد ابن الهياج بن بسطام ، فأول حديث منه باطل ، وحديث الثانى باطل ، وحديث الثالث ذكرته لعلى بن الحسين بن الجنيد ، فقال لى : أحلف بالطلاق أنه حديث ليس له أصل ، وكذا هو عندى ، فلا أدرى منه أو من خالد بن هياج بن بسطام » . اهـ .

وقد قال ابن عساكر - كما فى « اللِّسان » (٢/ ٢٧٢) :
« البلاء فى الأحاديث المذكورة من خالدٍ بلاشك » . =

....

= **قُلْتُ** : فثبت أن الحسين لم يجرح بشىءٍ ، إن كان ابن أبى حاتم قصد جرحه ، وهو غير واضح لأنه تردد فى تعصيب الجناية بأحدهما ورجح ابن عساكر أن الجناية أولى أن تعصب برأس خالد ، وأصاب لأنه متكلم فيه . ولو سلّمنا أن الحسين بن إدريس جُرح بعبارة ابن أبى حاتم ، ففى روايته عن خالد بن الهياج . وروايته هنا ليست عنه والحاصل أن الهيثمىَّ – رحمه الله – لم يصب فى إعلال الحديث بالحسين ولو أعله بإبراهيم بن المهاجر لأصاب .

فقد ضعّفه يحيى بن معين . وقال ابنُ عدى : « يكتب حديثه فى الضعفاء » وأورد ابن حبان هذا الحديث فى ترجمته من « المجروحين » (١/١٠٢) وقال : « كثير الخطأ تستحب مجانبة ما انفرد به من الروايات ، ولا يعجبنى الاحتجاج بما وافق الأثبات ، لكثرة ما يأتى من المقلوبات » .

وأخرجه ابن الجوزى فى « الموضوعات » (٣/١١١) من طريق عبد بن حميد ، حدثنا عبد الرحمٰن بن سعد الرازى ، حدثنا عمرو بن أبى قيس ، عن إبراهيم بن المهاجر بسنده سواء .

قال ابنُ الجوزىّ :

« ليس فى هذه الأحاديث شىءٌ يصحُّ ، وقال الدارقطنىُّ : ثم اختلف على مجاهد فى هذا الحديث على عشرة أوجه ؛ فتارة يروى عن مجاهد ، عن أبى هريرة ، وتارة عن مجاهد ، عن ابن عمر ، وتارة عن مجاهد ، عن ابن أبى ذباب ، وتارة يروى موقوفًا إلى غير ذلك وكله من تخليط الرواة . ثم أى ذنبٍ لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة ، فهذه الأحاديث تخالف الأصول ، وأعظم ما فيها قوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى ﴾ .. » . اهـ .

وأخرج الطبرانى فى « الأوسط » من حديث عائشة مرفوعًا :

« ولد الزنا ليس عليه من إثم أبويه شىء . ثم قرأ : ﴿ ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى ﴾ » .

جوّد السخاوىُّ إسناده – كما فى « تنزيه الشريعة » (٢/ ٢٢٨) –، لكن قال الهيثمىُّ (٦/ ٢٥٧) :

« فيه جعفر بن محمد بن جعفر المدائنى ، ولم أعرفه » .

١٢٠ - « **الخَلْقُ كُلُّهُمْ عِيَالُ اللهِ ، فَأَحَبُّهُمْ إِلَى اللهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ** » .

---

١٢٠ - ضَعِيْفٌ جِدًّا .

أخرجه أبو يعلى (ج ٦/ رقم ٣٣١٥) وابنُ أبى الدنيا فى « قضاء الحوائج » (ص - ٧٨) ، والبزار (ج ٢/ رقم ١٩٤٩) ، والحارث بن أبى أسامة فى « مسنده » - كما فى « المطالب » (٨٩٧) -، وابن عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٦١٠ ، ٢٦١١) من طرق عن يوسف بن عطية ، عن ثابت البنانى ، عن أنس مرفوعًا فذكره .

قال الحافظ :

« تفرد به يوسف ، وهو ضعيفٌ جدًّا » .

وقال الهيثميُّ (٨/ ١٩١) :

« فيه يوسف بن عطية ، وهو متروك » .

وله شاهدٌ من حديث ابن مسعود ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٠/ رقم ١٠٠٣٣ ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٢/ ١٠٢) من طريقين عن موسىٰ بن عمير ، عن الحكم بن عتيبة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا .

قال أبو نعيم :

« غريب من حديث الحكم ، لم يروه عنه إلا موسىٰ بن عمير » .

قُلْتُ : وموسىٰ بن عمير كذَّبه أبو حاتم وقال :

« ذاهب الحديث » .

وقد رواه عن موسىٰ بن عمير اثنان من الضُعفاء :

- **أحدهما** : جبارة بن المُغلس .
- **والثانى** : إسحق بن كعب .

وقد اختلف فى إسناده .

فأخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٦/ ٢٣٤٠) ، والخطيب (٦/ ٣٣٤)=

= من طريق جبارة ، وإسحق كليهما عن موسىٰ بن عمير عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود بن يزيد ، عن ابن مسعود مرفوعًا .

فصار شيخ إبراهيم فيه : « الأسود » بدل « علقمة » وتابعهما النضر بن سعيد ، ثنا موسىٰ بن عمران به .

فجعل شيخ إبراهيم هو : « الأسود » .

أخرجه أبو نعيم (٤/ ٢٣٧) .

والنضر بن سعيد ضعّفه ابنُ قانع .

فالظاهر أن الاختلاف هو من موسىٰ بن عمير هذا وله طريق آخر عن ابن مسعود .

أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٥/ ١٨١٠) من طريق عثمان بن عبد الرحمٰن ، عن حماد بن أبى سليمان ، عن شقيق ، عن ابن مسعود مرفوعًا : « الخلق عيالُ الله ، فأحبُّ عياله ، ألطفُهُمْ بأهله » .

قُلْتُ : وعثمان بن عبد الرحمٰن وهَّاهُ أبو حاتم ، وجهّله البخاريُّ . وقال ابنُ عدىّ :

« عامة أحاديثه لا يوافقه عليها الثقات ، وله غير ما ذكرتُ ، وعامة ما يرويه مناكير ، إما إسنادًا وإما متنًا » .

١٢١ - « حُكْمِى عَلَى الوَاحِدِ ، حُكْمِى عَلَى الجَمَاعَةِ » .

---

١٢١ - لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ .

كما قال الحافظ العراق فى « تخريج أحاديث المنهاج » للبيضاوى (٢٩٣) . وتبعه عليه السخاوىُّ فى « المقاصد » (١٩٢) ، والعجلونى فى « كشف الخفا » (١/ ٤٣٦) ، ونقله عن ابن قاسم العبادى فى « شرح الورقات الكبير » وكذا نقل مُلا على القارى فى « المصنوع » (ص ٩٥) .

وقال الزركشى فى « الدرر » :

« لا يُعرف » . وقال فى « المعتبر » (١٥٧) : « لا يُعرف بهذا اللَّفظ » .

وقال الحافظ ابن كثير فى « تحفة الطالب » (٢٨٦) :

« لم أر بهذا قطّ سندًا . وسألتُ عنه شيخنا الحافظ جمال الدين أبا الحجاج المزىّ ، وشيخنا الحافظ ، أبا عبد الله الذهبىَّ مرارًا ، فلم يعرفاه بالكلية » !

وقال الحافظ ابن حجر فى « موافقة الخُبْر الخَبَر » (ق ١٢٩/ ٢) :

« وقال السبكىُّ أنه سأل الذهبىَّ عنه ، فلم يعرفه » .

قُلْتُ : ولكنْ معناه ثابتٌ كما قال الزركشىُّ ، فقد :

أخرج مالك (٢/ ٩٨٢/ ٢) والسِّياقُ لَهُ ، والنسائىُّ فى « السنن » (٧/ ١٤٩) ، وفى « التفسير » و « السير » - كما فى « أطراف المزىّ » (١١/ ٢٦٩) -، والترمذىُّ (١٥٩٧) ، وابن ماجة (٢٨٧٤) مختصرًا ، وأحمد (٦/ ٣٥٧) ، والحميدىُّ (٣٤١) ، والطيالسىُّ (١٦٢١) ، وابنُ حبَّان (١٤) ، والدارقطنىُّ (٤/ ١٤٦ ، ١٤٧) ، والطبرىُّ فى « تفسيره » (٢٨/ ٥٢ ، ٥٣) ، والحاكم (٤/ ٧١) ، والبيهقىُّ (٨/ ١٤٨) من طرقٍ عن محمد ابن المنكدر ، عن أميمة بنت رقيقة ؛ أنها قالت : أتيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى نسوةٍ يبايعنه على الإسلام . فقُلْن : يا رسول الله ! نبايعُك على أن لا نُشرك بالله شيئًا ، ولا نَسْرِقَ ، ولا نَزْنِىَ، ولا نقتل أولادنا ، ولا نأتى ببهتانٍ نفتريه بين أيدينا وأرجُلنا، ولا نعصيك فى معروف . فقال رسولُ =

....

= الله صلى الله عليه وآله وسلم : « فيما استطعتُنَّ ، وأطقتُنَّ » . قالت : فقُلْنَ : اللهُ ورسولُهُ أرحمُ بنا من أنفُسنا . هلُمَّ نبايعك يا رسول الله !، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنى لا أصافحُ النساء ، إنما قولى لمائة امرأةٍ ، كقولى لامرأةٍ واحدةٍ ، أو مثل قولى لامرأةٍ واحدةٍ » .

ومن هذا الوجه أخرجه عبد الرزاق فى « المصنف » (٦/ ٧/ ٩٨٢٦) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٢٤/ رقم ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦) .

وقد رواه عن ابن المنكدر جماعة منهم :

« سفيان الثورى ، وابنُ عيينة ، ومالك ، وورقاء بن عمر اليشكرىّ ومحمد ابن إسحق ، وعمرو بن الحارث ، وغيرُهُمْ » .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلا من حديث محمد بن المنكدر ..... وسألتُ محمدًا عن هذا الحديث ، فقال : لا أعرف لأميمة بنت رقيقة غير هذا الحديث » .

قُلْتُ : والشاهدُ من هذا الحديث يقع فى الجملة الأخيرة منه . وهو يؤدى معنى حديث الباب . والله أعلم .

١٢٢ - « لَا يَصْلُحُ - يَعْنِى المَسْجِدَ - لِجُنُبٍ ، وَلَا لِحَائِضٍ ، إِلَّا لِلنَّبِيِّ ، ولِأَزْوَاجِهِ . وَعَلِيٍّ ، وَفَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ » .

---

١٢٢ - مُنْكَرٌ .

أخرجه ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (١/ ٩٩/ ٢٦٩) قال :

« سمعتُ أبا زرعة ، وذكر حديثًا حدثنا به ، عن أبى نُعيم ، عن ابن أبى غنية ، عن أبى الخطاب ، عن محدوج الذُّهلى ، عن جسرة ، قالت : أخبرتنى أم سلمة ، قالت : خرج النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى صرحة هذا المسجد [فقال] : « لا يصلح .... الحديث » .

وأخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير (ج ٢٣/ رقم ٨٨٣) حدثنا على بن عبد العزيز ، ثنا أبو نُعيم بسنده سواء ، وزاد فى آخره :

« .... ألا بينتُ لكم أن تضلوا » .

وعند البيهقىّ (٧/ ٦٥) : « ... ألا قد بينتُ لكم الأسماء أن لا تضلوا » .

قُلْتُ : وهو منكرٌ بهذا السِّياق .

وقد أخرجه ابنُ ماجة (٦٤٥) قال : حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، ومحمد ابن يحيى ، قالا : ثنا أبو نُعيم بسنده سواء ، لكنه لم يذكر قوله « إلا للنَّبِىِّ ، ولأزواجه .... الخ » .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ جدًّا ، وفيه عللٌ ثلاثةٌ ، بل أربعة :

- **الأولى والثانية** : جهالة أبى الخطاب ومحدوج .
- **الثالثة** : ضعف جسرة بنت دجاجة كما يأتى .
- **الرابعة** : الإختلاف فى سنده على جسرة .

فقد رواه أفلت بن خليفة ، قال : حدثتنى جسرة بنت دجاجة ، قالت : سمعتُ عائشة رضى الله عنها ، تقولُ :

« جاء رسولُ الله صلى اللهُ عليه وآله وسلم ، ووجوه بيوت أصحابه شارعةٌ فى المسجد ، فقال : وجهوا هذه البيوت عن المسجد » . ثم دخل النبىُّ صلى اللهُ عليه وآله وسلم ، ولم يصنع شيئًا ، رجاء أن تنزل فيهم رخصةٌ ، فخرج =

....

= إليهم بعدُ ، فقال : « وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، فإنى لا أُحلُّ المسجد لحائض ، ولا جُنب » .

أخرجه أبو داود (٢٣٢) ، والبخارىُّ فى « الكبير » (١/ ٢/ ٦٧) ، وابنُ خزيمة (١٣٢٧) ، والدُّولابىُّ فى « الكنى » (١/ ١٥٠ - ١٥١) ، والبيهقىُّ (٢/ ٤٤٢ - ٤٤٣) من طرقٍ عن أفلت بن خليفة به وزاد الدولابى والبيهقىّ : « ... إلا لمحمدٍ ، وآل محمدٍ » وهو عند البخارىّ .

قُلْتُ : ووجهُ الاختلاف أنه نقل الحديث من مسند أم سلمة إلى مسند « عائشة » رضى اللهُ عنهما . ورجح أبو زرعة حديث عائشة .

قال ابنُ حزم فى « المحلى » (٢/ ١٨٦) :

« أمَّا أفلت ، فغير مشهور ولا معروفٍ بالثقة » .

وقال الخطابى فى « المعالم » (١/ ٧٨) :

« ... وكان أحمدُ بنُ حنبل وجماعةٌ من أهل الظاهر يجيزون للجنب دخول المسجد ، إلا أن أحمد كان يستحبُّ له أن يتوضأ ، إذا أراد دخول المسجد ، وضعّفوا هذا الحديث ، وقالوا : أفلتُ ، راوية : مجهولٌ لا يصحُّ الاحتجاج بحديثه » .

وقال البغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٢/ ٤٦) :

« .. وجوّز أحمد والمزنى المكث فيه ، وضعّف أحمدُ الحديث ؛ لأن راوية هو أفلتُ بن خليفة : مجهولٌ » . اهـ .

قال الشوكانى فى « النيل » (١/ ٢٧٠) :

« وليس ذلك بسديد ، فإن أفلت وثقه ابنُ حبان . وقال أبو حاتم : شيخ . وقال أحمد بن حنبل : لا بأس به . وروى عنه سفيان الثورىُّ وعبد الواحد ابنُ زيادٍ . وقال فى « الكاشف » : « صدوقٌ » . وقال فى « البدر المنير » : « بل هو مشهورٌ ثقةٌ » . اهـ . =

....

= قال الحافظ فى « التلخيص (١/ ١٤٠) :
« وأما قول ابن الرفعة فى أواخر شروط الصلاة بأنه متروكٌ ، فمردودٌ ، لأنه لم يقلهُ أحدٌ من أئمة الحديث » .
وأما جسرة بنت دجاجة ، فقد قال البخاريُّ فى « التاريخ » : « عند جسرة عجائبٌ » !!
فقال ابنُ القطان - كما فى « نصب الراية » (١/ ١٩٤) :
« وقولُ البخاريّ لا يكفى فى إسقاط ما روت » .
قال الحافظ فى « التهذيب » بعدما ذكر كلام ابن القطان :
« كأنه يعرضُ بابن حزمٍ ، لأنه زعم أن حديثها باطلٌ » .
قُلْتُ : لا يظهر لى ما فهمه الحافظ رحمه اللهُ من مقالة ابنِ القطان ، لأن ابن حزم عند نقده لطرق الحديث فى « المحلى » لم يذكر شيئًا عن جسرة ، وإنما أسقط حديثها بسبب آخر فى السند إليها . فظاهر كلام ابن القطان يتوجه إلى الرد على مقالة البخاريّ . والله أعلم .
قال الشوكانى فى « النيل » :
« قال ابنُ القطان : وقول البخاريّ فى جسرة : « إن عندها عجائب » لا يكفى فى رد أخبارها . وقال العجليُّ : تابعية ثقة . وذكرها ابنُ حبان فى الثقات . وقد حسَّن ابنُ القطان حديث جسرة هذا عن عائشة ، وصححه ابنُ خزيمة . قال ابنُ سيد الناس : ولعمرى إن التحسين لأقل مراتبه ؛ لثقة رواته ، ووجود الشواهد من خارج ... » . اهـ .
وقال أيضًا فى « السيل الجرار » (١/ ١٠٩) :
« هو حديثٌ صحيحٌ » !!
قُلْتُ : وهو تجاوز بلا شك ، والجواب من وجوه .
● **الأول** : أن ردَّ ابنِ القطان لمقالة البخاريّ ضعيفٌ ، وذلك أننا إن =

. . . .

= سلَّمْنَا أن جسرة لها « أخبار »[1] ، فإن الحجة لا تقوم بحديثها إلا بالشواهد وهذا ما فهمه الحافظ ابن حجر ، حيث قال فى « التقريب » : « مقبولة » . يعنى عند المتابعة .

أما حديث الباب ، فأين الشواهد المجدية التى يدعيها الشوكانى ومن سبقه كابن سيد الناس ؟!!

فكلُّ الشواهد التى وقفتُ عليها – ولم يأت الشوكانى بزيادة عليها – ضعيفة ، لا تصلح للاعتبار .

ولئن سلَّمنا جدلًا أنها تصلح فى تقوية حديث جسرة ، فهى إنما تتعلق بالجُنُب فقط ، ولم يأت شيءٌ ثابتٌ فى حق الحائض .

● **الثانى** : أن العجلىَّ متساهلٌ فى التوثيق .

● **الثالث** : أن ذكر ابن حبان لها فى الثقات لا ينفعها أيضًا ؛ لتساهله المشهور . بيد أن لى نظرًا فى التفريق بين قولنا : « ذكرها ابنُ حبان فى الثقات » ، وبين أن ينص ابنُ حبان على ثقتها ذلك أنَّ ابن حبَّان إن صرّح بأن راويًا ما « ثقة » ، فهذا يدلُّك على أنه وقف على مروياته ، وسبرها ، فظهر له أنه مستقيم الحديث ، بخلاف ما لو ذكر الراوى فى « الثقات » ولم ينعته بشىءٍ ، فهذا يدلُّ – لا سيما فى المقلين – على أنه لا يعرف عن روايته كبير شيءٍ ، وإنما ذكره بناءً على قاعدته التى ذكرها فى « الثقات » ، فقال : « العدلُ من لم يُعرف فيه الجرح ، إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدلٌ حتى يتبين جرحُهُ ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم » . اهـ .

ولذلك ترى ابن حبان فى مواضع يذكر الراوى ويقول : « لا أدرى من هو ، ولا مَنْ أبوه » !!

فحاصل البحث أن مجرد ذكر ابن حبان للراوى فى الثقات ، لا يساوى أنه قال فيه : « ثقة » نصًّا . =

---

(١) لأنه يظهر أنها مقلة .

= وهذا التفريق لم أر أحدًا نبه عليه ، فإن يكن صوابًا فهو من الله عز وجلّ ، وإن كان غير ذلك فمنى ، وأستغفر الله منه .

● **الثالث** : أن البخاريّ قال عن الحديث :

« لا يصحُّ » .

وقال عبدُ الحق الأشبيلى :

« لا يثبتُ » .

وقد تقدم أن الإمام أحمد ضعّف الحديث ، ويفهم من قول الخطابى أن آخرين ضعّفوهُ .

وقد اعترف بذلك النوويُّ رحمه الله فى « المجموع » .

ومما يدلُّ على ضعف الحديث ما أخرجه البخاريُّ (١/ ٥٣٣ - ٥٣٤ فتح) « ومن طريقه ابن حزم فى « المحلى » (٢/ ١٨٦) عن عائشة أم المؤمنين أن وليدة سوداء كانت لحيٍّ من العرب ، فأعتقوها . فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلمت . فكان لها خباءٌ فى المسجد أو حِفْشٌ » والسياق عند البخاريّ مطوّلٌ وفيه قصة .

قال ابن حزم :

« فهذه امرأةٌ ساكنةٌ فى مسجد النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم ، والمعهود من النساء الحيض ، فما منعها عليه السلام من ذلك ، ولا نهى عنه . وكل ما لم ينه عليه السلام عنه فمباحٌ ، وقد ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله « جُعلت لى الأرضُ مسجدًا » ولا خلاف فى أن الحائض والجنب مباحٌ لهما جميع الأرض ، وهى مسجد ، فلا يجوز أن يخص بالمنع من بعض المساجد دون بعض ... » .

قُلْتُ : وأولُ كلام ابن حزمٍ لاغبار عليه . وقد تأيد بقول الحافظ فى =

....

= « الفتح » (١/ ٥٣٥) وهو يعدد فوائد الحديث ، قال : « وفيه إباحة المبيت والمقيل فى المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلًا كان أو امرأةً عند أمن الفتنة » اهـ .

أما باقى كلام ابن حزم ففيه نظرٌ من وجهين :

● **الأول** : قوله : « ... وجميع الأرض مسجدٌ » كان ينبغى عليه أن يستثنى المقبرة والحمام ومعاطن الإبل ونحوها من الأماكن التى نهى الشارع عن الصلاة فيها .

وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم :

« الأرضُ كلها مسجدٌ ، إلا المقبرة والحمام » .

أخرجه أبو داود (٤٩٢) ، والترمذىُّ (٣١٧) وابن ماجة (٧٤٥) ، والدارمىُّ (١/ ٣٢٣) ، وأحمد (٣/ ٨٣ ، ٩٦) ، وأبو يعلى (ج ٢/ رقم ١٣٥٠) ، وابن خزيمة (٢/ ٧/ ٧٩١ ، ٧٩٢) ، وابنُ حبان (٣٣٨) ، والحاكم (١/ ٢٥١) ، وابن حزم فى « المحلى » (٤/ ٢٧) ، والشافعىُّ فى « المسند » (١٦٥ - بدائع) ، والبيهقىُّ (٢/ ٤٣٤ ، ٤٣٥) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٢/ ٤٠٩) ، من طريق عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبى سعيد الخدرىّ مرفوعًا به .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ » .

ورجح الدارقطنى أنه مرسلٌ ومن قبله الترمذىُّ .

أما الحاكم فقال :

« صحيحٌ على شرط البخارىّ ومسلم » ووافقه الذهبىُّ .

وقال الحافظ فى « الفتح » (١/ ٥٢٩) :

« رجاله ثقات ، لكن اختلف فى وصله وإرساله ، وحكم مع ذلك بصحته =

= الحاكم وابنُ حبان » .

قُلْتُ : والراجحُ صحة الحديث ، وانظر بحث الشيخ أبى الأشبال رحمه الله تعالى على « الترمذى » . ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فى « الاقتضاء » (ص ٢٣٢) :

« أسانيدُهُ جيدةٌ ، ومن تكلم فيه ما استوفى طرقه » .

ويشهد له حديث جندب بن عبد الله البجلىّ مرفوعًا ، وفيه : « .... فلا تتخذوا القبور مساجد ، إنى أنهاكم عن ذلك » .

أخرجه مسلم ، وأبو عوانة (١/ ٤٠١) وغيرُهُما .

وقد ثبت الحديث فى النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل ، وقد خرّجتُهُ فى « غوث المكدود » (رقم ٢٦) .

● **الثانى** : أن جعل ابن حزم الأرض كلها لها حكم المسجد لا يخفى فسادُهُ . فإنه يباح التغوط فى الأرض إلا فيما نهى عنه ، وكذا إنشاد الضالة ، والبيع والشراء وغير ذلك ، وكل هذا لا يحلّ فى المسجد . وأيضًا فإن الاعتكاف لا يجوز أن يكون فى الطريق مثلًا ، لابد أن يكون فى المسجد .... الخ والله أعلم .

ثم قال ابنُ حزم (٢/ ١٨٧) :

« ولو كان دخول المسجد لا يجوز للحائض ، لأخبر بذلك عليه السلامُ عائشة إذ حاضت فلم ينهها إلا عن الطواف بالبيت فقط . ومن الباطل المتيقن أن يكون لا يحلُّ لها دخول المسجد ، فلا ينهاها عليه السلام عن ذلك ، ويقتصر على منعها من الطواف . وهذا قول المزنى وداود وغيرهما » اهـ .

وحاصل البحث أن الحديث ليس بصحيح ، فلا يجوز أن نتبنى منه حكمًا شرعيًّا . ولم أجد حديثًا صحيحًا يمنع الحائض أن تدخل المسجد ، فيمكن أن نبنى على البراءة الأصلية ، وهى تقضى بالجواز . فيجوز للحائض حضور درس العلم ونحوه . واللهُ أعلم .

١٢٣ - « الصُّفْرَةُ خِضَابُ المُؤْمِنِ ، وَالحُمْرَةُ خِضَابُ المُسْلِمِ ، وَالسَّوَادُ خِضَابُ الكَافِرِ » .

---

١٢٣ - بَاطِلٌ .

أخرجه الحاكم (٣/ ٥٢٦) من طريق داود بن رشيد ، ثنا إسماعيل بن عياش ، حدثنى سالم بن عبد الله الكلاعى[1] ، عن أبى عبد الله القرشى ، قال : دخل عبد الله بن عمر على عبد الله بن عمرو ، وقد سوَّد لحيته . فقال عبد الله بنُ عمر : السلام عليك أيها الشويب !!. فقال له ابن عمرو : أما تعرفنى يا أبا عبد الرحمن ؟! قال : بلى ، أعرفك شيخًا ، فأنت اليوم شابٌّ !!. إنى سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « الصفرة .... الحديث » .

وأخرجه الحكيم الترمذىُّ فى « المنهيات » (١٠١) من طريق إسماعيل بن عياش بسنده سواء لكنه لم يذكر القصة ، واقتصر على المرفوع منه .

والحديث سكت عنه الحاكم ، فقال الذهبىُّ :

« حديثٌ منكرٌ ، والقرشىُّ نكرةٌ » .

وقال العراقى فى « المغنى » (١/ ١٤٣) :

« قال ابنُ أبى حاتم : منكرٌ » .

وعزاه الهيثمىُّ فى « المجمع » (٥/ ١٦٣) للطبرانى وقال :

« فيه من لم أعرفه » .

قُلْتُ : وسالم بن عبد الله الكلابى .

قال الذهبىُّ :

« سالم بن عبد الله الكلابى ، عن بعض التابعين ، فذكر خبرًا باطلًا فى الخضاب » .

وهو يعنى به حديث الباب . وظاهر كلام الذَّهبىّ رحمه اللهُ أن سالم بن عبد الله مسؤول عن هذا الخبر ، مع أن عبارة أبى حاتم - ومنها يلخص =

---

(١) [كذا فى « نسخة المستدرك » والصواب : « الكلابى »] .

....

= الذهبيُّ – تفيد غير ذلك .

ففي « الجرح والتعديل » (٢/ ١/ ١٨٥ – ١٨٦) :

« سالم بن عبد الله الكلابي ، روى عن أبي عبد الله القرشي عن ابن عمر ، عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : فذكر الحديث .. ثم قال أبو حاتم :

« وهو حديثٌ منكرٌ ، شبه الموضوع ، وأحسبه من أبي عبد الله القرشي الذى لم يُسم » اهـ .

وبعد كتابة ما تقدم ، اطَّلعتُ على « لسان الميزان » للحافظ ، فوجدتُهُ قال بنحو ما قلتُ ، ثم قال (٣/ ٥) :

« وقد أوضح – يعني أبو حاتم – أن الذنب لغير سالم ، ولكن هذا آفة الإجحاف في الاختصار أن يضعف المؤلف – يعني الذهبيّ – الثقة وهو لا يدرى ، وإن جعل الواحد اثنين » . اهـ .

قُلْتُ : يشير الحافظ إلى أن سالم بن عبد الله الكلابي : هو سالم بن عبد الله الجزرى ، أبو المهاجر ، مولى بني كلاب ، وقد وثقه أحمد وابن حبان ، وقال أبو حاتم : « لا بأس به » وقد أصاب الحافظ في ذلك ، فهما واحد . واللهُ أعلم .

فالحاصل أن آفة هذا الحديث هي من أبي عبد الله القرشي ، فإنه مجهولٌ لا يُعرف . واللهُ أعلم .

١٢٤ - « السَّكِيْنَةُ مَغْنَمٌ ، وَتَرْكُهَا مَغْرَمٌ » .

---

١٢٤ - ضَعِيْفٌ جِدًّا ...

أخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ج١/ ق ٣٣/ ٢) قال : أخبرنى أبو جعفر بن الجعد ، حدثنا سفيان بن وكيع ، وحدثنا حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : أما شيخ الإسماعيلى ، فقد ترجمه الخطيب فى « التاريخ » (٤/ ٨١ - ٨٢) وسماه : « أحمد بن الحسن بن الجعد ، أبو جعفر ، ثم روى عن الدارقطنى أنه قال فيه : « ثقة » .

وأما سفيان بن وكيع ، فهو - وإن كان صدوقًا فى الأصل - إلا أن حديثه سقط بسبب وراقة ، فقد كان يدخل عليه الأحاديث ، ونصحوه فلم يستجب لهم ، حتى اتهمه أبو زرعة بالكذب .

ولكن قال ابن حبان :

« وهو من الضرب الذين لأن يخروا من السماء أحب إليهم من أن يكذبوا على رسول الله ﷺ ، ولكن أفسدوه » .

قُلْتُ : فهو آفة الحديث ، لأن بقية رجال السند ثقات ، وعنعنة الأعمش عن أبى صالح مشاها الذهبىُّ فى « الميزان » . والله أعلم .

١٢٥ - « لَوْ بَلَغْتِ مَعَهُمُ الكُدَى[1] ، مَا رَأَيْتِ الجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكِ » .

---

١٢٥ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أبو داود (٣١٢٣) ، والنسائىُّ (٤/ ٢٧ - ٢٨) ، وأحمد (٢/ ١٦٨ - ١٦٩) ، وابنُ عبد الحكم فى « فتوح مصر » (ص - ٢٥٩) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (١/ ١٠٨) ، والحاكم (١/ ٣٧٣ - ٣٧٤) ، والبيهقىُّ فى « السنن » (٤/ ٧٧ - ٧٨) ، وابنُ حبان (ج ٥/ رقم ٣١٦٧) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٢/ ٩٠٣) من طريق ربيعة بن سيف ، عن أبى عبد الرحمٰن الحبلى ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : بينما نحنُ نسير مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إذا بصر بامرأةٍ ، لا تُظنُّ أنه عرفها . فلما توسط الطريق ، وقف حتى انتهت إليه ، فإذا فاطمةُ بنتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقال لها : « ما أخرجك من بيتك يا فاطمة ؟! » قالت : أتيتُ أهل هذا الميت ، فترحمتُ إليهم وعزيتُهُمْ بميتهم . قال : « لعلك بلغت معهم الكدى ؟ » قالت : معاذ الله أن أكون بلغتُها ، وقد سمعتك تذكر فى ذلك ما تذكر . فقال لها : « لو بلغت معهم .... الحديث » .

وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فى « مجموع الفتاوى » (٢٤/ ٣٦٢) لأصحاب السنن فوهم ، فلم يخرجه الترمذى ولا ابنُ ماجة .

قال النسائىُّ عقبه :

« ربيعة ضعيفٌ » .

وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !! =

---

(١) الكُدَى : هى المقابر . قال ابنُ الأثير فى « النهاية » (٤/ ١٥٦) : « وذلك لأنها كانت مقابرُهم فى مواضع صلبة . وهى جمع كُدْية » .

....

= **قُلْتُ** : وهذا غريبٌ ، لاسيما من الذهبىِّ - رحمه الله - .
لأنه قال فى « المهذب » (٣/ ٤٨٤) بعد هذا الحديث :
« قلتُ : هذا منكرٌ ، تفرد به ربيعة ، وقد غمزه البخارىُّ وغيرُهُ بأنه صْاحب مناكير » . اهـ .
ومع ضعف ربيعة ، فلم يخرج له أحد الشيخين شيئًا فليس على شرطٍ واحدٍ منهما .
أما قولُ المنذرىّ فى « الترغيب » (٤/ ١٨١) :
« وربيعة هذا تابعىٌّ من أهل مصر ، فيه مقالٌ لا يقدح فى حسن الإسناد » . اهـ .
ففيه نظرٌ .
لأن ربيعة بن سيف ، وإن قال الدارقطنىُّ : « صالح » .
وقال النسائى : « ليس به بأس » ووثقه العجلىُّ .
فقد وصفه البخارىُّ وابن يونس بأنه يروى المناكير .
وقال ابنُ حبان فى « الثقات » .
« يخطىء كثيرًا » .
أما قول النسائىِّ : « ليس به بأس » ، فهو معارض بقوله فى الرواية الأخرى عنه : « ضعيف » . والعجلىُّ متساهلٌ والتوثيق وقول الدارقطنى فيه ، يعنى صالحٌ فى المتابعات . وقد تفرد به ومما يدلُّ على نكارة هذا المتن قوله : « ما رأيت الجنة حتى يراها جدُّ أبيك » .
فإن زيارة القبور - إن كانت غير جائزة للنساء ، فإن المرأة تكون عاصية بفعلها ، ولا يؤول بها الحال إلى قريبٍ من الكفر ، فضلًا عن ثبوته عليها [لأن عبد المطلب جدَّ النبى ﷺ مات كافرًا على دين الجاهلية كما عليه أهل السنة خلافًا للشيعة . وانظر « السيرة النبوية » (١/ ٢٣٨ ، ٢٣٩) للحافظ ابن كثير] .=

= وقد فطن ابنُ حبان إلى هذه النكارة ، فحاول أن يتأول الحديث . ولكنه تكلف جدًّا فى التأويل ، فقال عقب الحديث : « قولُهُ ﷺ : لو بلغت معهم الكُدىْ ما رأيت الجنة ، يريدُ ما رأيت الجنة العالية التى يدخلها من لم يرتكب ما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه ، لأن فاطمة علمت النهى فيه قبل ذلك ، والجنة هى جناتٌ كثيرة ، لا جنةٌ واحدةٌ ، والمشركُ لا يدخلُ جنة من الجنان أصلًا ، لا عالية ، ولا سافلة ، ولا ما بينهما » . اهـ .

ولفظُ الحديث لا يساعد ابن حبان على مثل هذا التأويل .

ثم اعلم أن زيارة النساء للقبور جائزة بشروطٍ وقد قال النووىُ رحمه الله تعالى :

« وبالجواز قطع الجمهور » .

ومن أدلة ذلك ما :

أخرجه البخارىُ (٣/ ١٢٥ ، ١٤٨ و ١٣/ ١٣٢ - فتح) ، ومسلم (٦٢٦/ ١٥) ، وأبو داود (٣١٢٤) ، والنسائىُ فى « السنن » (٤/ ٢٢) ، وفى « عمل اليوم والليلة » (١٠٦٨) ، وأحمد (٣/ ١٤٣) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ٦/ رقم ٣٤٥٨ ، ٣٥٠٤) ، والبيهقىُ (٤/ ٦٥ و ١٠/ ١٠١) ، والبغوىُ فى « شرح السُّنة » (٥/ ٤٤٧) من طريق شعبة ، عن ثابت ، عن أنس قال : أتى نبىُ الله ﷺ على امرأةٍ تبكى على صبىٍ لها ، فقالِ لها : « اتقى الله واصبرى » . فقالت : وما تبالى أنت بمصيبتى ؟!! . فقيل لها : هذا النبىُ ﷺ . فأتته فلم تجد على بابه بوابين ، فقالت : يا رسول الله ! لم أعرفك ، فقال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » .

وأخرجه البخارىُ (٣/ ١٧١) ، ومسلم (٦٢٦/ ١٤) ، والترمذىُ (٩٨٨) ، وأحمد (٣/ ١٣٠ ، ٢١٧) من طريق شعبة بسنده ، ولكنه اقتصر على آخره ولم يذكر القصة . =

....

= وقال الترمذىُّ :
« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .
وأخرجه الترمذىُّ (٩٨٧) ، وابنُ ماجة (١٥٩٦) من طريق الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن سعد بن سنان ، عن أنسٍ مختصرًا بآخره .
وقال الترمذىُّ :
« غريبٌ من هذا الوجه » .
قُلْتُ : وسعد بن سنان ، يقال : سنان بن سعد ، والصواب الأوَّل ضعيف ، والمشهور هو طريق ثابت المتقدم .
قال الحافظ فى « الفتح » (٣/ ١٤٨) :
« وموضع الدلالة من الحديث أنه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر ، وتقريره حجةٌ » .
وقال البدر العينى فى « العمدة » (٨/ ٦٨) :
« وفيه جواز زيارة القبور مطلقًا ، سواءٌ كان الزائرُ رجلاً أو امرأةً ، وسواءٌ كان المزورُ مسلمًا أو كافرًا لعدم الفصل فى ذلك » .
وأيضًا لقوله ﷺ :
« كنت نهيتُكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، فإنها تذكركم بالآخرة ، ولا تقولوا هجرًا » .
أخرجه مسلم (٩٧٧) ، وأبو داود (٢٢٣٥) ، والنسائىُّ (٤/ ٨٩) ، والترمذىُّ (١٠٥٤) ، وأحمد (٥/ ٣٥٠ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦١) ، والحاكم (١/ ٣٧٦) ، والبيهقىُّ (٤/ ٧٧) من طريق محارب بن دثار ، عن ابن بريدة ، عن أبيه فذكره فى كلام آخر .
قال الحاكم :
« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ . =

....

= **قُلْتُ** : وابن بريدة إن كان هو سليمان ، فلم يخرج له البخاريُّ شيئًا عن أبيه ، فلا يكون على شرطه . وإن كان هو عبد الله ، فقد أخرجا له عن أبيه . على أن كليهما قد روى الحديث عن أبيه . ثم فى استدراك هذا على مسلمٍ نظر ، فقد أخرجه ثم استدركت فقلت : سياق الحاكم مغاير لسياق مسلمٍ ، ولم يشتركا إلا فى محل الشاهد .

ووجه الدلالة من الحديث أن الخطاب عام ، فيدخل فيه النساء .

قال الحافظ فى « الفتح » (٣/ ١٤٨) :

« وهو قولُ الأكثر ، ومحلُّهُ إذا أمنت الفتنة » .

وانظر لذلك كتاب « أحكام الجنائز » (ص ١٨٠ – ١٨٧) لشيخنا حافظ الوقت ، ناصر الدين الألبانى حفظه الله تعالى .

١٢٦ - « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوْءَ لَهُ ، وَلَا وُضُوْءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُحِبُّ الأَنْصَارَ » .

---

١٢٦ - مُنْكَرٌ .
أخرجه ابنُ ماجة (٤٠٠) ، والحاكم (١/ ٢٦٩) ، والبيهقىُّ (٢/ ٣٧٩) من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدىّ ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعًا .. فذكره .
ومن هذا الوجه : أخرجه الدارقطنىُّ (١/ ٣٥٥) مقتصرًا على قوله : « ولا صلاة لمن لم يُصل على النبى ﷺ » . وعزاه السخاوىُّ فى « القول البديع » (ص - ١٧٦) للطبرانىّ فى « معجمه » ، والمعمرى ، وابن بشكوال .
قُلْتُ : وهذا خبرٌ منكرٌ ، وسنده ضعيفٌ جدًّا ، وعلَّتُهُ : عبد المهيمن هذا ، فإنه متروكٌ .
قال الحاكم :
« لم يخرج هذا الحديث على شرطهما ، لأنهما لم يخرجا عبد المهيمن » .
وقال الذهبىُّ :
« عبدُ المهيمن واهٍ » .
وقال الدارقطنىُّ عقب تخريجه :
« عبد المهيمن ليس بالقوىّ » .
ولم يتفرد به .
بل تابعه أخوهُ أُبَىُّ بنُ عباس ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعًا :
« لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ولم يذكر الفقرتين الأخيرتين .
أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٦/ رقم ٥٦٩٨) ، وفى « الدعاء » (٤٦/ ٢) ، ومن طريقه الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١/ ٢٣٤) ، وأبو =

= موسى المدينى - كما فى « القول البديع » (١٧٦) .
قال السخاوىُّ :
« وصححه المجد الشيرازىُّ ، وفى ذلك نظر ، لأنه إنما يُعرف من رواية عبد المهيمن ، والعلم عند الله تعالى » .
قُلْتُ : فيرى السخاوىُّ - رحمه اللهُ تعالى - أن رواية « أُبىّ » لا تشهد لرواية « عبد المهيمن » ، وهذا رأىٌ سديدٌ ، فإن أُبىَّ بن العباس إنما وافق أخاه فى الفقرتين الأوليين فقط ، ولم يرو الفقرتين الثالثة والرابعة ، وفيهما النكارة أما الفقرتان الأوليان ، فلهما شواهد صحيحة كما يأتى ذكره بعون الله .
وقال الحافظ فى « النتائج » :
« عبد المهيمن ضعيفٌ ، وأخوه أُبىٌّ الذى سقتُهُ من روايته أقوى منه » .
وقال الشوكانى فى « نيل الأوطار » (١/ ١٦٠) :
« أبىٌّ ، مختلفٌ فيه » .
قُلْتُ : والراجح أنه ضعيفٌ من قبل حفظه ، وتقوية الحافظ له ، إنما هى بسبب مقارنته بأخيه ، فإن أخاه متروك .
وقد رويت الفقرتان الأخيرتان بلفظٍ آخر من حديث سعيد بن زيد رضى الله عنه مرفوعًا : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بى ، ولا يؤمن بى من لا يحب الأنصار » .
أخرجه أحمد والطبرانىُّ فى « الدعاء » .
وقد وقع فى سنده اختلاف كثير ، وضحتُهُ فى جزءٍ لى ، اسمه : « كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء » .
● أما الفقرة الأولى :
« لا صلاة لمن لا وضوء له » ، فيشهد لها ما :
أخرجه مسلم (٣/ ١٠٢ - ١٠٣ بشرح النووى) ، وأبو عوانة فى =

....

= « صحيحه » (١/ ٢٣٤) ، والترمذىُّ (١/ ١٩ - ٢٤ تحفة) ، وابن ماجة (٢٧٢) ، وابن الجارود فى « المنتقى » (٦٥) ، وأحمد (٢/ ١٩ - ٢٠ ، ٣٩ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٧٣) ، والطيالسىُّ (١٨٧٤) ، وابن خزيمة (١/ ٨) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٤/ ٤٨٦ - ٤٨٧) ، والسهمىُّ فى « تاريخ جُرجان » (٢٩٦) ، والبيهقىُّ (١/ ٤٢) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٧/ ١٧٦) من طريق سماك بن حرب ، عن مصعب بن سعد قال : دخل عبد الله بنُ عمر على ابن عامر يعوده وهو مريضٌ ، فقال : ألا تدعو الله لى يا ابن عمر ؟! . قال : إنى سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لا تُقبل صلاةٌ بغير طُهور ، ولا صدقةٌ من غُلول ، وكنت على البصرة » واللَّفظ لمسلم وقد رواه عن سماك بن حرب جماعةٌ منهم شعبة ، وكان لا يحمل عن مشايخه إلَّا صحيح حديثهم كما قال الحافظ فى « الفتح » (١/ ٢٦٠) .

وفى الباب عن أسامة بن عمير ، وأبى هريرة ، وأنس ، وأبى سعيد الخُدْرى وأبى بكرة ، وثوبان وغيرهم ، خرجتُ أحاديثهم فى « بذل الإحسان » (رقم ١٣٩) والحمد لله على التوفيق .

ويشهد لهذه الفقرة أيضًا ما أخرجه البخارىُّ (١/ ٢٣٤ - فتح) ، ومسلم (٣/ ١٠٤) ، وأبو عوانة (١/ ٢٣٥) ، وأبو داود (٦٠) ، والترمذىُّ (٧٦) ، وأحمد (٢/ ٣٠٨ ، ٣١٨) ، وابنُ خزيمة (١/ ٨ ، ٩) ، وابن الجارود (٦٦) ، والسهمىُّ فى « تاريخ جُرجان » (٢٩٧ - ٢٩٨) والبيهقىُّ ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/ ٣٢٨) من طريق عبد الرزاق ، وهو فى « مصنفه » (١/ ١٣٩/ ٥٣٠) عن معمر ، عن همام بن منبه ، عن أبى هريرة مرفوعًا : « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » .

● أما الفقرة الثانية : =

....

= « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

فإنه حديث صحيحٌ ، وقد صححه جماعة من الحفاظ ، وحسنه آخرون ، كما وضحتُهُ بالدلائل النيرات فى كتابى : « كشف المخبوء » السالف الذكر ، ومن الله العون .

١٢٧ - « بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيْمِ ، اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ اللهِ الأَكْبَرِ ، إِلَّا كَمَا بَيْنَ سَوَادِ العَيْنَيْنِ وَبَيَاضِهِمَا مِنَ القُرْبِ » .

---

١٢٧ - بَاطِلٌ .

أخرجه ابنُ أبى حاتم فى « تفسيره » - كما فى « ابن كثير » (١/ ٣٣) -، والحاكم (١/ ٥٥٢) من طريق جعفر بن مسافر التنيسى ، ثنا زيدُ بنُ المبارك ، ثنا سلام بن وهب الجندى ، حدثنى أبى ، عن طاووس ، عن ابن عباس أن عثمان بن عفان سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بسم الله الرحمـٰن الرحيم ، فقال : .... فذكره .

وكذا أخرجه ابن مردويه فى « تفسيره » من طريق على بن المبارك ، عن زيد بن المبارك به .

قال الحاكم :

« صحيحُ الإسناد ، ولم يخرجاه » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : وهو عجبٌ ، لا سيما من الذهبىِّ رحمه الله ، فإنه ذكر هذا الحديث فى ترجمة سلام بن وهب وقال :

« خبرٌ منكرٌ ، بل كذب » !! فسبحان من لا يسهو . وفى « علل الحديث » (٢/ ١٧٨/ ٢٠٢٩) قال ابنُ أبى حاتم :

« سألتُ أبى عن حديث رواه زيد بن المبارك ، عن سلام بن وهب ، عن أبيه ، عن طاووس ..... فذكره . قال : قال أبى : هذا حديثٌ منكرٌ » .

وقد وقع فى سنده اختلافٌ .

فقد أخرجه العقيلىُّ فى « الضعفاء » (٢/ ١٦٢) ، والخطيب فى « تاريخه » ، ومن طريقه الذهبىُّ فى « الميزان » (٢/ ١٨٢) من طريقين عن زيد بن المبارك ، ثنا سلام بن وهب الجُنْدَعىّ ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس فذكره .

قال العقيلىُّ : =

....

= « سلام بن وهب الجُنْدَعى ، عن ابن طاووس ، لا يُتابع عليه ولا يُعرف إلا به » .

قُلْتُ : ووجه الاختلاف على سلام بن وهب أنه يرويه مرة عن أبيه ، ومرة عن ابن طاووس .

غير أن قلبى ما اطمأن إلى هذا ، ويقع لى أن المحفوظ هو رواية سلام عن ابن طاووس كما ذكر العقيلىُّ ، وتبعه الذهبىُّ ، والعسقلانى في « اللسان » (٣ / ٦٠) ، وذلك أننى لم أجد ترجمة لوهب الجندى ، والد سلام .

فلا أدرى هل الاختلاف فى السند ثابتٌ ، أم هو خطأ من ناسخٍ أو طابع ؟!

وعلى كل حال فالحديث لا يصحُّ بكل وجه لأنه يدور على سلام بن وهب ، فإنه مجهولٌ .

ثم رأيتُ الذهبىَّ ، قال فى « المغنى » (١/ ٢٧٢) :

« سلام بن وهب ، عن ابن طاووس بخبرٍ موضوعٍ ، لا يُعرف » .

والحديث عزاه السيوطى فى « الدرّ المنثور » (١/ ٨) للبيهقىِّ فى « شعب الإيمان » ، وأبى ذر الهروىِّ فى « فضائل القرآن » .

١٢٨ - « إِنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ أَسْلَمَتْهُ أُمُّهُ إِلَى الْكُتَّابِ لِيُعَلِّمَهُ . فَقَالَ لَهُ المُعَلِّمُ : اكْتُبْ ، قَالَ : وَمَا أَكْتُبُ ؟ قَالَ : بِسْمِ اللهِ . قَالَ عِيسَى : وَمَا بِسْمِ اللهِ ؟ قَالَ المُعَلِّمُ : مَا أَدْرِى !. قَالَ لَهُ عِيسَى : البَاءُ ، بَهاءُ اللهِ ، وَالسِّينُ : سَنَاؤُهُ ، وَالمِيمُ : مَمْلَكَتُهُ ، وَاللهُ : إِلَهُ الآلِهَةِ ، وَالرَّحْمَنُ : رَحْمنُ الدُّنْيَا والآخِرَةِ ، وَالرَّحِيْمُ : رَحِيْمُ الآخِرَةِ » .

---

١٢٨ - مَوْضُوْعٌ .

أخرجه ابن جرير فى « تفسيره » (١/ ٤١ ، ٤٢) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (١/ ٢٩٩) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٧/ ٢٥١ - ٢٥٢) ، وابنُ مردويه فى « تفسيره » - كما فى « ابن كثير » (١/ ٣٣) - وابن الجوزى فى « الموضوعات » (١/ ٢٠٣ - ٢٠٤) ، وابن عساكر فى « تاريخ دمشق » ، والثعلبى فى « تفسيره » - كما فى « الدر المنثور » (١/ ٨) - من طريق إسماعيل ابن عياش ، عن إسماعيل بن يحيى ، عن مسعر ، عن عطية ، عن أبى سعيد الخدرى فذكره مرفوعًا ، وهو مطوّلٌ عند بعضهم .

قال أبو نعيم :

« غريبٌ من حديث مسعر ، تفرد به إسماعيل بن عيّاش ، عن إسماعيل بن يحيى » .

قُلْتُ : لم يتفرد به إسماعيل بن عيَّاش ، فقد تابعه سعدان بن نصر ، عن إسماعيل ، عن مسعر بن كدام .

أخرجه ابنُ حبان فى « المجروحين » (١/ ١٢٦ - ١٢٧) قال : أخبرناه محمد بن المسيب ، ثنا سعدان بن نصر ، ثنا إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله ، عن ابن أبى ذئب ...

قُلْتُ : وقوله : « عن ابن أبى ذئب » لا أدرى هل هو مقحمٌ ، فقد قال ابن حبان فى أول ترجمة إسماعيل بن يحيى هذا : =

= « روى عن مسعر بن كدام ، عن عطية ، عن أبى سعيد .... » فهذا يدلُّ على أن إسماعيل بن يحيى إنما يرويه عن مسعر ، لا ابن أبى ذئب . فالله أعلم بحقيقة الحال ، إلا أن يكون رواه عن ابن أبى ذئب ومسعر جميعًا . فهذا محتملٌ . والله أعلم ووقع اختلافٌ آخر فى السند .

فقد رواه إسماعيل بن عياش ، عن إسماعيل بن يحيى ، عن ابن أبى مليكة ، عمن حدثه عن ابن مسعود . فذكره مرفوعًا .

أخرجه ابن جرير ، وابنُ عدى فى « الكامل » .

قُلْتُ : وهذا حديث باطلٌ موضوعٌ .

قال ابنُ عدى :

هذا حديث باطلٌ بهذا الإسناد ، لا يرويه غير إسماعيل » .

وقال ابن كثير :

« وهذا غريبٌ جدًّا ، وقد يكون صحيحًا إلى من دون رسول الله ﷺ ، ويكون من الإسرائيليات لا من المرفوعات » .

وقال ابنُ الجوزىّ :

« هذا حديثٌ موضوعٌ مُحالٌ .... ما يصنع هذا الحديث إلا مُلْحدٌ يريد شين الإسلام ، أو جاهلٌ ، فى غاية الجهل ، وقلة المبالاة بالدين ، ولا يجوز أن يفرق حروف الكلمة المجتمعة ، فيقال : الألف من كذا ، واللام من كذا ، وإنما هذا يكون فى الحروف المقطعة .... فقد جمع واضعُ هذا الحديث جهلًا وافرًا ، وإقدامًا عظيمًا ، وأتى بشىءٍ لا تخفى برودته والكذب فيه » .

وأقره السيوطىُّ فى « اللآلىء » (١/ ١٧٢) فقال :

« موضوعٌ » .

وقال فى « الدر المنثور » (١/ ٨) :

« سندُهُ ضعيفٌ جدًّا » . =

....

= **قُلْتُ** : وعلَّتُهُ إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله ، فقد كذّبه الدارقطنيُّ ، وأبو على النيسابوريُّ ، والحاكم .

وقال الأزديُّ :

« ركنٌ من أركان الكذب » .

واتهمه صالحُ جزرة بوضع الحديث ، وكذا ابنُ حبان .

ثم رأيتُ الشيخ أبا الأشبال أحمد شاكر رحمه الله فى « تخريجه لتفسير الطبرىّ » (١/ ١٢٢) علّق على قول الحافظ ابن كثير : « .... وقد يكون صحيحًا ......الخ » بقوله :

« وما أدرى كيف فات الحافظ ابن كثير أن فى إسناده هذا الكذاب ، فتسقط روايته بمرةٍ ، ولا يحتاج إلى هذا التردد » . اهـ .

قُلْتُ : لعلّ الحافظ ابن كثير - رحمه الله - يشير إلى سندٍ آخر غير هذا .

فقد رأيتُ السيوطىّ - رحمه الله - قال فى « الدر المنثور » (٢/ ٢٥) :

« وأخرج ابنُ المنذر بسندٍ صحيحٍ إلى سعيد بن جبير قال : لما ترعرع عيسى جاءت به أمه إلى الكتاب ، فدفعته إليه .... » ثم ساقه بنحوه .

فإن صحَّ نقدُ السيوطىّ ، فيترجح كونه من الإسرائيليات ، ويصدق ظن الحافظ ابن كثير . والله أعلم .

١٢٩ - « كُلْ ، ثِقَةً بِاللهِ ، وَتَوَكُّلًا عَلَيْهِ » .

---

١٢٩ - ضَعِيفٌ مَرْفُوْعًا .

أخرجه أبو داود (٣٩٢٥) ، والترمذىُّ (١٨١٧) ، وابنُ ماجة (٣٥٤٢) ، وابنُ حبان (١٤٣٣) ، وابن جرير فى « تهذيب الآثار » (رقم ٨٤ - مسند علىّ) ، والطحاوىُّ فى « شرح الآثار » (٤/ ٣٠٩) ، وابن أبى الدنيا فى « الخمول » (ق ١٥٦/ ٢) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٤/ ٢٤٢) ، وابن السُّنى فى « اليوم والليلة » (٤٦٥) ، والحاكم (٤/ ١٣٦ - ١٣٧) ، وابن الجوزىّ فى « الواهيات » (٢/ ٨٦٩) من طريق يونس بن محمد ، ثنا المفضل ابن فضالة ، عن حبيب بن الشهيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد مجذومٍ ، فوضعها معه فى قصعةٍ ، وقال : « كل بسم الله ، ....الحديث » .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلَّا من حديث يونس بن محمد عن المفضل ابن فضالة . والمفضل بن فضالة شيخٌ بصرىٌّ ، والمفضل بن فضالة شيخٌ آخر بصرىٌّ أوثق من هذا وأشهر . وقد روى شعبة هذا الحديث عن حبيب بن الشهيد ، عن ابن بريدة ، أن ابن عمر أخذ بيد مجذوم . وحديث شعبة أثبتُ عندى وأصحُّ » . اهـ .

وقال ابنُ الجوزىّ :

« قال الدارقطنىُّ : تفرَّد به المفضل » .

قُلْتُ : وهو ضعيفٌ . قال ابنُ معين :

« ليس هو بذاك » .

وقال النسائىُّ :

« ليس بالقوىّ » .

وقال ابن عدىّ فى « الكامل » (٦/ ٢٤٠٤) : . =

....

= « لم أر فى حديثه أنكر من هذا الحديث الذى أمليته ، وباقى حديثه مستقيم » .

أما الحاكم فقال :

« صحيحُ الإسناد » ووافقه الذهبىُّ !!

وهذا عجبٌ ، لا سيما من الذهبىِّ ، فإنه نقل كلام ابن عدى السابق وأقرَّهُ !!

وفى الحديث علَّةٌ أخرى ، وهى الاختلاف على حبيب بن الشهيد فى إسناده كما أشار الترمذىّ .

وقد بحثت عن رواية شعبة عن حبيب ، عن ابن بريده ، عن ابن عمر فلم أظفر بها . ووقع فى « الميزان » (٤/ ١٦٩) : « .... عن عمر » فلعلَّ فيه سقطًا . [ثم رأيت الحافظ فى « الفتح » (١٠/ ١٦٠) ذكر عن الترمذى أنه عن « عمر » فيكون الخطأ فى « سنن الترمذى » ، والنسخة كثيرة الأخطاء .

لكن الذى رأيتُه أن شعبة يروى هذا ، عن حبيب بن الشهيد ، عن عبد الله ابن بريدة ، أن سلمان الفارسى كان يصنع الطعام ، فيدعو المجذَّمين ، فيأكل معهم .

أخرجه العقيلىُّ فى « الضعفاء » (٤/ ٢٤٢) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (١/ ٢٠٠) من طريقين عن شعبة ، عن حبيب به .

وتابعه سفيان بن حبيب ، عن حبيب بن الشهيد به .

أخرجه ابنُ جرير فى « التهذيب » (رقم ٧٧ - مسند علىّ » .

قال العقيلىُّ :

« هذا أصل الحديث ، وهذه الرواية أولى » .

قُلْتُ : ورجاله ثقات ، لكنى لم أر أحدًا ذكر أن لعبد الله بن بريدة رواية =

....

= عن سلمان ، مع كونه أدركه ، وكان لعبد الله تسعة عشر عامًا يوم مات سلمان رضى الله عنه سنة (٣٤)هـ والله أعلم .

وللحديث طريق آخر إلى محمد بن المنكدر .

أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (١/ ٢٨١) ، (٤/ ١٦٣٧) ، ومن طريقه ابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٢/ ٨٧٠) من طريق عبيد الله بن تمام ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر فذكره بمثله .

قال ابنُ الجوزىّ :

« قال أحمد : إسماعيل المكى منكر الحديث ، قال يحيى : لم يزل مختلطًا ، وليس بشيء . وقال على : لا يكتب حديثه . وقال النسائىُّ : متروك الحديث » .

قُلْتُ : وأيضًا عبيد بن تمام ضعّفه أبو حاتم ، وأبو زرعة ، والدارقطنىُّ ، وقال البخارىُّ :

« عنده عجائب » .

بل كذبه الساجى . فالسند واهٍ جدًّا .

فحاصل البحث أنه لا يصحُّ مرفوعًا ، والصوابُ أنه موقوفٌ فقد ثبت عن بعض الصحابة أنهم أكلوا مع المجذومين ، كما مضى عن سلمان .

وفى الباب عن عمر بن الخطاب ، رضى اللهُ عَنْهُ .

أخرجه البخارىُّ فى « التاريخ الكبير » (٢/ ٢/ ٢٦٠) مختصرًا ، وابنُ جرير فى « التهذيب » (٧٥ ، ٧٦ - مسند علىّ) من طريق شعبة ، عن سماك بن حرب ، سمعتُ أبا مريم شيم بن ذيم ، قال : شهدت عمر بن الخطاب وهو يطعم ، فجاء رجلٌ به شىءٌ من برص ، فوضع يده فى الطعام .

ورجاله ثقات ، حاشا شيم هذا . فقد ترجمه البخارىُّ ، وابنُ أبى حاتم (٢/ ١/ ٣٨٤) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا ، وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٤/ ٣٦٩) . وأخرج ابنُ سعد (٤/ ١١٨) قصة لمعيقيب بن أبى فاطمة - وكان أجذم - مع عمر يتقوى بها . والله أعلم .

١٣٠ - « يَا أَخِي ! أَشْرِكْنَا فِي دُعَائِكَ ، وَلَا تَنْسَنَا » .

---

١٣٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذيُّ (٣٥٦٢) ، وابنُ ماجة (٢٨٩٤) ، وأحمد (٢/ ٥٩) ، من طريق سفيان الثوريّ ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب ، أنه استأذن النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم فى العُمرة ، فقال : « يا أخى !.... الحديث » .

وقد رواه عن سفيان هكذا جماعة منهم :

« وكيع بن الجراح ، وعبد الرزاق » وتابعه شعبة بن الحجاج ، عن عاصم به .

أخرجه أبو داود (١٤٩٨) ، وأحمد (١/ ٢٩) ، وابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (٣٨٧) ، والبيهقيُّ (٥/ ٢٥١) .

وقد رواه عن شعبة هكذا جماعة منهم :

« سليمانُ بنُ حربٍ ، ومحمدُ بنُ جعفر ، وأبو الوليد الطيالسيُّ ، وحجاج بن منهال ، وعمرو بن مرزوق » .

وقد روى عن سفيان وشعبة من وجوه أخرى ، عن عبد الله بن عمر أن عمر استأذن ....الخ .

فصار الحديث فى « مسند ابن عمر » بدلًا من « مسند عمر » .

أخرجه ابن حبان فى « المجروحين » (٢/ ١٢٨) ، والبيهقيُّ (٥/ ٢٥١) ، والخطيب فى « التاريخ » (١١/ ٣٩٦ - ٣٩٧) من طريق سفيان ، عن عاصم ابن عبيد الله ، عن سالم عن أبيه قال : استأذن عمر النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم العمرة .... الحديث .

وقد رواه عن سفيان محمد بن يوسف الفريابى ، وقبيصة ، وقاسم بن يزيد .

وأخرجه ابنُ السمعانى فى « أدب الإملاء » (ص - ٣٦) من طريق عبد الرحمٰن بن مهدى ، عن شعبة ، عن عاصم بسنده سواء فوافقهم فى جعله من مسند « ابن عمر » .

=

....

= **قُلْتُ** : ويُحتمل أن يكون هذا من ابن عمر رضى الله عنهما ، يرويه عن نفسه على سبيل الحكاية ، ويذكره عن أبيه على سبيل الرواية ونظائر هذا كثيرة .

لكن علَّةُ الحديث هى عاصم بن عبيد الله .

فقد ضعّفه أحمدُ وابنُ معين ، ويعقوب بن شيبة .

وقال البخارىُّ ، وأبو حاتم :

« منكر الحديث » .

وزاد أبو حاتم :

« مضطرب الحديث ، ليس له حديث يعتمد عليه » .

وقال النسائى :

« لا نعلم مالكًا روى عن إنسانٍ مشهورٍ بالضعف إلا عاصم بن عبيد الله » .

فالغريبُ أن يقول الترمذىُّ - رحمه الله -:

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد روى بإسنادٍ آخر إلى ابن عمر ظاهره الجودة .

فأخرجه الخطيب (١١/ ٣٩٦) من طريق أبى عمر ، محمد بن العباس بن حيويه ، حدثنا أبو عبيد على بن الحسين بن حرب القاضى ، حدثنا الحسن ابن محمد بن الصباح الزعفرانى ، حدثنا أسباط ، عن سفيان الثورىّ ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : استأذن عمر .... الحديث .

قال الأزهرىُّ :

« لم نكتبه من طريق الثورى ، عن عبيد الله بن عمر إلا عن أبى عمر » .

وقال البرقانى :

« قيل هذا لا يتابع عليه أبو عبيد ، وإنما الصحيحُ ما حدث به الزعفرانىُّ عن شبابة ، عن شعبة ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر » . =

....

= **قُلْتُ** : العهدةُ عندى ليست على هذين ، وإنما على أسباط بن محمد ، لأن الجماعة رووه عن الثورىّ ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن سالم ، عن ابن عمر . وروايتهم أولى بغير شكٍّ ، هذا إذا كان ثقةً لا إشكال فيه ، فكيف وفى روايته عن الثورىّ ضعفٌ ، كما صرّح بذلك الحافظ فى « التقريب » .

وقد قال ابنُ معين :

« ليس به بأس ، وكان يخطىء عن سفيان » .

فرجع الحديث إلى رواية عاصم بن عبيد الله ، وقد تقدَّم الكلام فيه . واللهُ أعلم .

١٣١ - « مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا ، فَلَمْ يَسْكَرْ ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ جُمُعَةٍ ، فَإِنْ مَاتَ فِيهَا ، مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً وَإِنْ هُوَ شَرِبَ مُسْكِرًا ، فَسَكِرَ ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِيْنَ يَوْمًا ، فَإِنْ مَاتَ فِيْهَا ، مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً . ثُمَّ إِنْ تَابَ ، تَابَ اللهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ الثَّانِيَةَ فَمِثْلُ ذَلِكَ ، فَإِنْ عَادَ الثَّالِثَةَ فَمِثْلُ ذَلِكَ ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِيْنَةِ الخَبَالِ » . قَالُوا : يَارَسُوْلَ اللهِ ! وَمَا طِيْنَةُ الخَبَالِ ؟!

قَالَ : « صَدِيْدُ أَهْلِ النَّارِ » .

---

١٣١ - مُنْكَرٌ بِهَذَا السِّيَاقِ .

أخرجه ابنُ حبان فى « المجروحين » (١/ ١٦٦ - ١٦٧) قال :

أخبرناه عبد الله بن قحطبة ، ثنا العباس بن عبد العظيم العنبرىُّ ، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن أيوب بن محمد العجلىّ أنه حدثهم ثنا شداد ابن أبى شداد ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعًا ... فذكره .

قال ابنُ حبان :

« وهذا حديثٌ له أصلٌ ، إلا أن راويه أتى فيه بما ليس فيه » .

قُلْتُ : وعلَّتُهُ : أيوب بن محمد العجلىُّ . ضعَّفه ابنُ معين .

وقال أبو زرعة :

« منكر الحديث » .

وجهَّله الدارقطنىُّ .

وقال ابنُ حبان :

« كان قليل الحديث ، ولكنه خالف الناس فى كل ما روى . فلا أدرى ، أكان يتعمد ، أو يقلبُ وهو لا يعلم » .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس مرفوعًا :

« كل مُخمّر خَمْرٌ ، وكل مسكرٍ حرام ، ومن شرب مسكرًا بُخست صلاتُهُ أربعين صباحًا ، فإن تاب ، تاب اللهُ عليه . فإن عاد الرابعة كان حقًّا على =

. . . .

= الله أن يسقيه من طينة الخبال . قيل : وما طينة الخبال يا رسول الله ؟! قال : « صديدُ أهل النار » . ومن سقاه صغيرًا لا يعرف حلاله من حرامه ، كان حقًّا على الله أن يسقيه من طينة الخبال » .

أخرجه أبو داود (٣٦٨٠) من طريق إبراهيم بن عمر الصنعانى ، قال : سمعتُ النعمان بن بشير ، يقول : عن طاووس ، عن ابن عباس مرفوعًا .. فذكره .

قال ابن كثير فى « تفسيره » (٣/ ١٧٩) :

« تفرد به أبو داود » .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيف .

وإبراهيم بن عمر الصنعانى مجهولٌ .

والنعمان بن بشير ، كذا وقع نسبُهُ فى نسخة السنن المطبوعة ، وهو خطأ ، والصواب أنه : « النعمان بن أبى شيبة الجندى » وهو ثقة . وآخر الحديث فيه نكارة ، ولم أجد له شاهدًا بخلاف بقية الحديث كما يأتى ذكره إن شاء الله ، وكأنه لذلك قال أبو زرعة : « هذا حديثٌ منكرٌ » .

نقله عنه ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (٢/ ٣٦/ ١٥٨٧) .

وإلا فقد ثبت الحديث ، عن عبد الله بن عمر مرفوعًا :

« من شرب الخمر لم تقبل له صلاةٌ أربعين ليلة ، فإن تاب ، تاب الله عليه ، فإن عاد ، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب ، تاب الله عليه ، فإن عاد لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب ، تاب الله عليه ، فإن عاد الرابعة ، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب لم يتُب اللهُ عليه ، وكان حقًّا على الله أن يسقيه من طينة الخبال » . قالوا : يا أبا عبد الرحمن ! وما طينة الخبال ؟! قال : صديدُ أهل النار » .

أخرجه الترمذىُّ (١٨٦٢) وعنه ابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٢/ ٦٦٩ - ٦٧٠) ، من طريق جرير بن عبد الحميد ، عن عطاء بن السائب ،=

= عن عبد الله بن عُبيد بن عمير ، عن أبيه ، عن ابن عمر به .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ » .

وقال ابنُ الجوزىّ :

« هذا حديثٌ لا يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه عطاء ابن السائب ، وكان قد اختلط ، فى آخر عمره . وقال يحيى بن معين : لا يحتج بحديثه » .

قُلْتُ : وفى نقد ابن الجوزى رحمه الله خللٌ يظهر من البحث ، والحديث كما قال الترمذىُّ ، ويعنى أنه حسن بشواهده ولكنه حديثٌ صحيحٌ ، غير أن طريق الترمذىّ متكلمٌ فيه من جهتين :

● **الأولى** : أن البخارىَّ قال فى « التاريخ الأوسط » : « عبد الله بن عبيد بن عمير لم يسمع من أبيه شيئًا ، ولا يذكره » ذكره فى « التهذيب » (٥/ ٣٠٨) .

قُلْتُ : ولكن يُعكر عليه ما أخرجه أبو داود (٣٧٥٩) من طريق أبى بكر الحنفى ، حدثنا الضحاك بن عثمان ، عن عبد الله بن عبيد ، قال : كنتُ مع أبى فى زمان ابن الزبير إلى جنب عبد الله بن عمر . فقال عباد بن عبد الله ابن الزبير : إنا سمعنا أنه يُبْدَأ بالعَشَاء قبل الصلاة . فقال عبد الله بن عمر : وَيْحَكَ !! ما كان عشاؤهم ؟! أتُراه كان مثل عشاء أبيك ؟!!

وهذا سندٌ حسنٌ ، وفيه دليلٌ على أن عبد الله بن عبيد بن عمير أدرك أباه ووعاه . فمثل هذا يقدَّمُ على النفى . والله أعلم .

● **الثانية** : أن جرير بن عبد الحميد سمع من عطاء بن السائب بعد الاختلاط كما قال أحمد وابنُ معين وغيرهما .

قال ابنُ معين : =

....

= « عطاء بن السائب اختلْط ، وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديثه » .
ولكن لم يتفرد به جرير ،
فتابعه همام بن يحيى ، عن عطاء به .
أخرجه الطيالسيُّ (١٩٠١) ومن طريقه البغويُّ فى « شرح السُّنة » (١١/ ٣٥٧) .
ويظهر أن همام بن يحيى سمع من عطاء بأخرة .
وخالفهما معمر بن راشد ، فرواه عن عطاء ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن ابن عمر .
فسقط ذكر « عبيد بن عمير » .
أخرجه أحمد (٢/ ٣٥) حدثنا عبد الرزاق وهو فى « مصنفه » (٩/ ٢٣٥/ ١٠٧٥٨) ، ثنا معمر به ويظهر أن معمر ممن سمع من عطاء فى الاختلاط كما يتحصلُ من كلام أهل النقد ، ولعلَّ هذا الاختلاف من عطاء ، لكن اتفاق جرير وهمام على إثبات « عبيد بن عمير » أولى من رواية معمر والله أعلم .
وللحديث شاهد عن عبد الله بن عمرو ، يرويه عنه عبد الله بن فيروز الديلمى قال : دخلت على عبد الله بن عمرو فى حائطٍ له بالطائف ، يقال له : الوهط . فإذا هو مخاصر فتىً من قريش ، يُزنُّ ذلك الفتى بشرب الخمر ، فقلتُ : خصال بلغتنى عنك ، أنك تحدث بها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « من شرب الخمر شربة ، لم تقبل له صلاةٌ أربعين صباحًا » فلما أن سمع الفتى بذكر الخمر اختلج يده من يد عبد الله ، ثم ولى . فقال عبد الله : اللَّهُمَّ إنى لا أحلُّ لأحدٍ أن يقول علىَّ ما لم أقُلْ ، فإنى سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :
« من شرب الخمر شربة لم تقبل له صلاة أربعين صباحًا ، فإن تاب ، تاب الله =

....

= عليه » . فلا أدرى فى الثالثة أم فى الرابعة : « كان حقًّا على الله أن يسقيه من ردغة الخبال يوم القيامة » .

قالوا : يا رسول الله ! وما ردغة الخبال ؟! قال : « عصارة أهل النار » .

أخرجه النسائىُّ (٨/ ٣١٧) ، وابنُ ماجة (٣٣٧٧) ، والدارمىُّ (٢/ ٣٦ - ٣٧) والسياقُ له ما عدا آخره ، وأحمد (٢/ ١٧٦) والحاكم (١/ ٣٠ - ٣١) ، وابن حبان (١٣٧٨) من طرق عن الأوزاعىّ ، حدثنى ربيعة بن يزيد ، عن عبد الله بن الديلمىّ .. فذكره .

قال الحاكم :

« هذا حديث صحيحٌ قد تداوله الأئمةُ ، وقد احتجا بجميع رواته ، ثم يخرجاه ، ولا أعلمُ له علةً » ووافقه الذهبىُّ وزاد : « على شرطهما » !!

قُلْتُ : والصواب مع الحاكم ، وأخطأ الذهبىُّ - رحمه الله - فى قوله إن الحديث على شرطهما ، لأن عبد الله بن فيروز الديلمى لم يخرج له البخارىُّ ومسلم شيئًا .

وأخطأ من أعلَّه بتدليس الوليد بن مسلم ، فقد تابعه بقية بن الوليد وأبو إسحق الفزارىّ ، ومحمد بن يوسف الفريابى .

وقال السيوطىُّ فى « التعقبات على الموضوعات » (ق ٢٦/ ٢) .

« الحديثُ صحيحٌ قطعًا ».

وله طريق آخر عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا بنحوه .

أخرجه أحمد (٢/ ١٨٩) حدثنا بهز ، والحاكم (٤/ ١٤٥ - ١٤٦) عن يزيد بن هارون ، كلاهما عن حماد بن سلمة ، عن يعلى بن عطاء ، عن نافع ابن عاصم ، عن عبد الله بن عمرو .

قال الحاكم :

« هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد » ووافقه الذهبىُّ ، وهو كما قالا . =

....

= وله شاهدٌ من حديث أبى ذر رضى اللهُ عنه .

أخرجه أحمد (٥/ ١٧١) حدثنا مكى بن إبراهيم . والبزَّار (ج ٣/ رقم ٢٩٢٦) حدثنا محمد بن المثنى ، ثنا مكى بن إبراهيم ، ثنا عبيد الله بن أبى زياد ، عن شهر بن حوشب ، عن ابن عمٍّ لأبى ذر ، عن أبى ذر ، مرفوعًا :

« من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة .... الحديث » .

قال البزار :

« قد رواه بعضُهُمْ عن شهر ، عن رجل عن أبى ذر . وسمَّى الرجل » .

قال الهيثميُّ (٥/ ٦٩) :

« وفيه رجلٌ لم يُسم ، وشهر ضعيفٌ وقد حُسِّن حديثه » .

قُلْتُ : وآفته عبيد الله بن أبى زياد القداح ضعيف الحفظ ، ولآخر الحديث شاهد من حديث جابر رضى الله عنه .

أخرجه مسلمٌ (٢٠٠٢) وأبو عوانة (٥/ ٢٦٨ - ٢٦٩) مطوّلًا ، والبزار (ج ٣/ رقم ٢٩٢٧) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١١/ ٣٥٦ - ٣٥٧) من طريق الدراوردىّ ، عن عمارة بن غزية ، عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعًا :

« كل مسكر حرامٌ . إن على الله عهدًا لمن يشرب المسكر أن يسقيه اللهُ من طينة الخبال » . قالوا : وما طينة الخبال ؟! قال : « عرقُ أهل النار أو عصارةُ أهل النار » .

قال البزار :

« لا نعلمه عن جابر إلا بهذا الإسناد » .

وفى الباب شواهد كثيرة ، ليس فى واحدٍ منها ما فى رواية أيوب بن محمد العجلىّ . والله أعلم . =

١٣٢ - « لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِى حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ ، وَلَا تَمْشُوا بِبَرِىءٍ إِلَى ذِى سُلْطَانٍ لِيَقْتُلَهُ ، وَلَا تَسْحَرُوا ، وَلَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ، وَلَا تَقْذِفُوا مُحْصَنَةً ، وَلَا تُوَلُّوا لِلْفِرَار يَوْمَ الزَّحْفِ ، وَأَنْتُمْ يَايَهُودُ ، عَلَيْكُمْ خَاصَّةً أَنْ لَا تَعْدُوا فِى السَّبْتِ » .

---

١٣٢ - ضَعِيْفٌ ..

أخرجه النسائىُّ (٧/ ١١١ - ١١٢) ، والترمذىُّ (٢٧٣٣ ، ٣١٤٤) ، وابنُ ماجة (٣٧٠٥) مختصرًا ، وأحمد (٤/ ٢٣٩ - ٢٤٠) ، والطيالسىُّ (١١٦٤) ، وابن جرير فى « تفسيره » (١٥/ ١١٥ - ١١٦) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٨/ رقم ٧٣٩٦) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (١/ ٤ - ٥) ، والحاكم (١/ ٩) والبيهقىُّ فى « الدلائل » (٦/ ٢٦٨) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٥/ ٩٧ - ٩٨) من طريق عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن صفوان بن عسَّال قال : قال يهودىٌّ لصاحبه : اذهب بنا إلى هذا النبىِّ . قال له صاحبه : لا تقل نبىٌّ !!، لو سمعك كان له أربعةُ أعيُن[1] !!..

فأتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وسألاه عن تسع آياتٍ بينات ، فقال لهم : « لا تشركوا بالله .... الحديث وفى آخره : فقبَّلوا يديه ورجليه ، وقالوا : نشهد أنك نبىٌّ . قال : فما يمنعكم أن تتبعونى ؟؟ قالوا : إن داود دعا بأن لا يزال من ذريته نبىٌّ ، وإنا نخاف إن اتبعناك أن تقتلنا يهودُ ..

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » !!

وقال الحاكم :

« هذا حديثٌ صحيحٌ لا نعرف له علة بوجه من الوجوه .... سمعتُ أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ ، ويسأله محمد بن عبيد الله فقال : لم تركا =

---

(١) [هذا كناية عن الفرح والسرور ، إذ الفرح يوجب قوة الأعضاء ، وتضاعف القوى يشبه تضاعف الأعضاء الحاملة لها . قاله السندى] .

= حديث صفوان بن عسّال أصلًا ؟! فقال : لفساد الطريق إليه » .

قال الحاكم :

«إنما أراد أبو عبد الله بهذا حديث عاصم ، عن زر ، فإنهما تركا عاصم بن بهدلة ، فأما عبد الله بن سلمة المرادىّ .... فإنه من كبار أصحاب علىّ وعبد الله .... » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : كذا قالوا !

وعبد الله بن سلمة ضعيفُ الحفظ .

قال عمرو بن مرة :

« كان عبد الله بن سلمة يحدثنا ، فيعرف وينكر ، كان قد كبر » .

وكذا قال أبو حاتم .

وقال البخارىُّ :

« لا يتابع فى حديثه » .

وقال أبو أحمد الحاكم :

« ليس حديثه بالقائم » .

ولذلك قال الحافظ ابن كثير فى « تفسيره » (٥/ ١٢٤ – طبع الشعب) :

« وهو حديث مشكلٌ ، وعبد الله بن سلمة فى حفظه شىءٌ ، وقد تكلموا فيه ، ولعله اشتبه عليه التسع الآيات بالعشر الكلمات ، فإنها وصايا فى التوراة ، لا تعلق لها بقيام الحجة على فرعون . واللهُ أعلم » . اهـ .

ثم فى قول الحاكم أوهام أخرى ذكرتُها فى « إتحاف الناقم بوهم الذهبىّ والحاكم » (رقم ٥) والله الموفق .

١٣٣ - « إِنْ أَنْتَ قَضَيْتَ بَيْنَهُمَا ، فَأَصَبْتَ القَضَاءَ ، فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَإِنْ أَنْتَ اجْتَهَدْتَ فَأَخْطَأْتَ ، فَلَكَ حَسَنَةٌ » .

---

١٣٣ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أحمد (٤/ ٢٠٥) حدثنا أبو النضر ، قال : ثنا الفرج ، قال : ثنا محمد بن عبد الأعلى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، عن عمرو بن العاص ، قال : جاء رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم خصمان يختصمان ، فقال لعمرو : « اقض بينهما يا عمرو » . فقال : أنت أولى بذلك منى يا رسول الله . قال : « وإن كان » . قال : فإذا قضيتُ بينهما ، فمالى ؟!. قال : « إن أنت قضيت .... الحديث » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

والفرج . هو ابن فضالة ، ضعيفٌ عند الأكثرين .

ومحمد بن عبد الأعلى ، لم أظفر له بترجمة ، ولا حتى فى « التعجيل » مع أنه على شرطه . ولعلَّه هو الذى عناه الحافظُ الهيثميُّ - رحمه الله - حين قال فى « المجمع » (٤/ ١٩٥) :

« رواه أحمد والطبرانىُّ فى « الكبير » وفيه من لم أعرفه » اهـ .

قُلْتُ : واقتصاره عليه قصور ، لما عُلم من حال الفرج بن فضالة . والله أعلم .

وأما عبد الأعلى : فهو ابن عدى البهران .

ترجمه البخارىُّ فى « التاريخ الكبير » (٣/ ٢/ ٧٢) ، وابنُ أبى حاتم فى « الجرح » (٣/ ١/ ٢٥) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا ، فهو مجهولُ الحال ، وإن ذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٥/ ١٢٩) على قاعدته المعروفة .

ولذلك قال الحافظ فى « الفتح » (١٣/ ٣١٩) :

« إسنادُهُ ضعيف » .

وكذا قال فى « التلخيص » (٤/ ١٨٠) .

وهناك سببٌ آخر موجبٌ لضعفه ، وهو الاختلاف فى سنده . =

....

= فأخرجه الدارقطنيُّ (٤/ ٢٠٣) ، والحاكم (٤/ ٨٨) من طريق فرج بن فضالة ، عن محمد بن عبد الأعلى بن عدى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، قال :
« جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال رسولُ الله ﷺ لعمرو بن العاص : « اقض بينهما » . قال : وأنت هاهنا يا رسول الله ؟!!
قال : « نعم » . قال : على ما أقضى ؟، قال : « إن اجتهدت فأصبت ، لك عشرة أجور ، وإن اجتهدت فأخطأت ، فلك أجرٌ واحدٌ » .
واللَّفْظُ للدَّارقطنيّ .
وقد رواه عن فرج عامر بن إبراهيم الأنباريّ ، ويزيدُ بن هارون .
ووجه الاختلاف أنه جعله من مسند « عبد الله بن عمرو » .
ثم وجه آخر من الاختلاف فى سنده .
أخرجه أحمد (٤/ ٢٠٥) ، والدارقطنيُّ (٤/ ٢٠٣) من طريق فرج بن فضالة ، عن ربيعة بن يزيد ، عن عقبة بن عامر مرفوعًا بمثله .
وقد رواه عن الفرج يزيد بن هارون ، وهاشم بن القاسم ، ومحمد بن الفرج بن فضالة .
قال الحافظ الهيثميُّ (٤/ ١٩٥) :
« رجاله رجال الصحيح » !!
وهى غفلةٌ عجيبة منه - رحمه الله -، وفرج بن فضالة لم يخرج له أحدٌ من الشيخين لا أصلًا ، ولا استشهادًا . وله طريق آخر إلى عقبة بن عامر .
يرويه حفص بن سليمان ، عن كثير بن شنظير ، عن أبى العاليه ، عن عقبة به .
أخرجه الطبرانيُّ فى « الصغير » (١/ ٥١) وقال :
« لم يروه عن ابن شنظير إلا حفصٌ ، ولا يروى عن عقبة إلا بهذا الإسناد » .
قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ جدًّا ، وحفص بن سليمان متروك ، بل كذَّبه ابنُ =

....

= خراش .

وعندى أن الاختلاف فى سند هذا الحديث هو من فرج بن فضالة ، لأن كل من روى عنه ثقات ، على كلامٍ فى بعضهم .

وفى كلام الطبرانى ما يدلُّ على أن الحديث لا يعرف عن عقبة بن عامر من طريق الفرج هذا . إنما هو خطأ منه . والله أعلم .

وقد روى حديث الباب بلفظٍ آخر ، وهو الحديث الآتى :

١٣٤ - « إِذَا قَضَى القَاضِي ، فَاجْتَهَدَ ، فَأَصَابَ ، فَلَهُ عَشْرَةُ أُجُوْرٍ ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ أو أَجْرانِ » .

---

١٣٤ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أحمد (٢/ ١٨٧) حدثنا حسنٌ ، ثنا ابن لهيعة ، ثنا الحارث بن يزيد ، عن سلمة بن أكسوم ، قال سمعتُ ابن حجيرة يسأُل القاسم بن البرجى ، كيف سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يُخْبرُ ؟!

قال : سمعته يقول : إن خصمين اختصما إلى عمرو بن العاص ، فقضى بينهما ، فسخط المقضيُّ عليه ، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره ، فقال : « إذا قضى القاضى ....الخ » .

قال الحافظ الهيثميُّ (٤/ ١٩٥) :

« رواه أحمد والطبرانيُّ فى « الأوسط » وفيه سلمة بن أكسوم ، ولم أجد من ترجمه بعلم » .

قُلْتُ : وسلمة بن أكسوم ، قال الحسينى : « مجهولٌ » .

فقال الحافظ فى « التعجيل » (٣٩٤) :

« لم يذكر فيه جرحًا لأحدٍ » !

فهل ذكر فيه تعديلًا أيضًا ؟!! . وابنُ لهيعة فيه مقال ، وقد اختلف عليه فى إسناده .

فأخرجه الدارقطنيُّ (٤/ ٢٠٣) من طريق معاوية بن يحيى ، عن ابن لهيعة ، عن أبى المصعب المعافرى ، عن محرر بن أبى هريرة ، عن أبى هريرة مرفوعًا فذكر المرفوع منه ، ولكن عنده :

« .... وإذا قضى فاجتهد فأخطأ ، كان له أجران » بغير شكٍّ .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيف ، لاضطراب ابن لهيعة فيه ، وهذا من سوء حفظه .

وأما نكارة الحديث ، فلأن الثابت عن النبى صلى اللهُ عليه وآله وسلم أنه قال : =

....

= « إذا حكم الحاكمُ فاجتهد ، فأصاب ، فله أجران . وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ ، فله أجرٌ واحدٌ » .

أخرجه البخاريُّ (١٣/ ٣١٨ - فتح) ، ومسلم (١٧١٦) وأبو عوانة (٤/ ١٢ ، ١٣) ، وأبو داود (٣٥٧٤) ، والنسائيُّ في « القضاء من الكبرى » - كما في « أطراف المزيّ » (٨/ ١٥٨) -، وابنُ ماجة (٢٣١٤) ، وأحمد (٤/ ١٩٨ ، ٢٠٤)والطيالسيُّ (١٤٥١ - منحة) ، والشافعيُّ في « مسنده » (ج ٢/ رقم ٦٢١ ، ٦٢٢) ، وابنُ حبان (ج ٧/ رقم ٥٠٣٩) ، والطحاويُّ في « المشكل » (١/ ٣٢٦) ، والدارقطنيُّ (٤/ ٢١٠ - ٢١١) ، والبيهقيُّ (١٠/ ١١٨ - ١١٩) ، والخطيب في « التلخيص » (١٦٩ ، ٤٤٦/ ١) ، والبغويُّ في « شرح السُّنة » (١٠/ ١١٥) من طريق أبي قيس مولى عمرو بن العاص ، عن عمرو بن العاص فذكره مرفوعًا .

فهذا هو اللَّفْظُ المحفوظ ، وما عداه فلا يعوَّلُ عليه . واللهُ أعلمُ .

١٣٥ - « خُذُوْا شَطْرَ دِيْنِكُمْ عَنْ هَذِهِ الحُمَيْرَاءِ » .

---

١٣٥ - لَا أَصْلَ لَهُ .

قال السخاويُّ فى « المقاصد » (٤٣٢) :

« قال شيخُنا - يعنى ابن حجر - فى تخريج أحاديث ابن الحاجب من إملائه : لا أعرفُ له إسنادًا ، ولا رأيتُه فى شيءٍ من كتب الحديث ، إلا فى « النهاية » لابن الأثير ، ذكره فى مادة ح م ر ، ولم يذكر من خرّجه ، ورأيتُه أيضًا فى « كتاب الفردوس » ، لكن بغير لفظه ، وذكره من حديث أنس أيضًا بغير إسنادٍ ، ولفظه : خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء . وبيّض له صاحب « مسند الفردوس » فلم يخرج له إسنادًا . وذكر الحافظ عماد الدين ابن كثير أنه سأل الحافظين المزىّ والذهبىّ عنه ، فلم يعرفاه » . اهـ .

وقال الحافظ ابن كثير فى « تحفة الطالب » (ق ٦/ ٢) :

« حديثٌ غَريبٌ جدًّا ، بل هو منكرٌ ، سألتُ عنه شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزىَّ ، فلم يعرفه ، وقال : لم أقف له على سندٍ إلى الآن . وقال شيخُنا أبو عبد الله الذهبىُّ : هى من الأحاديث الواهية ، التى لا يُعرفُ لها إسنادٌ »اهـ .

[وكذا قال الشيخ المحدث أبو الأشبال أحمد شاكر رحمه الله تعالى . وانظر « كلمة الحق » (ص ٤٨ - ٤٩)] .

وقال ابنُ القيم فى « المنار » (ص - ٢٣) :

« كل حديثٍ فيه : يا حميراء ، أو ذكر « الحميراء » فهو كذبٌ مختلق » .

قُلْتُ : فيه نظر ، فقد قال الزركشى فى « الإجابة » (ص ٥٨) .

« سألتُ شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير رحمه الله ، فقال : كان شيخُنا حافظ الدُّنيا أبو الحجاج المزىُّ رحمه الله يقولُ : كل حديثٍ فيه ذكر الحميراء باطل إلا حديثًا فى الصوم فى سنن النسائىِّ » .

قال الزركشىُّ :

« قلتُ : وحديث آخر فى النسائى أيضًا عن أبى سلمة ، قال : قالت عائشة :=

....

= دخل الحبشة المسجد يلعبون ، فقال لى : « يا حميراء أتحبين أن تنظرى إليهم » ..... الحديث . وإسنادُهُ صحيحٌ » . اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر فى « الفتح » (٢/ ٤٤٤) عن حديث لعب الحبشة : « إسنادهٌ صحيحٌ ، ولم أر فى حديثٍ صحيحٍ ذكر الحميراء إلا فى هذا » .

قُلْتُ : فكأنه لم يطلع على قول أبى الحجاج المزىّ المتقدم .

وأخرج الحاكم (٣/ ١١٩) من طريق الفضل بن دُكين ، ثنا عبد الجبار ابن الورد ، عن عمار الدُّهنى ، عن سالم بن أبى الجعد ، عن أم سلمة رضى اللهُ عنها قالت : ذكر النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم خروج بعض أمهات المؤمنين ، فضحكت عائشةُ ! فقال : « انظرى يا حميراء ! أن لا تكونى أنت !، ثم التفت إلى علىّ ، فقال : إن وليت من أمرها شيئًا ، فارفق بها » .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » .

فتعقبه الذهبىُّ بقوله :

« عبد الجبار لم يخرجا له » .

قُلْتُ : وكذا عمار الدُّهنى ، لم يخرج له البخارىُّ شيئًا . غير أنى لم أقف على أحدٍ أثبت رواية سالم عن أم سلمة ، فالله أعلم ، وعلى كل حالٍ ، ففى قلبى شىءٌ من صحة هذا الخبر . والعلمُ عند الله تعالى .

١٣٦ - « ثَلاثٌ هُنَّ عَلَيَّ فَرِيْضَةٌ ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ : الوِتْرُ ، وَرَكْعَتَا الضُّحَىٰ ، وَرَكْعَتَا الفَجْرِ » .

---

١٣٦ - مُنْكَرٌ .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٧/ ٢٦٧٠) من طريق أبى جناب الكلبى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا ... فذكره .

ومن هذا الوجه :

أخرجه أحمد (١/ ٢٣١) وأبو نعيم فى « الحلية » (٩/ ٢٣٢) ، ولكن عندهما : « والنحر » بدل « ركعتا الفجر » [وقع عند أبى نعيم : « .... أبو جناب عن عمرة .... » كذا ! والصواب « عن عكرمة » فليصحح من هنا . والله الموفق .

وأخرجه الدارقطنىُّ (٢/ ٢١) والبزَّارُ (ج ٣/ رقم ٢٤٣٣) والبيهقىُّ (٢/ ٤٦٨ - ٩/ ٢٦٤) ، والحاكم (١/ ٣٠٠) وعندهما : « النحر » بدل « ركعتا الضحى » .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ ،

وأبو جناب الكلبى اسمه يحيى بن أبى حية .

ضعّفه يحيى القطان ، وابن معين فى رواية ، وابن سعد ، ويعقوب بن سفيان ، وابن عمار وغيرهم .

وقال أحمد : « أحاديثه مناكير » .

وقد وصفوه بالتدليس .

قال عبد الحق فى « أحكامه » :

« ... ولم يقل فى الحديث : « نا عكرمة » ، ولا ذكر ما يدلُّ عليه » .

ولذلك قال الذهبىُّ فى « تلخيص المستدرك » :

« ما تكلم الحاكم عليه ، وهو غريبٌ منكرٌ ، ويحيى ضعّفه النسائىُّ والدارقطنىُّ » .

=

....

= وقال ابنُ الصلاح :
« حديثٌ غيرُ ثابتٍ ، ضعّفه البيهقىُّ فى خلافياته » .
وكذلك ضعّفه ابنُ الجوزىّ فى « التحقيق » ، والنووىُّ فى « الخلاصة » وكذلك نقل الحافظ فى « التلخيص » (٢/ ١٨) أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ضعّف الحديث .
ولكن لم يتفرد به أبو جناب .
فتابعه جابر الجعفىّ ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا بنحوه .
أخرجه أحمد (١/ ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٣١٧) ، والبزَّارُ (ج ٣/ رقم ٢٤٣٤) ، وعبد بن حميد فى « المنتخب » (٥٨٦) ، والبيهقىُّ (٩/ ٢٦٤) .
قال البزَّار :
« لا نعلم رواه عن ابن عباس إلا عكرمة ، ولا رواه عن عكرمة إلا جابر ، وأبو جناب .... ولم يكن بالقوىّ ، واسمه يحيى بن أبى حية » .
قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ جدًّا .
وجابر الجعفىّ واهٍ .
قال الذهبىُّ فى « الكاشف » .
« وثقه شعبةُ فشذَّ ، وتركه الحفاظ » .
وقد اتهمه بالكذب جماعة .
ومن عجيب أمر ابن الجوزىّ - رحمه الله - أنه كثيرًا ما أسقط جابرًا الجعفى فى « الموضوعات » و « الواهيات » ، وإذا به يقولُ فى « التحقيق » (١/ ٨٤) : « قال الخصم : جابر هو الجعفى ، وقد كذَّبه أيوب السختيانى وزائدةُ . قلنا : قد وثقه سفيان الثورىُّ وشعبة ، وكفى بهما » !!
وما هذا إلا لأجل المذهب - عفا الله عنا وعنه -.
قال الحافظ فى « التلخيص » : =

....

= « لم يتفرد به أبو جناب ، بل تابعه أضعف منه وهو جابرُ الجعفيُّ » اهـ
[وقد خالفهما أبانُ بن تغلب ، فرواه عن عكرمة مرسلًا أخرجه عبد الرزاق فى « المصنف » (٣/ ٥/ ٤٥٧٣) عن معمر ، عن أبان ، وهذا أوثق منهما] .

وتابعه يحيى بن سعيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ حديث الباب .

أخرجه ابن الجوزىّ فى « الواهيات » (١/ ٤٤٩ – ٤٥٠) من طريق ابن شاهين ، وهذا فى « الناسخ والمنسوخ » (ق/ ١٧/ ٢) عن وضاح بن يحيى ، حدثنا مندل ، عن يحيى بن سعيد به .

قال ابن الجوزىّ :

« هذ حديث لا يثبتُ . فيه وضاح بن يحيى . قال ابن حبان : كان يروى عن الثقات الأحاديث المقلوبات التى كأنها معمولة ، فلا يحتج به . قال أحمد : ومندل ضعيفٌ » . اهـ .

وله شاهدٌ من حديث أنسٍ ، رضى اللهُ عنه .

أخرجه الدارقطنىُّ (٢/ ٢١) ، وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٧/ ٢ – ١٨/ ١) ، ومن طريقه ابن الجوزىّ فى « الواهيات » (١/ ٤٥٠) من طريق عبد الله بن محرر ، عن قتادة ، عن أنسٍ مرفوعًا : « أمرت بالضحى والوتر ، ولم يفرض علىّ » .

قال ابن شاهين (ق ١٨/ ١) :

« والحديث الأول[1] أقربُ إلى الصواب ، لأن الثانى فيه عبد الله بن محرر ، وليس هو عندهم بالمُرضى ، ولا أعلم الناسخ منهما لصاحبه ، ولكن الذى عندى أشبه أن يكون حديث عبد الله بن محرر على ما فيه ناسخًا للأول ، لأنه ليس يثبت أن هذه الصلوات فرضٌ ، واللهُ أعلمُ » . اهـ . =

(١) [يشير إلى حديث يحيى بن سعيد عن عكرمة الذى مضى قريبًا] .

....

= **قُلْتُ** : كذا قال ابنُ شاهين – يرحمه الله تعالى – وأغرب فى ذلك ، لأننا لو سلمنا بأن هناك ناسخًا ومنسوخًا ، لا شترطنا صحة الأدلة قبل إثبات الدعوى ، كيف والأدلة ضعيفة لا يُفرح بها . ومع هذا فالأشبه عندى أنه لا يثبت نسخٌ حتى وإن صحت الأدلة ، لأن النسخ كما يقول العلماء إنما يُلجأ إليه عند تعارض الأدلة ، بشرط أن تكون صحيحة . والشرط غير موجود ، فانتفى المشروط . والله أعلم .

وحديث أنسٍ واهٍ ، لأن عبد الله بن المحرر متروك الحديث ، بل كذَّبه بعضُهُمْ . والعلم عند الله تعالى .

١٣٧ - « إِنَّ لِلهِ ضَنَائِنَ مِنْ عِبَادِهِ ، يَضِنُّ بِهِمْ مِنَ القَتْلِ وَالأَمْرَاضِ ، يُعَيِّشُهُمْ فِي عَافِيَةٍ ، وَيُمِيتُهُمْ فِي عَافِيَةٍ » .

---

١٣٧ - بَاطِلٌ .

أخرجه ابْنُ طَهْمَانَ فى « مشيخته » (١/ ١/ ٩٨ - ٩٩) عن نصر أبى جزء ، عن على بن الحكم ، عن أبى الحسن ، عن سعيد بن عامر ، قال : قال رسولُ الله ﷺ :... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ تالفٌ .

ونصر هذا : هو ابن طريف اتهمه ابن معين بالوضع .

وتركه النسائىُّ وغيرُهْ .

وقال أحمدُ :

« لا يكتبُ حديثُهُ » .

وقال الفلاس :

« .. حدث بأحاديث ثم مرض ، فرجع عنها ، ثم صحَّ فعاد إليها » !!

يعنى أحاديث مختلفة .

● **هذه علَّةٌ .**

● **والعلة الثانية** : أن أبا الحسن هذا ، هو الجزرىُّ .

قال ابنُ المدينى :

« مجهولٌ » .

ووافقه الحافظ فى « التقريب » .

● **والعلة الثالثة :**

هى الانقطاع بين أبى الحسن ، وسعيد بن عامر الصحابى فإنه من المحال أن يدرك أبو الحسن الجزرى هذا الصحابى الجليل . لأن أبا الحسن إنما يروى عن مقسم مولى ابن عباس . ومقسم نفسه لم يدرك سعيد بن عامر لأنه توفى قديمًا سنة (٢٠ هـ)من خلافة الفاروق رضى الله عنه وقد ترجم البخارىُّ =

= فى « الكنى » (ص ٢١) لأبى الحسن هذا ، وساق له شيئًا يرويه عن أبى أسماء الرحبى فالذى يروى عن مقسم ، وعمرو بن مرة ، وأبى أسماء الرحبى لا يمكن أن يدرك سعيد بن عامر . والله أعلم .

وبعد سقوط السند ، فالمتن أيضًا باطلٌ لأنه يناقض صريح الكتاب والسُّنة .

أما الكتاب الكريم ، فقد قال الله تعالى :

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَىْءٍ مِّنَ الخَوْفِ وَالجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ ٢/ ١٥٥ .

وقال تعالى :

﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِى أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ ٣/ ١٨٦ .

وأما السُّنة ، فلقوله ﷺ :

« أشد الناس بلاءً الأنبياءُ ، ثم الأمثل فالأمثل . يبتلى الرجلُ على قدر دينه ، فإن كان دينه صلبًا ، اشتد بلاؤه ، وإن كان فى دينه رقة ، ابتُلى على حسب دينه ، فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشى على الأرض ما عليه خطيئةٌ » .

أخرجه النسائى فى « الكبرى » – كما فى « الأطراف » (٣/ ٣١٨) ، والترمذىُّ (٢٣٩٨) ، وابنُ ماجة (٤٠٢٣) ، والدارمىُّ (٢/ ٢٢٨) ، وأحمد (١/ ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٥) ، وفى « الزهد » (ص ٥٣) ، وابنُ أبى شيبة (٣/ ٢٣٣) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٣/ ٦١) ، وابنُ حبان (٦٩٩ ، ٧٠٠) ، والحاكم (١/ ٤١) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (١/ ٣٦٨) من طريق الطيالسىّ ، وهو فى « مسنده » (٢١٥) ، والدورقى فى « مسند سعد ابن أبى وقاص » (ج ١/ ق ٦/ ٢) ، وبحشل فى « تاريخ واسط » (ص ٢٨٣) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ٢/ رقم ٨٣٠) ، وعبدُ بنُ حميد فى « المنتخب » (١٤٦) ، وابنُ سعد فى « الطبقات » (٢/ ٢٠٩) ، والخطيب فى « التاريخ » (٣/ ٣٧٨ – ٣٧٩) ، والبيهقىُّ (٣/ ٣٧٢ – ٣٧٣) ، والبغوىُّ فى « شرح =

....

= السُّنة » (٥/ ٢٤٤) من طرق عن عاصم بن بهدلة ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبى وقاص مرفوعًا فذكره .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيح » .

قُلْتُ : وسندُهُ حسنٌ لأجل عاصم ، ولكنه توبع .

تابعه العلاء بن المسيب ، عن أبيه ، عن سعد بن أبى وقاص مرفوعًا به .

أخرجه ابنُ حبان (٦٩٨) ، والحاكم (١/ ٤٠ - ٤١) .

وسندُهُ صحيحٌ .

وللحديث شواهدُ أخرى .

فيظهر مما ذكرتُه أن حديث الباب باطلٌ ، لا ريب فى ذلك وقد روى بلفظ آخر أقل نكارة من هذا وهو :

« إن لله ضنائن من عباده ، يغذوهم فى رحمته ، ويحييهم فى عافيته ، وإذا توفاهم ، توفاهم إلى جنته ، أولئك الذين تمر عليهم الفتن كالليل المظلم ، وهم منها فى عافية » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٢/ رقم ١٣٤٢٥) والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٤/ ١٥٢) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (١/ ٦) ، والخطيب فى « تلخيص المتشابه » (١/ ١٣٩ - ١٤٠) من طريق إسماعيل بن عياش ، نا مسلم بن عبد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا به .

قال العقيلىُّ :

« مسلم بن عبد الله ، عن نافع ، مجهولٌ بالنقل وحديثه غير محفوظ .. ثم قال : والرواية فى هذا الباب فيها لينٌ » .

وقال الذهبىُّ فى « الميزان » (٤/ ١٠٥) :

«مسلم بن عبد الله، لا يُعرف، والخبرُ منكرٌ تفرد به عنه إسماعيل بن عياش». اهـ .

وأقره الحافظ فى « اللِّسان » (٦/ ٣٠) .

١٣٨ - « ابْنُك لَهُ أَجرُ شَهِيْدَيْنِ » . قَالَتْ : وَلِمَ ذَاكَ يَارَسُوْلَ اللهِ ؟ قَالَ : « لأَنَّهُ قَتَلَهُ أَهْلُ الكِتَابِ » .

---

١٣٨ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه أبو داود (٢٤٨٨) ، ومن طريقه البيهقيُّ (٩/ ١٧٥) من طريق فرج بن فضالة ، عن عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شماس ، عن أبيه ، عن جدِّه ، قال : جاءت امرأة إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم يُقال لها : أم خلاد ، وهى منتقبة ، تسأل عن ابنها وهو مقتولٌ . فقال لها بعضُ أصحابَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم : جئت تسألين عن ابنك ، وأنت منتقبةٌ ؟!. فقالت : إنْ أُرْزأ ابنى فلن أُرْزأ حيائى !! فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « ابنك .... الحديث » .

قال الحافظ فى « التهذيب » :

« وقع عند أبى داود : عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شماس ، والصواب ما ذكره المؤلف - يعنى أن صوابه : عبد الخبير بن قيس بن ثابت - فإن قيس بن شماس لا صحبة له » . اهـ .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، وله علَّتان :

- **الأولى** : ضعف فرج بن فضالة .
- **الثانية** : قال البخارىُّ فى « التاريخ » (٣/ ٢/ ١٣٧) :

« عبد الخبير ، عن أبيه ، عن جدِّه .... حديثُهُ ليس بقائم » وروى ابن عدى فى « الكامل » (٥/ ١٩٨٥) مقالة البخارىّ ، ثم قال : « وعبد الخبير ليس بالمعروف ، وإنما أشار البخارىُّ إلى حديثٍ واحدٍ » فالظاهر أنه يعنى هذا الحديث .

وقال أبو حاتم :

« حديثه ليس بالقائم ، منكرُ الحديث » .

نقله عنه ولدُهُ فى « الجرح والتعديل » (٣/ ١/ ٣٨) .

وكذا قال أبو أحمد الحاكم .

ونقل الحافظ أن ابن عدى قال :

« منكر الحديث » .

ولم أجد هذه العبارة فى « الكامل » . فاللهُ أعلم .

١٣٩ - « كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُوْلُ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ .

---

١٣٩ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه أبو داود (١٨٩٢) ، والنسائىُّ فى « الكبرى » - كما فى « أطراف المزىِّ » (٤/ ٣٤٧) -، وأحمد (٣/ ٤١١) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٤٥٦) ، والشافعىُّ فى « مسنده » (١/ ٣٤٧/ ٨٩٨) ، وعبدُ الرزاق فى « المصنف » (٨٩٦٣) ، وابنُ خزيمة (٤/ ٢١٥) ، وابنُ حبان (١٠٠١) ، والحاكم (١/ ٤٥٥) ، والبيهقىُّ (٥/ ٨٤) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٧/ ١٢٨) من طريق ابن جريج ، حدثنى يحيى بنُ عبيد ، مولى السائب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن السائب ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول ما بين الركنين : ... فذكره .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط مسلم » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : وهو وهمٌ غريب ، لا سيما من الذهبىِّ رحمه الله ، فقد ترجم لعبيد مولى السائب بقوله :

« ما روى عنه سوى ابنه يحيى » .

يشير بذلك إلى جهالته .

ثم مسلم لم يرو له أصلًا . إنما روى له أبو داود والنسائى هذا الحديث الواحد . والله أعلم .

١٤٠ - « لَحْمُ صَيْدِ البَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ (وَفِى رِوَايَةٍ : وَأَنْتُمْ حُرُمٌ) مَا لَمْ تَصِيدُوْهُ ، أَوْ يُصَدْ لَكُمْ » .

---

١٤٠ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه أبو داود (١٨٥١) ، والنسائىُّ (٥/ ١٨٧) ، والترمذىُّ (٨٤٦) ، وأحمد (٣/ ٣٦٢) ، وعبد الرزاق فى « المصنف » (٨٣٤٩) ، والشافعىُّ فى « مسنده » (١/ ٣٢٢ - ٣٢٣) ، وابن خزيمة (٤/ ١٨٠) ، وابنُ حبان (٩٨٠) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢/ ١٧١) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٤٣٧) ، والدارقطنىُّ (٢/ ٢٩٠) ، والحاكم (١/ ٤٥٢ ، ٤٧٦) ، والبيهقىُّ (٥/ ١٩٠) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٧/ ٢٦٣ - ٢٦٤) من طرق عن عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب ، عن المطلب ، عن جابر مرفوعًا .. فذكره .

وقد رواه عن عمرو ، جماعة منهم :

« يعقوب بن عبد الرحمٰن ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، وإبراهيم بن محمد ابن أبى يحيى الأسلمى ، ومالك ، وسليمان بنُ بلال » وخالفهم عبد الرحمٰن ابنُ أبى الزناد ، فرواه عن عمرو ، أخبرنى رجل ثقة من بنى سلمة ، عن جابر فذكره .

أخرجه أحمد (٣/ ١٨٩) حدثنا سُريج ، ثنا ابنُ أبى الزناد به وعبد الرحمٰن ابن أبى الزناد متكلمٌ فى حفظه ، فروايته مرجوحة وقد أخرجه الطحاوىُّ (٢/ ١٧١) ، والدارقطنىُّ (٢/ ٢٩٠) من طريق الدراوردىِّ ، عن عمرو ، عن رجلٍ من الأنصار ، عن جابر مرفوعًا به .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : كذا !! وكأنهما لم يستحضرا علَّة الحديث ، وهى الانقطاع .

فقد قال الترمذىُّ :

=

....

= « المطلبُ ، لا نعرف له سماعًا من جابر » .

وقال الدارمىُّ :

« لا نعرف له سماعًا من أحدٍ من الصحابة » .

وفى « التلخيص الحبير » (٢/ ٢٧٦) :

« قال البخارىُّ لا أعرف له سماعًا من أحدٍ من الصحابة ، إلا قوله : حدثنى من شهد خطبة النبىِّ ﷺ » .

ثم علَّةٌ أخرى

قال النسائىُّ عقبه :

« عمرو بن أبى عمرو ليس بالقوىِّ فى الحديث ، وإن كان روى عنه مالك » .

قُلْتُ : يشير إلى أن شيوخ مالك فيهم ضعفاء ، وليس قولهم « مالك لا يروى إلا عن ثقة » على إطلاقه . وهو الحقُّ ، إنما يقصدون بهذه العبارة فى حق أى راوٍ الغالب . والله أعلم .

تنبيه :

هذا الحديث عزاه الحافظ فى « التلخيص » (٢/ ٢٧٦) لأصحاب السنن ، وهو تسامح ، فلم يروه ابنُ ماجة منهم ، فليعلم ذلك ، والله أعلم .

١٤١ - « لَا بَأْسَ إِذَا أَخَذْتَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا ، مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ » .

---

١٤١ - ضَعِيفٌ مَرْفُوْعًا .

أخرجه أبو داود (٣٣٥٤ ، ٣٣٥٥) ، والنسائىُّ (٧/ ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣) ، والترمذىُّ (١٢٤٢) ، وابنُ ماجة (٢٢٦٢) ، والدارمىُّ (٢/ ١٧٤) ، وأحمد (٢/ ٣٣ ، ٨٣ - ٨٤ ، ١٣٩) ، والطيالسىُّ (١٨٦٨) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٦٥٥) ، وابنُ حبان (١١٢٨) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٢/ ٩٦) ، والدارقطنىُّ (٣/ ٢٣ - ٢٤) ، والحاكم (٢/ ٤٤) ، والبيهقىُّ (٥/ ٢٨٤ ، ٣١٥) من طرقٍ عن حماد بنِ سلمة ، عن سماك بن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر رضى اللهُ عنهما قال : كنت أبيعُ الإبل بالبقيع ، فأبيع الدنانير وآخذُ الدَّراهم ، وأبيع بالدراهم وآخُذُ الدنانير . قال : فأتيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى بيت حفصة رضى الله عنها ، فقلتُ : يا رسول الله ! رُوَيْدك أسألُك ! إنى أبيع الإبل بالبقيع ، فأبيع بالدنانير وآخذ بالدراهم ، وأبيع الدراهم وآخذُ الدنانير ، فقال : « لا بأس .... الحديث » .

قال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط مسلمٍ » ووافقه الذهبىُّ !

قُلْتُ : جرى الحاكم وتبعه الذهبىُّ على ظاهر السند ، مع أن للحديث علَّة ، أفصح عنها الترمذىُّ بقوله :

« هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعًا إلَّا من حديث سماك بن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر . وروى داود بن أبى هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر موقوفًا » . اهـ .

وقال البيهقىُّ :

« تفرد به سماك بن حربٍ عن سعيد بن جبير ، من بين أصحاب ابن عمر » .=

....

= **قُلْتُ** : يعنى برفعه ، وسماك كان يقبل التلقين ، وخالفه داود بن أبى هند ، وهو أوثق منه فأوقفه على ابن عمر .

لاسيما وقد تأيدت رواية الوقف .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٣/ ٢٦) :

« روى البيهقىُّ من طريق أبى داود الطيالسىِّ ، قال : سُئل شعبة عن حديث سماكٍ هذا ، فقال شعبة : سمعتُ أيوب عن نافع ، عن ابن عمر ، ولم يرفعه . ونا قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عمر ، ولم يرفعه . ونا يحيى بن أبى إسحق عن سالم ، عن ابن عمر ولم يرفعه ، ورفعه لنا سماكُ بنُ حربٍ ، وأنا أفْرَقُهُ » . اهـ .

فهذا يدلُّ دلالة قاطعة على ضعف رواية الرفع . واللهُ أعلم .

١٤٢ - « **أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ ، فَهِىَ لِلأَوَّلِ ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ ، فَالْبَيْعُ لِلأَوَّلِ** » .

---

١٤٢ - ضَعِيفٌ ..

أخرجه أبو داود (٢٠٨٨) ، والنسائىُّ (٧/ ٣١٤) ، والترمذىُّ (١١١٠) ، وابنُ ماجة (٢١٩١) بشطره الثانى ، والدارمىُّ (٢/ ٦٤) ، وأحمد (٥/ ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٨) ، والطيالسىُّ (٩٠٣) ، وابنُ الجارود (٦٢٢) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٧/ رقم ٦٨٣٩ - ٦٨٤٣) ، وفى « مسند الشاميين » (٢٦٤٩) ، والحاكمُ (٢/ ٣٥ ، ١٧٤ - ١٧٥) ، والبيهقىُّ (٧/ ١٣٩ ، ١٤١) من طرقٍ عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب مرفوعًا فذكره .

وأخرج ابنُ ماجة (٢١٩٠) شطره الثانى من طريق سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن عقبة بن عامر أو سمرة .

هكذا على الشك فى اسم الصحابى .

وأخرجه الدارمىُّ أيضًا (٢/ ٦٣ - ٦٤) بالشك ، ولكن بلفظه تامًّا .

والشك من سعيد بن أبى عروبة ، كما يظهر من تأمل الطرق .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ » .

وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط البخارىّ » ووافقه الذهبىُّ !

ونقل الحافظ فى « التلخيص » (٣/ ١٦٥) أن أبا زرعة وأبا حاتم صححاه ، ثم قال :

« وصحتُهُ متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة ، فإن رجاله ثقات » اهـ .

قُلْتُ : صرّح جمعٌ من النُّقَّاد بثبوت سماع الحسن من سمرة ، ولكن الحسن مدلسٌ ، فنحتاج إلى تصريحه بالسماع فى كل حديثٍ على حدةٍ . =

....

= أما الاختلاف على الحسن فيه ، فلا يضرُّ ؛ لأن الذى شكَّ فى تعيين الصحابى هو سعيد بن أبى عروبة كما قدَّمْتُ ، وقد خالفه كثيرٌ من الثقات ، فهم يترجحون عليه . والله أعلمُ .

١٤٣ - « صَلَّى رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ ، فَسَهَا فِي صَلَاتِهِ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ ، ثُمَّ تَشَهَّدَ ، ثُمَّ سَلَّمَ » .

---

١٤٣ - ضَعِيْفٌ شَاذٌّ .

أخرجه أبو داود (١٠٣٩) ، والترمذىُّ (٣٩٥) ، وابنُ خزيمة (٢/ ١٣٤) ، وابنُ حبان (٥٣٦) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣٤٧) ، والحاكم (١/ ٣٢٣) ، والبيهقىُّ (٢/ ٣٥٥) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣/ ٢٩٧) من طريق محمد بن عبد الله الأنصارى ، ثنا أشعث بن عبد الملك ، عن محمد بن سيرين ، عن خالد الحذاء ، عن أبى قلابة ، عن أبى المهلب ، عن عمران بن حصين فذكره .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : لا ، وأشعث بن عبد الملك وإن كان ثقةً ، فإن مسلمًا لم يُخرج له مطلقًا ، وعلَّق له البخارىُّ فى « الصحيح » فلا يكونُ على شرط واحدٍ منهما . والله أعلم .

وقال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ » .

وفى بعض النسخ زيادة :

« صحيحٌ » .

قُلْتُ : وهذا السندُ وإن كان ظاهرُهُ الصحة ، فإن ذكر التشهد قبل السلام من سجود السهو شاذ ؛ لأن أشعث بن عبد الملك هو الذى تفرد بذكر التشهد فى سجود السهو .

وقد صحّ الحديث بدون هذه الزيادة .

فأخرجه مسلمٌ (٥٧٤) ، وأبو عوانة (٢/ ١٩٨ - ١٩٩) ، وأبو داود (١٠١٨) ، والنسائىُّ (٣/ ٢٦) ، وابنُ ماجة (١٢١٥) ، وأحمد =

....

= (٤/ ٤٢٧ ، ٤٤١) ، والطيالسىُّ (٨٤٧) ، وابن خزيمة (٢/ ١٣٠) ، وابنُ حبان (ج ٤/ رقم ٢٦٦٣) ، وابنُ الجارود (٢٤٥) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/ ٤٤٢ ، ٤٤٣) ، والبيهقىُّ (٢/ ٣٣٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩) من طرقٍ عن خالد الحذاء ، عن أبى قلابة ، عن أبى المهلب ، عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة العصر ثلاث ركعات ، فسلَّم ، فقيل له . فصلى ركعةً ، ثم سلَّم ، ثم سجد سجدتين ، ثم سلَّم » .

وقد رواه عن خالد الحذَّاء جماعة منهم :

« شعبة ، ووهيب ، وابنُ عُلَيَّةَ ، والثقفى ، وهشيم ، وحماد بن زيد ، ومعتمر ابن سليمان ، ويزيد بن زريع ، ومسلمة بن محمد وغيرهم » .

فثبت بذلك أن الحديث ثابت بغير هذه الزيادة ، يدلُّ على ذلك أن محمد ابن سيرين ، قيل له : فالتشهُّدُ ؟!- يعنى بعد سجود السهو - قال : لم أسمع فى التشهد شيئًا » .

وقال ابنُ المنذر :

« لا أحسب التشهد فى سجود السهو يثبُتُ » .

وقال البيهقىُّ :

« أخطأ أشعث فيما رواه » .

[وأغرب ابن التركمانى - رحمه الله - فى ردِّه على البيهقىِّ فى « الجوهر النقى » إذ زعم أن هذه زيادة ثقة ، فيجب أن تقبل . وما ذكرتُه من التحقيق يردُّهُ] .

وقال الحافظ فى « الفتح » :

« زيادة أشعث شاذَّةٌ » .

ثم رأيتُ النسائى (٣/ ٢٦) ، وابن خزيمة (٢/ ١٣٤) رويا هذا الحديث من طريق أشعث بسنده المتقدم كرواية الجماعة عن خالد الحذاء يعنى لم =

....

= يذكر التشهد .

فهذا يؤكد شذوذ هذه الزيادة .

ولكن قال الحافظ فى « الفتح » (٣/ ٩٩) :

« لكن قد ورد فى التشهد فى سجود السهو عن ابن مسعود عند أبى داود والنسائىّ . وعن المغيرة عند البيهقىّ ، وفى إسنادهما ضعف ، فقد يُقال : إن الأحاديث الثلاثة فى التشهد باجتماعها ترتقى إلى درجة الحُسْن . قال العلائى : وليس ذلك ببعيد » . اهـ .

قُلْتُ : ولا يُفهم من هذا أن الحافظ يميلُ إلى تقوية هذه الزيادة ، فإنه إنما أورد هذا الكلام على لسان من يُظن أنه يعترض على الحكم بشذوذها . وإن كان سكوتُ مثله - رحمه الله - عن سوق هذا الاعتراض بدون التعقب عليه غير سديد .

فلننظر فى هذه الشواهد :

أولًا : حديث ابن مسعود . رضى الله عنه .

أخرجه النسائىُّ فى « الصلاة - من الكبرى » - كما فى « أطراف المزىّ » (٧/ ١٥٨) -، وأبو داود (١٠٢٨) ومن طريقه الدارقطنىُّ (١/ ٣٧٨) ، والبيهقىُّ (٢/ ٣٣٦ ، ٣٥٥ - ٣٥٦) من طريق محمد بن سلمة ، عن خُصيف ، عن أبى عبيدة ، عن أبيه عبد الله بن مسعود مرفوعًا : « إذا كنت فى صلاة فشككت فى ثلاثٍ أو أربعٍ ، وأكبرُ ظنك على أربع ، تشهدت ، ثم سجدت سجدتين وأنت جالسٌ قبل أن تُسلِّم ، ثم تشهدت أيضًا ثم تُسلِّمْ » .

قال أبو داود :

« رواه عبدُ الواحد عن خصيف ، ولم يرفعه . ووافق عبد الواحد أيضًا سفيان ، وشريك ، وإسرائيل . واختلفوا فى متن الحديث ، ولم يسندوه » .=

....

= **قُلْتُ** : يشير أبو داود إلى أنه اختلف عن خصيف فى إسناده فالأكثرون رووه موقوفًا .

ورواية الثورى أخرجها عبد الرزاق فى « المصنف» (٢/ ٣١٤/ ٣٤٩٩) عنه ، عن خصيف ، عن أبى عبيدة ، عن ابن مسعود أنه تشهد فى سجدتى السهو .

وأخرجه عبد الرزاق أيضًا (٢/ ٣١٢) ، والبيهقىُّ (٢/ ٣٤٥) من هذا الوجه عن ابن مسعود من قوله وكذلك يضاف إلى من ذكرهم أبو داود ، محمدُ بنُ فضيل .

أخرجه أحمد (١/ ٤٢٩) ، وابنُ أبى شيبة (٢/ ٣١) قالا : حدثنا محمد ابن فضيل ، ثنا خصيف ، ثنا أبو عبيدة ، عن أبيه موقوفًا بلفظ الثورى المتقدم .

فحاصل الأمر أن خمسة من الثقات خالفوا محمد بن سلمة فيه ومحمد بن سلمة ثقةٌ رفيعُ القدر ، وهذا الاختلاف هو من جهة خصيف بن عبد الرحمٰن .

ضعّفه أحمد قال :

« ليس بحُجَّةٍ ، ولا قوى فى الحديث » .

وقال مرةً :

« شديد الاضطراب فى المُسند » .

يشير إلى أنه يرفع أحاديث ، وهى فى الأصل موقوفة .

وقال أبو حاتم :

« صالحٌ ، يخلطُ . وتكلم فى سوء حفظه .

ووثقه جماعة كابن معين ، وأبو زرعة وغيرهما .

فرفعُهُ لهذا الحديث هو آت من سوء حفظه .

فالراجح فى الحديث أنه موقوف ، ثم فوق ذلك فإنه منقطع لأن أبا عبيدة =

= لم يسمع من أبيه ، كما تقدم شرحهُ مستوفىً فى هذا الكتاب . والله أعلم .
فيكون الموقوفُ ضعيفًا أيضًا ...
[وقال البيهقىُّ : هذا غير قوى ، ومختلفٌ فى رفعه ومتنه . وفى « نيل الأوطار » (٣/ ١٣٨) عن البيهقىّ قال : « ومتنه غير قوى »] .

ثانيًا : حديث المغيرة بن شعبة . رضى الله عنه .

أخرجه البيهقىُّ (٢/ ٣٥٥) من طريق عمران بن أبى ليلى ، عن ابن أبى ليلى ، قال : حدثنى الشعبىُّ عن المغيرة بن شعبة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدتى السهو » .

قال البيهقىُّ :

« وهذا يتفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عن الشعبى . ولا يُفرح بما يتفرد به . واللهُ أعلمُ » اهـ .

وعمران : هو ابن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وثقه ابن حبان .

وقال الحافظ عنه : « مقبولٌ » يعنى عند المتابعة .

وقد تابعه هشيم بن بشير على إسناده ولكنه خالفه فى متنه فرواه ، عن ابن أبى ليلى ، عن الشعبى قال : صلى بنا المغيرة بنُ شعبة فنهض فى الركعتين . فسبَّح به القومُ ، وسبَّح بهم . فلما صلى بقية صلاته سلَّم ، ثم سجد سجدتى السهو ، وهو جالس . ثم حدثهم أن رسول الله ﷺ فعل بهم مثل الذى فعل » .

أخرجه الترمذىُّ (٣٦٤) :

فلم يذكر ما ذكره عمران بن محمد عن أبيه فى رواية البيهقىّ وتابع هشيمًا عليه ، سفيان الثورىّ .

أخرجه أحمد (٤/ ٢٤٨) حدثنا عبدُ الرزاق ، أنا سفيان به فهذا الاضطراب فى متنه هو من ابن أبى ليلى وهو سيىء الحفظ جدًّا ونقل الترمذىُّ عن أحمد =

....

= عقب الحديث قوله :

« لا يُحتج بحديث ابن أبي ليلى » .

وعن البخاريّ قال :

« ابنُ أبي ليلى هو صدوقٌ ، ولا أروى عنه ، لأنه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وكل من كان مثل هذا فلا أروى عنه شيئًا » .

وقال البيهقيُّ في « المعرفة » :

« لا حجة فيما تفرد به لسوءِ حفظه ، وكثرة خطئه في الروايات » نقله الشوكاني في « النيل » (٣/ ١٣٩) .

قُلْتُ : فهذا ما ذكره الحافظ ونقل عن العلائيّ أنه لا يستبعد حسنَهُ . وتبين من التحقيق أنها شواهد ضعيفة لا تصلح أن يقوى بعضها بعضًا لشدة الاختلاف فيها .

وهناك حديث آخر عن عائشة وفيه : « وتشهدى ، وانصرفى ثم اسجدى سجدتين وأنت قاعدة ، ثم تشهَّدى » .

أخرجه الطبراني وفي إسناده موسى بنُ مُطيْر ، عن أبيه . وموسى واهٍ تركه أبو حاتم والنسائيُّ وغيرهما ، بل كذبه يحيى بن معين .

وأبوه قال أبو حاتم : « متروك الحديث » . فالحديث ساقط . والله أعلم .

١٤٤ - « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَلَا يَمْسَحِ الحَصَىٰ ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاجِهُهُ » .

---

١٤٤ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه أبو داود (٩٤٥) ، والنسائىُّ (٣/ ٦) ، والترمذىُّ (٣٧٩) ، وابنُ ماجة (١٠٢٧) ، والدارمىُّ (١/ ٢٦٣) وعبد الرزاق (٢٣٩٨ ، ٢٣٩٩) ، وأحمد (٥/ ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٧٩) ، وابنُ خزيمة (٢/ ٥٩) ، وابنُ الجارود (٢١٩) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٢/ ١٨٣) ، والحميدىُّ (١٢٨) ، والبيهقىُّ (٢/ ٢٨٤) من طريق الزهرىِّ ، عن أبى الأحوص ، عن أبى ذرٍّ مرفوعًا .. فذكره .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ » .

قُلْتُ : بل ضعيفٌ ؛ لأمرين :

● **الأول** : أن أبا الأحوص ، مجهولٌ .

قال ابن القطان .

« لا يُعرف له حال » .

وقال ابنُ معين :

« فيه جهالة » .

فتعقبه ابنُ عبد البر بقوله :

« قد تناقض ابنُ معين فى هذا ، فإنه سئل عن ابن أكيمة ، وقيل له : لم يرو عنه غير ابن شهاب ، فقال : يكفيه قول ابن شهاب : حدثنى ابنُ أكيمة . فيلزمه مثل هذا فى أبى الأحوص » . اهـ .

قُلْتُ : وهذا إلزامٌ بما لا يلزم ، لأن أبا الأحوص وعمارة بن أكيمة وإن لم يرو عنهما غير الزهرىِّ ، لكن ابن أكيمة أحسن حالًا من أبى الأحوص .

وبيانُهُ : =

....

= أن أبا الأحوص قد نصّ بعضُ أهل العلم على جهالته .

أما عمارة بن أكيمة :

فقد قال يعقوب بن سفيان :

« هو من مشاهير التابعين بالمدينة » .

وقال أبو حاتم :

« صحيحُ الحديث ، حديثه مقبولٌ » .

نقله عنه ولدُهُ فى « الجرح والتعديل » (٣/ ١/ ٣٦٢) .

ووقع فى « التهذيب » (٧/ ٤١٠) :

« صالح الحديث » .

ووثقه يحيى بن سعيد القطان ، مع تعنُّته .

وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » .

بل قال ابنُ عبد البر :

« إصغاء سعيد بن المسيب إلى حديثه دليلٌ على جلالته عندهم » فلا يمكن أن يسوى هذا بهذا .

وعلى التنزل :

فلو سلَّمنا لابن عبد البر إلزام ابن معين ، فحاصل الأمر أن أبا الأحوص يقبل حديثه استشهادًا .

وهذا يُفهم من صنيع الحافظ ، فإنه قال فيه :

« مقبولٌ » .

يعنى عند المتابعة .

فكيف إذا خولف .

وهذا هو :

● **الوجه الثانى :** =

....

= أن أبا الأحوص كنا نُحسن حديثه إذا توبع ، أما إذا خولف ، فلا . فقد خالفه مجاهد ، فرواه عن أبي ذر قال : سألتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل شيءٍ ، حتى عن مسح الحصى !. فقال : « واحدة » .

أخرجه الطيالسيُّ (٤٧٠) قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد به . وكذا أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٤٠/ ٢٤٠٤) .

قال الطيالسيُّ :

« وقال سفيانُ : عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبي ذر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه » . اهـ .

قُلْتُ : وقد تكلم بعضُ أهل العلم في سماع عبد الله بن أبي نجيح من مجاهد .

فقال ابنُ حبان :

« روى عن مجاهد من غير سماع » .

وخصّ بعضهم هذا بالتفسير فقط .

وصنيع الطيالسيّ - رحمه الله - يشير إلى أن مجاهدًا إنما أخذه عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى .

وقد أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٢/ ٣٩/ ٢٤٠٦) ، وأحمد (٥/ ١٦٣) ، والطحاويُّ في « المشكل » (٢/ ١٨٣) ، وابن خزيمة (٢/ ٦٠) من طريق سفيان الثوريّ ، عن ابن أبي ليلى ، عن عبد الله بن عيسى ، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى ، عن أبي ذرٍّ ، قال : ... فذكره باللّفظ السابق .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ لأجل محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى ، وقد تقدم في الحديث السابق حاله .

لكن يشهد لحديثه ما أخرجه البخاريُّ (٣/ ٧٩ - فتح) ، ومسلمٌ (٥٤٦) ، وأبو عوانة (٢/ ١٩٠ ، ١٩١) ، وأبو داود (٩٤٦) ، والنسائيُّ (٣/ ٧) ، والترمذيُّ =

....

= (٣٨٠) ، وابنُ ماجة (١٠٢٦) ، وأحمد (٣/ ٤٢٦) ، والطيالسيُّ (١١٨٧) ، والدارميُّ (١/ ٢٦٣) ، وابنُ خزيمة (٢/ ٥١) ، وابن الجارود (٢١٨) ، والبيهقيُّ (٢/ ٢٨٤) من طريق يحيى بن أبى كثير ، حدثنى أبو سلمة ، عن معيقيب رضى اللهُ عنه قال : قيل للنبى صلى الله عليه وآله وسلم فى مسح الحصى فى المسجد ، فقال : « إن كنت فاعلًا ، فواحدةٌ » .

وقد رواه عن يحيى بن أبى كثير جماعة ، منهم :

« شيبان بن عبد الرحمن ، وهشام الدستوائىُ ، والأوزاعىّ .

وخالفهم معمر بن راشد فى إسناده .

فرواه عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة مرسلًا .

أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٤٠/ ٢٤٠٦) .

ورواية الجماعة أرجح بلا ريب .

فالحاصل أن حديث الباب معلول بجهالة أبى الأحوص ، ثم بالمخالفة ، وقد قال ابنُ خزيمة لما أخرج حديث الباب :

« باب ذكر الخبر المفسر للَّفظة المجملة التى ذكرتُها ، والدليل على أن النبى ﷺ قد أباح مس الحصى فى الصلاة مرة واحدة » .

فابن خزيمة بهذا القول يعلل حديث أبى الأحوص ، على مامضى بيانه .

والحمد لله على التوفيق .

١٤٥ - « الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ سَبْعُ آيَاتٍ ، بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ إحْدَاهُنَّ ، وَهِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيْمُ ، وَهِيَ أُمُّ الكِتَابِ ، وَفَاتِحةُ الكِتَابِ » .

---

١٤٥ - ضَعِيْفٌ بِهَذَا السِّيَاقِ .

أخرجه الدارقطنى (١/ ٣١٢) ، ومن طريقه البيهقى (٢/ ٤٥) من طريق أبى بكر الحنفى ، ثنا عبد الحميد بنُ جعفر ، أخبرنى نوح بن أبى بلال ، عن سعيد المقبرى ، عن أبى هريرة مرفوعًا به .

قال أبو بكر الحنفى :

« ثم لقيتُ نوحًا ، فحدثنى عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى ، عن أبى هريرة بمثله ، ولم يرفعه » .

وأخرجه ابن مردويه فى « تفسيره » - كما فى « ابن كثير » (١/ ٢٢) -، والبيهقى (٢/ ٣٧٦ - ٣٧٧) من طريق المعافى بن عمران ، عن عبد الحميد ابن جعفر بسنده سواء .

ونقل الحافظ ابن كثير عن الدارقطنى أنه قال :

« كلهم ثقات » .

قُلْتُ : ويظهر أن عبد الحميد بن جعفر وهم فى رفعه . فهو وإن وثقه غيرُ واحدٍ فقد ضعّفه الثورى ، ولينه النسائى وقال ابن حبان :

« ربما أخطأ » .

ومما يدلُّ على أنه وهم فى رفعه أن أبا بكر الحنفى - وهو أوثق من عبد الحميد - لقى نوح بن أبى بلال فحدثه به ، فأوقفه وهو الصواب .

ومما يدلُّ على ذلك أن ابن ذئب رواه عن المقبرى ، عن أبى هريرة مرفوعًا :

« أم القرآن : هى السبع المثانى ، والقرآن العظيم » .

ولم يذكر « إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم » .

أخرجه البخارى (٨/ ٣٨١ - فتح) ، وأبو داود (١٤٥٧) ، =

....

= والترمذيُّ (٣١٢٤) ، والدارميُّ (٢/ ٣٢١) ، والطبريُّ في « تفسيره » (١٤/ ٤١) ، والطحاويُّ في « المشكل » (٢/ ٧٨) ، وأحمد (٢/ ٤٤٨) ، والبغويُّ في « شرح السُّنة » (٤/ ٤٤٥) من طرق عن ابن أبي ذئب .

١٤٦ - « إِذَا وَضَعْتَ جَنْبَكَ عَلَى الفِرَاشِ ، وَقَرَأْتَ « فَاتِحَةَ الكِتَابِ » و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، فَقَدْ أَمِنْتَ مِنْ كُلِّ شَيءٍ إِلَّا المَوْتَ » .

---

١٤٦ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه البزَّارُ (ج ٤ / رقم ٣١٠٩) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهرى ، ثنا غسَّانُ بنُ عبيد ، عن أبى عمران الجونى ، عن أنسٍ مرفوعًا به .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه بهذا اللَّفْظ إلا من هذا الوجه عن أنسٍ ، ولم نسمعه إلا من إبراهيم » .

وقال الهيثمىُّ (١٠ / ١٢١) :

« فيه غسَّان بن عبيد ، وهو ضعيفٌ ، ووثقه ابن حبان وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قُلْتُ : غسَّان بن عبيد .

قال أحمد :

« كتبنا عنه ، وخرقتُ حديثه » .

وضعّفه ابنُ معين وابنُ عدى ، وغيرُهُما .

فهو علَّةُ الحديث .

وأصحُّ ما ورد فى هذا الباب هو ما أخرجه البخارىُّ (٤ / ٤٨٧ - فتح) ، والنسائىُّ فى « اليوم والليلة » (٩٥٩) ، وابنُ خزيمة (٤ / ٩١ - ٩٢ / ٢٤٢٤) ، والبيهقىُّ فى « الدلائل » (٧ / ١٠٧ - ١٠٨) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٤ / ٤٦٠ - ٤٦٢) والحافظ فى « التعليق » (٣ / ٢٩٦) ، من طريق عثمان بن الهيثم ، نا عوف ، عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة ، قال : وكلنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ زكاة رمضان ، فأتانى آتٍ يحثو من الطعام فأخذتُه .... وذكر الحديث وفيه أن الجنى قال لأبى هريرة : =

= « إذا أويت إلى فراشك ، فاقرأ آية الكرسى من أولها إلى آخرها ، فإنه لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربنك شيطان حتى تصبح » .

فقال النبىُّ ﷺ :

« أما إنه قد صدقك ، وهو كذوب » .

قال النووىُّ فى « الأذكار » (٧٥ - ٧٦) : أخرجه البخارىُّ فى « صحيحه » ، فقال : وقال عثمان بن الهيثم ، حدثنا عوف ، عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة . وهذا متصلٌ ، فإن عثمان بن الهيثم أحد شيوخ البخارىِّ الذين روى عنهم فى « صحيحه » ، وأما قول أبى عبد الله الحميدىِّ فى « الجمع بين الصحيحين » : إن البخارىَّ أخرجه تعليقًا ، فغيرُ مقبول ، فإن المذهب الصحيح المختار عند العلماء ، والذى عليه المحققون ، أن قول البخارىِّ وغيره : « وقال فلان » محمول على سماعه منه واتصاله إذا لم يكن مدلسًا ، وكان قد لقيهُ ، وهذا من ذلك » . اهـ .

فتعقبه الحافظ فى « النتائج » بقوله :

« الذى ذكره الشيخُ عن الحميدى ، ونازعه فيه ، لم ينفرد به الحميدىُّ بل تبع فيه الإسماعيلى ، والدارقطنى ، والحاكم ، وأبا نعيم ، وغيرهم ، وهو الذى عليه عملُ المتأخرين والحفاظ ، كالضياء المقدسى ، وابن القطّان ، وابن دقيق العيد ، والمزىِّ . وقال الخطيب فى « الكفاية » : لفظ : « قال لا يُحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يقولها إلَّا فى موضع السماع » اهـ .

نقله عنه ابنُ علَّان فى « الفتوحات » (٣/ ١٤٧) .

قُلْتُ : والحقُّ ، هو ما ذهب إليه الحافظ . نعم لو كانت الصيغة : « قال لى » فهى أظهر فى الاتصال .

وقد قال البخارىُّ فى « كتاب الأذان » من « صحيحه » (٢/ ٣٣٤ - فتح) :

« قال لنا آدم ، حدثنا شعبة .... الخ » .

قال الحافظ : =

. . . .

= قولُهُ : « قال لنا » ، هو موصولٌ ..... لأنى وجدتُ كثيرًا مما قال فيه : « قال لنا » فى « الصحيح » ، قد أخرجه فى تصانيف أخرى بصيغة « حدثنا » . اهـ .

وقال فى « الفتح » فى مكان آخر (١/ ١٥٦) :

« إنى استقرأتُ كثيرًا من المواضع التى يقول فيها فى « الجامع » : « قال لى » فوجدتُه فى غير الجامع يقول فيها : « حدثنا » . والبخارى لا يستجيز فى الإجازة إطلاق التحديث ، فدلَّ أنها من المسموع عنده .. » . اهـ .

ولتفصيل القول مقامٌ آخر .

ومما ثبت قراءتُه من القرآن حال النوم قوله ﷺ : « إذا أتيت مضجعك للنوم فاقرأ ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ، ثم نَمْ على خاتمتها ، فإنها براءةٌ لك من الشرك » .

وهو حديث حسنٌ على نحو ما حققتُه فى « جنة المرتاب » (باب رقم ١٠) . وهناك أحاديث أخرى غير ما ذكرتُ ، جلَّيْتُ القول عنها فى كتابى « تنبيه الوسنان إلى ما صحَّ من فضائل سور القرآن » يسر اللهُ إتمامه بمنه وكرمه .

١٤٧ - « أَلَا أُخبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ ، وَشَرِّ النَّاسِ ؟ إِنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ رَجُلٌ عَمِلَ فِي سَبِيْلِ اللهِ عَلَى فَرَسِهِ ، أَوْ عَلَى بَعِيْرِهِ ، أَوْ عَلَى قَدَمَيْهِ ، حَتَّى يَأْتِيهِ المَوْتُ وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ . وَإِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ رَجُلٌ فَاجِرٌ ، جَرِيءٌ ، يَقْرَأُ كِتَابَ اللهِ وَلَا يَرْعَوِى إِلَى شَيءٍ مِنْهُ » .

---

١٤٧ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه النسائىُّ (٦/ ١١ - ١٢) ، وأحمد (٣/ ٤١ - ٤٢ ، ٥٧ - ٥٨) ، والحاكم (٢/ ٦٧) ، والبيهقىُّ (٩/ ١٦٠) من طريق الليث بن سعد ، عن يزيد بن حبيب ، عن أبى الخير ، عن أبى الخطاب ، عن أبى سعيد الخدرى ، قال : كان رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلَّم عام تبوك يخطبُ الناس ، وهو مسندٌ ظهره إلى راحلته ، فقال : « ألا أخبركم .... الحديث » .

قال الحاكم :

« صحيحُ الإسناد » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : هذا وهمٌ ، لا سيما من الذهبىِّ رحمه الله ، فإنه ترجم لأبى الخطاب فى « الميزان » (٤/ ٥٢٠) وقال : « عن أبى سعيد ، وعنه أبو الخير مرثد اليزنى . مجهولٌ » .

وفى « التهذيب » :

« قال النسائىُّ : لا أعرفه » وكذا قال ابن المدينى .

فالحديث ضعيف لجهالة أبى الخطاب عينًا وحالًا . والله أعلم .

١٤٨ - « **النَّفَقَةُ فِى الحَجِّ ، مِثْلُ النَّفَقَةِ فِى سَبِيْلِ اللهِ ، الدِّرْهَمُ بِسَبْعِمَائَةٍ** » .

---

١٤٨ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٤ - ٣٥٥) ، والبخارىُّ فى « الكبير » (١/ ٢/ ٦٣) ، والبيهقىُّ (٤/ ٣٣٢) من طرقٍ عن عطاء بن السائب ، عن أبى زهير الضبعى ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعًا .. فذكره .

وقد رواه عن عطاء منصورُ بنُ أبى الأسود ، وأبو عوانة ، وأبو حمزة السكرىُّ .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ لأمرين ، بل ثلاثة :

● **الأوَّلُ** : أن عطاء بن السائب كان قد اختلط ، وهؤلاء الذين رووا عنه ، أخذوا عنه بعد الاختلاط على ما هو ظاهر من ترجمته .

● **الثانى** : أن أبا زهير الضبعى ، واسمه زهير بن حرب مجهولُ الحال فقال ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (١/ ٢/ ٢٤٩) :

« حرب . قال علىُّ بن المدينى : أُراه أبا زهير الضبعى الذى روى عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبى ﷺ فى النفقة فى الحج . روى عنه عطاء بن السائب ، واختلف عن عطاء فيه على وجوهٍ شتى » . اهـ .

وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٦/ ٢٣١ - ٢٣٢) .

● **الثالث** : الاختلاف فى سنده عن عطاء كما مرّ فى كلام أبى حاتم الرازى . فرواه موسى بن أعين ، عن عطاء ، عن علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ... فذكره .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ق ٩٧/ ١ - زوائد المعجمين)[١] .

فأدخل بين عطاء بن السائب ، وابن بريدة : « علقمة بن مرثد » ورواية الجماعة عن عطاء أولى . والله أعلم .

=

---

(١) [وهو ناقص من أوله عدة ورقات على ما يبدو . والله أعلم] .

= وقد اختلف على حرب بن زهير فيه .
فأخرجه البزَّار (ج ٢/ رقم ١٦٦٤) من طريق عبد الرحمٰن بن مغراء ، ثنا محمد بن أبى إسماعيل ، ثنا حرب بن زهير ، عن أنس بن مالك قال :
« النفقة فى سبيل الله بسبعمائة ضعف » .
كذا لفظه ، ولم يذكر النفقة فى الحج .
قال البزار :
« لا نعلم روى ابن زهير ، عن أنسٍ إلا هذا » .
قُلْتُ : كذا روى ابنُ مغراء عن محمد بن أبى إسماعيل وخالفه محمد بن بشر ، فرواه عن محمد بن أبى إسماعيل ، عن حرب بن زهير ، عن يزيد بن زهير الضبعى ، عن أنسٍ فذكره مرفوعًا .
أخرجه البخارىُّ فى « التاريخ » .
فكان الاختلاف من وجهين .
● **الأول** : أنه جعل شيخ حرب بن زهير هو : « يزيد بن زهير » وليس « أنس بن مالك » .
● **الثانى** : أنه رفعه ، فى حين أن ابن مغراء رواه عن محمد بن أبى إسماعيل موقوفًا .
وحرب بن زهير ، قد تقدم أنه مجهولُ الحال . أما يزيد بن زهير فلم أعرفه .
قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٣/ ٢٠٨) عن رواية البزار :
« وفيه من لم أعرفه » .
ثم سمَّاهُ الهيثمىُّ فى موضوع آخر (٥/ ٢٨٢) :
« فيه محمد بن أبى إسماعيل ، ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات » !!
قُلْتُ : وهذا وهمٌ غريبٌ من الحافظ الهيثمىِّ رحمه الله تعالى ومحمد بن =

....

= أبى إسماعيل من رجال مسلم . وثقه ابنُ معين والنسائى وابن حبان . وأثنى عليه أبو حاتم .

ثم قوله : « وبقية رجاله ثقات » !! وهم آخر ، وحرب بن زهير تقدم الكلام عليه ، وأنه مجهولُ الحال .

لكننى تدبرت صنيع الهيثمىّ ، فوجدته يعتد بتوثيق ابن حبان ، حتى وإن تفرد به – فى مواضع كثيرة من « المجمع » وهو تصرفٌ ضعيفٌ ، على أننى وقعت له على تناقض كثير فى هذا الأمر ، فالله تعالى يسامحنا وإياه .

١٤٩ - « لَا أُحِبُّ أَنْ يَبِيْتَ المُسْلِمُ جُنُبًا ، إِنِّى خَشِيْتُ أَنْ يَمُوْتَ ، فَلَا تَحْضُرُ المَلَائِكَةُ جَنَازَتَهُ » .

---

١٤٩ - مَوْضُوْعٌ .

أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » ، ومن طريقه ابنُ عدى فى « الكامل » (٧/ ٢٧٢٠) ، والذهبىُّ فى « الميزان » (٤/ ٤٣٧ - ٤٣٨) حدثنا شيبان ، حدثنا يزيد بن عياض ، حدثنا الأعرج ، عن أبى هريرة مرفوعًا .. فذكرهُ .

قُلْتُ : وهذا سندٌ تالفٌ .

ويزيد بن عياض هالك .

كذبه مالك والنسائىُّ وابنُ معين . وتركه النسائىُّ فى رواية ، والأزدىُّ .

وقال البخارىُّ ، ومسلم ، والساجى ، وأبو حاتم :

« منكر الحديث » .

وزاد أبو حاتم :

« ضعيف الحديث » .

ثم إن لفظ الحديث ، يبعد جدًّا أن يقوله النبىُّ ﷺ بل هو إلى ألفاظ الفقهاء أقربُ .

ولآخر الحديث شاهد من حديث عمار بن ياسر قال : « قدمتُ على أهلى من سفر فضمخونى بالزعفران . فلما أصبحتُ أتيتُ رسول الله ﷺ ، فسلمتُ عليه ، فلم يرحب بى ، ولم يبش بى ، وقال : « اذهب فاغسل هذا عنك » قال : فغسلته عنى . فجئتُ وقد بقى علىَّ منه شىءٌ . فسلمتُ عليه ، فلم يرحب بى ، ولم يبش بى ، وقال : « اذهب فاغسل هذا عنك » . فغسلته عنى ، ثم أتيتُ رسول الله ﷺ ، فسلمتُ عليه ، فردَّ السلام ورحَّب بى ، وقال : « إن الملائكة لا تحضر جنازة الكافر بخير ، ولا المتضمخ بالزعفران ، ولا الجُنب » .

قال : ورخص للجنب إذا أراد أن يأكل ، أو ينام ، أن يتوضأ . =

....

= أخرجه أبو داود (٤١٧٦) ، وأحمد (٤/ ٣٢٠) ، والطيالسیُّ (٦٤٦) ، والبيهقیُّ (١/ ٢٠٣ و ٥/ ٣٦) ، من طريق حماد بن سلمة ، عن عطاء الخراسانى ، عن يحيى بن يعمر ، عن عمار بن ياسر . فذكره .

[وأخرجه أبو داود (٤١٨٠) أيضًا من طريق الحسن البصرى ، عن عمار بنحوه وزاد : « .... ولا الجنب إلا أن يتوضأ » وهو منقطع فالحسن لم يسمع من عمار كما قال المنذرى فى « الترغيب » (١/ ٩١)] .

وتابعه معمر بن راشد ، عن عطاء الخراسانى به .

أخرجه عبد الرزاق فى « المصنف » (١/ ٢٨١/ ١٠٨٧) عنه .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، وله ثلاثُ عللٍ :

● **الأولى والثانية** : أن عطاء الخرسانى ضعيف الحفظ ، وكان يدلسُ ، ولم يصرح بالسماع فى شىءٍ من الطرق التى وقفت عليها .

● **الثالثة** : الانقطاع بين يحيى بن يعمر وعمار .

قال أبو داود :

« يحيى بن يعمر بينه وبين عمار رجلٌ » .

وقال الدارقطنیُّ :

« لم يلق عمارًا » .

ويدلُّ على ذلك أن أبا داود أخرجه (٤١٧٧) من طريق ابن جريج ، أخبرنى عمر بن عطاء بن أبى الخُوار ، أنه سمع يحيى بن يعمر ، يخبر عن رجل ، أخبره عن عمار بن ياسر بنحو القصة الماضية .

قُلْتُ : وهذا السند أصحُّ من السابق . وفيه مجهولٌ .

وقد اختلف على يحيى بن يعمر فيه .

وقد مرَّ وجهان من هذا الاختلاف .

أما الوجه الثالث ، فيرويه عبد الله بن بريدة ، عن يحيى بن يعمر ، عن =

....

= ابن عباس مرفوعًا :

« ثلاثة لا تقربهم الملائكةُ : الجُنُبُ ، والسَّكران ، والمتضمخ بالخلوق » .

أخرجه البزَّار (ج ٣/ رقم ٢٩٣٠) قال : حدثنا العباس بن أبى طالب ، ثنا أبو سلمة ، ثنا أبان ، عن قتادة ، عن ابن بريدة به .

وقال :

« رواه غير العباس بن أبى طالب مرسلًا . ولا نعلمه يروى عن ابن عباس إلَّا من هذا الوجه .

قال الهيثمىُّ (٥/ ٧٢) :

« رجاله رجال الصحيح ، خلا العباس بن أبى طالب وهو ثقة » .

وقال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١/ ٩١) : « إسنادُهُ صحيحٌ » .

قُلْتُ : وأبان هو ابن يزيد العطار ، وهو ثقةٌ من رجال الشيخين .

وخالفه أبو عوانة ، فرواه عن قتادة به موقوفًا على ابن عباس .

أخرجه البخارىُّ فى « الكبير » (٣/ ١/ ٧٤) ، وفى « الصغير » (٢/ ١٩٠) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٢/ ٢٤١) .

وحديث أبان بن يزيد أثبت ، لاسيما وأبو عوانة كان ضعيفًا فى قتادة خصوصًا كما قال ابن المدينى .

لكن بقيت العلة التى ذكرها البزار وهى الإرسال . ولا أدرى من الذى خالف العباس بن أبى طالب ؟!

فإن كان أوثق منه ترجحت روايتُهُ وإلا فلا . ولم أقف على رواية الإرسال هذه .

وقد اختلف فيه على ابن بريدة .

فرواه - كما فى الوجه السابق عن يحيى بن يعمر ، عن ابن عباس مرفوعًا ثم رواه عن أبيه بريدة بن الحصيب ، رضى الله عنه . =

....

= أخرجه البخاريُّ في « الكبير » (٣/ ١/ ٧٤) وفي « الصغير » (٢/ ١٩٠) وابن أبي شيبة -كما في « المطالب » (٢١٧٩) -، والبزَّارُ (ج ٣/ رقم ٢٩٢٩) ، والعقيليُّ في « الضعفاء » (٢/ ٢٤١) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٤/ ١٤٥٩) من طريق عبد الله بن حكيم ، عن يوسف بن صهيب ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعًا بنحوه .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه يروى عن بريدة ، إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم رواه عن يوسف إلا عبدُ الله » .

وقال البخاريُّ عقبه :

« لا يصحُّ » .

قُلْتُ : وعبدُ الله بن حكيم : هو أبو بكر الداهريّ ، وهو متروك .

[ومما وقع للحافظ الهيثمى - رحمه الله - أنه قال في « المجمع » (٥/ ٧٢) : « وفيه عبد الله بن الحكم ولم أعرفه » فكأنه تصحف عليه . يدلُّ عليه أنه قال في موضع آخر (٥/ ١٥٦) : « فيه عبد الله بن حكيم وهو ضعيف » وقد تساهل في نقده] .

قال أحمد وابن معين وابنُ المديني :

« ليس بشيءٍ » .

وقال ابن معين - مرة - والنسائيّ :

« ليس بثقة » .

وكذَّبه الجوزجانيُّ .

وقال ابنُ عديّ :

« منكر الحديث » .

وقال العقيليُّ : =

....

= « حدث بأحاديث لا أصل لها ، ويحيل على الثقات » .
وقال يعقوب بن شيبة :
« متروك ، يتكلمون فيه » .
وقال أبو حاتم :
« ضعيفُ الحديث ، ذاهبُ الحديث » .
وقال ابنُ أبي حاتم :
« ترك أبو زرعة حديثه ، ولم يقرأهُ علينا ، وقال : ضعيفٌ » .
وقال ابنُ حبان :
« كان يضع الحديث على الثقات ، ويروى عن مالك والثورى ومسعر ماليس من أحاديثهم . لا يحلُّ ذكره فى الكتب إلا على سبيل القدح فيه » .
وقال أبو نعيم :
« روى عن إسماعيل بن أبى خالد والأعمش الموضوعات » .
وقال البيهقىُّ :
« ضعيف » .
وقال الذهبىُّ فى « الكنى » :
« ليس بثقةٍ ولا مأمون » .
فالإسنادُ ضعيفٌ جدًّا . والصواب رواية ابن بريدة عن ابن عباس مع النظر الذى قدمتُهُ .
وفى الباب عن عبد الرحمٰن بن سمرة رضى الله عنه .
قال الهيثمىُّ (٥/ ١٥٦) : « رواه الطبرانىُّ فى « الأوسط » ، وفيه زكريا بن يحيى بن أيوب ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح خلا كثير مولى عبد الرحمٰن بن سمرة وهو ثقة » .
قُلْتُ : إن ثبت أنه لا توجد علَّةٌ فى الحديث غير جهالة زكريا هذا ، فمع انضمام هذا إلى حديث ابن عباس السابق لعله يصير حسنًا . والله أعلم .=

....

= تنبيهان :

●الأول : لو ثبت هذا الحديث فإنه يُحمل على كل من أخر الغسل من الجنابة لغير عذر ، ولعذر إذا أمكنه الوضوء فلم يتوضأ . وقيل : هو الذى يؤخره تهاونًا وكسلًا ، ويتخذ ذلك عادة » .

قاله الحافظ المنذرىّ .

● الثانى : قد تبين لك أن أبا بكر الداهرى هذا متروك الحديث ، وقد ذكرتُ ما وقفت عليه من جرح الأئمة فيه . لكننى وقعتُ على جزءٍ سمَّاهُ صاحبه : « إتحافُ السائلِ بتصحيح حديث الوضوء من كل دمٍ سائل » .

وهو جزء يصلح مثالًا جيدًا للتهافت فى البحث ، مع ضعف شديدٍ فى الفهم لمسائل الجرح والتعديل .

ومع ذلك فقد قدَّم له أحد الغماريين المغاربة مقدمة تسقط الثقة بتزكية هؤلاء الناس . فصاحبُ الجزء - باعتراف الذى قدم له - ألف كتابه هذا : « بعد مدة قصيرة من قراءته علىّ كتب المصطلح .... سلك فيه مسلك أهل القدم الراسخ فى علم الحديث ، ذوى الاجتهاد والنظر فى الترجيح بين أقوال الأئمة فى التعديل والتجريح وذلك غريب جدًّا ... الخ » .

وأثنى عليه عبد الله الغمارى أبو الفضل فى آخر كتابه ، فقال :
« قد أحسن الاحتجاج ..... وقد ألبس الموضوع من علم الحديث دراية ورواية ما يعجب الناظر فيها ، ويعجب المتعطش لمعرفة مالها وعليها ، فأفاد فى ما جمع وأظهر براعةً فيما كتب ...الخ » .

قُلْتُ : هذا الذى نقلته لك ، لو قيل فى مثل الحافظ لكان حقًّا ، ولكن يقال فى رجل لا يُحسن الفهم ، مع دعوى فارغةٍ ، وتبجحٍ زائد . ومن قرأ كتابه هذا علم حق العلم أن تزكية هؤلاء الغماريين ضربٌ من المدح الرخيص الذى لا مضمون له .

فسأتناول هنا مسألة واحدة وعليها تقيس بقية الكتاب فقد قال (ص ١٩) :=

....

= « وأبو بكر الداهرىّ قد تكلم فيه كثيرٌ ، سأذكرها !! مع شرحها وكذلك سأذكر من وثقه لتعلم حاله .. » !!

• ثم ساق نحو ما ذكرت من كلام الجارحين . ثم أتى ببلايا فقال :

« أما قول على بن المدينى وأحمد ويحيى : ليس بشيءٍ . معنى هذه العبارة يستعملها الأقدمون فى من يكون قليل الحديث ، ويستعملها من بعدهم فى الجرح ولكنها من الطبقة الرابعة التى يكتب حديث صاحبها .... » .

قُلْتُ : وقوله هذا خطأ يقعُ فيه صغار الطلبة ، لأننا نقول : من الذى قال إن الأقدمين إذا قالوا : « ليس بشيءٍ » أنهم يعنون أنه قليل الحديث ؟!!

إنما هذا التفسير قيل فى حق يحيى بن معين .

ففى « هدى السارى » (ص ٤٢٠ – ٤٢١) فى ترجمة عبد العزيز بن المختار قال الحافظ :

« احتج به الجماعة . وذكر ابن القطان الفاسى أن مراد ابن معين بقوله فى بعض الروايات ليس بشيءٍ ، يعنى أن أحاديثهُ قليلة جدًّا » . اهـ .

قُلْتُ : وأحسبُ أن ابن القطان أخذ هذا من الحاكم . فقد قال كما فى ترجمة كثير بن شنظير من « التهذيب » (٨/ ٤١٩) :

« قول ابن معين فيه ليس بشيءٍ ، هذا يقولُهُ ابن معين إذا ذكر له الشيخُ من الرواة يقلُّ حديثه ، ربما قال فيه : « ليس بشيءٍ » يعنى لم يسند من الحديث ما يشتغل به » .

وأخذ هذه العبارة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، فعسُر عليه هضمُها ففهمها خطأً ،!!

فقال فى تعليقه على « قاعدة فى الجرح والتعديل » (ص – ٦٠) : « إذا قال ابنُ معين فى الراوى : « ليس بشيءٍ ففى الغالب يعنى به أن أحاديثه قليلة ، وفى غير الغالب يريد به تضعيف حديثه .. » . اهـ .

كذا قال !! ولا أدرى مستنده فى هذا الفهم المقلوب ، فإن عبارة =

= ابن القطان التى نقلها الحافظ قال فيها : « مراد ابن معين فى بعض الروايات » .
وفى عبارة الحاكم : « ربما قال فيه » .
فهذا صريحٌ فى أن عبارة : « ليس بشيءٍ » عند ابن معين تُحمل على قلة أحاديث الراوى أحيانًا وليس غالبًا .
ومع ذلك فهذه العبارة لا يُلجأ إلى حملها على هذا المعنى إلا إن كان الراجح فى الراوى هو التعديل .
فإن قُلْتُ : هل من ضابطٍ يمكن به أن نعرف مراد ابن معين إذا قال فى الراوى : « ليس بشيءٍ » ؟!
قُلْتُ : نعم ، فالذى يظهر لى - والله أعلم - أن ابن معين قد يقولُ فى الراوى قولين ، أحدهما : « ليس بشيءٍ » ، فيمكن اعتبار القول الآخر ، هل يُضعف به الراوى أم لا ؟
فإن كان كذلك ، فتحمل عبارة : « ليس بشيءٍ » على ذلك ، وإن كان القولُ الآخر توثيقًا ، فيُحمل قوله : « ليس بشيءٍ » على أن أحاديثه قليلة . على أنه لا يمكن استعمال هذه القاعدة كميزان ثابتٍ ، فإنه يحتمل فيها دخول الخلل . والله أعلم .
فإن قال ابن معين فى الراوى : « ليس بشيءٍ » ولم يكن له قولٌ آخر ، فينظر إلى قول بقية الأئمة . فإن كانوا يجرحونه جرحًا شديدًا ، فتحمل عبارة ابن معين على ذلك الجرح ، وإن كانوا يوثقونه ، فيُحمل قول ابن معين على أن أحاديثه قليلة - احتمالًا - ولا يُحمل على المعنى المتبادر للكلمة ، وهو الجرح . والله الموفق .
ومن أمثلة ذلك :
١ - عبد الرحيم بن يزيد العمى .
قال الدُّوْرى ، عن ابن معين : « ليس بشيءٍ » . =

....

= ونقل العقيليُّ عنه : « كذابٌ خبيث » .

٢ – عبد الرزاق بن عمر الثقفي :

الدورى ، عن ابن معين : « ليس بشيءٍ » .

أحمد بن على المروزى ، عنه : « ليس بثقة » .

على بن الحسن الهسنجانى ، عنه : « كذاب » .

٣ – عبيد الله بن زحر

حكى ابنُ أبى خيثمة ، عن ابن معين قوله : « ليس بشيءٍ » .

وقال عثمان الدارميّ عنه : « كل حديثهِ عندى ضعيف » .

٤ – عثمان بن عبد الرحمٰن بن عمر المدنى .

قال ابن معين : « ليس بشيءٍ » .

وقال مرةً : « لا يكتب حديثه ، كان يكذب » .

فالحاصل أن عبارة : « ليس بشيءٍ » لايمكن حملها فى حقّ ابن معين على أن الراوى أحاديثه قليلة .

فإذا نظرنا إلى حال أبى بكر الداهرى ، وجدنا أن ابن معين قال : « ليس بشىء » وكان كلام بقية الأئمة فيه شديدًا ، علمنا أن ابن معين يجرحه بغير شكٍّ .

أما الإمامان أحمد بن حنبل ، وعلى بن المدينى ، فلا يمكن حمل قولهما : « ليس بشىء » على أن أحاديث الراوى قليلة كما فهم هذا المسكين ، بل لابد من نصٍّ عن الإمام ، و على الأقل استقراءٌ لأحد كبار الأئمة فى هذا الشأن .

على أن محمد بن عثمان بن أبى شيبة نقل فى « سؤالاته » (٢٠٥) عن على ابن المدينى أنه قال : « ليس بشىء ، لا يكتب حديثه » فهذا طرحٌ له .

ثم قال (ص ٢٠) :

« أما قولُ النسائىّ : ليس بثقة ، تقليدًا لابن معين ، وإلا فكيف يروى عنه فى « سننه » وهو متعنت فى الرجال » . =

....

= **قُلْتُ** : ومن أين لك أن النسائى روى عنه ، بل ما روى عنه أحدٌ من الستة إطلاقًا !!.

ثم قوله : « تقليدًا لابن معين » فهذه دعوى باردة ، والنسائى إمام مجتهد ، فمن أين لك أنه قلده .

وهكذا حال الذى يدعى الاجتهاد وإعمال النظر ، يؤول به الحال إلى اتهام المجتهدين بالتقليد .

فقد رأيتُ هذا المسكين يدافع عن أحمد بن الفرج فى أول جزئه المذكور فقال : « إن محمد بن عوف أول من تكلم فيه وضعّف أمره وكذّبه .... » ثم قال بعد ذلك بصفحتين (ص ١٣) : « ومن طعن فيه بعده فإنما قلده ونقله عنه . والمقلدُ إنكاره لا يعتبر لأنه عن غير دليل ولا حجة ، وما كان كذلك فهو ساقطٌ مطروح » . اهـ .

وهذا هو دأب الرجل ، فالمتأخرُ عنده يقلد المتقدم . فلو أسقط كلام المتقدم ، فكلام المتأخر ساقطٌ تبعًا لأنه يقلده !!.

فوالله ما رأيتُ كاليوم عجبًا !.

ثم قال :

« وتكذيب الجوزجانى له فلم يقله غيرُهُ . فمعلوم من الجوزجانى بغضُهُ وتعصبه ضد أهل الكوفة .... وجرحه لأبى بكر الداهرى لأنه يروى عن أساطين الكوفة » !!

قُلْتُ : وهذا كلامٌ ساقطٌ لثلاثة وجوه :

● **الأول** : أن الجوزجانى لم يتفرد بقوله . فقد قال ابن حبان : « كان يضع الحديث على الثقات » . فلا جرم أنه لم يتعرض له .

● **الثانى** : أن أبا بكر الداهرى بصرىٌّ ، وليس كوفيًّا . فأين موقع كلامك ؟!! =

....

= • **الثالث** : أننى لا أعلم أحدًا إطلاقًا زعم أن الجوزجانى يجرح من يروى عن أهل الكوفة . وهذا لا يستقيم أبدًا إلا لمن : « سلك مسلك أهل القدم الراسخ فى علم الحديث من ذوى الاجتهاد والنظر ... » !!

فواغوثاه بالله عز وجل .

ثم قال المسكين :

« وكلام يعقوب بن شيبة والدارقطنى فيه فهو جرحٌ مبهمٌ لا يقبل ... أما قول ابن عدى والعقيلى : لا يتابع على حديثه . فعادتهم أن يضعفوا الراوى لاستنكارهم لحديثٍ رواه .... ومشهور عنهم الإفراط فى الجرح .... أما جرح أبى نعيم الأصبهانى فهو مضارع لطعن العقيلى وابن عدى ، وتقليدًا لهما فهو مردود » .

قُلْتُ : فانظر إلى صاحب « القدم الراسخ » كيف يعالج نصوص أئمة الجرح والتعديل . وزعم أن ابن عدى مشهور بالإفراط فى الجرح ، مع أن ابن عدى معروف بأنه وسطٌ ، وجانب التسامح عنده أظهر جدًّا من جانب الجرح . ثم إن الجرح المبهم معمول به عند علماء الحديث إن لم يكن هناك تعديل معتبر . وهو الواقع فى هذه المسألة كما يأتى ، فكيف والجرح مفسرٌ هنا ؟!.

وبعد أن فرغ هذا المسكين - بزعمه - من ردِّ الجرح إلى نحور الجارحين وأفحمهم وأقام عليهم الحجة ، قال : « فصل : من وثق الداهرى » فهذا يوهم أن الذين وثقوه عدد لا بأس به . فإذا به يعقد صفحتين إلا قليلًا فى أن يحيى ابن سعيد روى عنه . وهذا توثيق له . ثم قال ووثقه الحافظ سعيد بن سليمان كما ذكر ابن عدى فى الكامل !!.

قُلْتُ : والجوابُ من وجهين :

الأول : أن سعيد بن سليمان وإن كان من الحفاظ لكنه غير معروف بنقد الرواة ، فلا يساوى توثيقه شيئًا أمام الجرح الصادر من أئمة هذا الفن . بل لو كان من أئمة الفن لما قبل منه مع تجريح الكافة له . وكأن الذهبىَّ أشار =

....

= إلى توثيقه بقوله : « وبعضُ الناس قد مشاه وقواه ، فلم يُلتفت إليه » .

الثانى : أن رواية العدل عمن سماه ليست بتعديلٍ له ، وهو المذهب الراجح المعمول به عند كافة أهل الحديث .

وإلا فقد روى الشافعىُّ عن إبراهيم بن أبى يحيى الأسلمى وقد كذبه أحمد وتركه غيره .

وروى مالك عن عبد الكريم بن أبى المخارق وهو متروك .

وروى شعبة عن محمد بن عبيد الله العرزمىّ مع أن الذهبى قال : « هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم » .

وروى أحمد عن عامر بن صالح وقد كذبه يحيى بن معين .

وقال الذهبىّ : « لعل ما روى أحمد بن حنبل عن أحد أوهى من هذا » .

قُلْتُ : بل روى أحمد عن على بن مجاهد الكابلى ، وقال فيه يحيى بن معين : « كان يضع الحديث . وصنف كتاب المغازى فكان يضع للكل إسنادًا » .

فلا يمكن أن يقال : هؤلاء ثقات ؛ لأن الذين رووا عنهم لا يروون إلا عن ثقات ، لا يقولُ هذا عاقل .

ولو فرضنا أن يحيى بن سعيد نصَّ على توثيق الداهرى لما قبل منه أمام الجرح المفسر الذى وقع فى كلام الأئمة . والله المستعان .

فليرى القارىء هل هذا المسكين : « قد أحسن الاحتجاج ... » كما زعم الغمارى عندما قرظ له كتابه . وهل يدلُّ هذا إلا على أن تزكية أمثال هؤلاء لا قيمة لها ؟!

١٥٠ - « لَا تَقْرَإِ الحَائِضُ ، وَلَا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ » .

---

١٥٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذىُّ (١٣١) ، وابنُ ماجة (٥٩٥) وعبد الله بن أحمد فى « العلل » (٢/ ٣٠٠) ، والدارقطنىُّ (١/ ١١٧) ، والحسن بن عرفة فى « جزئه » (٦٠) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (١/ ٢٩٤) (٤/ ١٣٩١) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (١/ ٩٠) وابن الجوزى فى « التحقيق » (١/ ١٠٨ - ١٠٩) ، والبيهقىُّ (١/ ٨٩) ، والخطيب (٢/ ١٤٥) من طريق إسماعيل بن عياش ، عن موسىٰ بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا .. فذكره .

قال الترمذىُّ :

« حديث ابن عمر ، لا نعرفه إلَّا من حديث إسماعيل بن عياش ، عن موسىٰ ابن عقبة » .

وقال عبد الله بن أحمد عقبه :

« سألت أبى عن حديثٍ ..... فذكره . قال : فقال أبى : هذا باطلٌ ، أنكره على إسماعيل بن عياش . يعنى أنه وهمٌ من إسماعيل بن عياش » .

وقال ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (١/ ٤٩/ ١١٦) :

« سألت أبى ... وذكر الحديث . فقال أبو حاتم : هذا خطأ ، إنما هو عن ابن عمر قوله » . اهـ .

يعنى أنه وهم فى رفعه .

وقال البيهقىُّ :

« فيه نظر ، قال محمد بن إسماعيل فيما بلغنى عنه : إنما روى هذا إسماعيلُ ابن عياش ، عن موسىٰ بن عقبة . ولا أعرفه من حديث غيره . وإسماعيل منكرُ الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق » .

قُلْتُ : هكذا علَّل المتقدمون هذا الحديث .

وخالفهم الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله - فى « شرح الترمذى » ، =

....

= وأطال فى الدفاع عن إسماعيل بن عياش فيما لا نختلف معه فيه ، من أنه ثقة إذا روى عن أهل الشام ، وإن روى عن غير أهل بلده ، فلا يقبل منه ولم يتعرض الشيخ - رحمه الله - لكون موسىٰ بن عقبة ليس من أهل الشام ، بل هو مدنىٌّ . وررواية إسماعيل عن أهل الحجاز تكثر فيها المناكير .

وقد رواه إسماعيل أيضًا عن عبيد اللهبن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا به .

قال ابنُ عدىّ :

« وليس لهذا الحديث أصلٌ من حديث عبيد الله » .

قُلْتُ : ولو صحَّ أن إسماعيل بن عياش رواه عن عبيد الله بن عمر ، لما أغنى . فإن عبيد الله بن عمر مدنىٌّ أيضًا .

ولم يتفرد به إسماعيل .

فقد تابعه مغيرة بن عبد الرحمـٰن ، عن موسىٰ بن عقبة به .

أخرجه الدارقطنىُّ (١/ ١١٧) من طريق عبد الملك بن مسلمة ، حدثنى المغيرة بن عبد الرحمـٰن به ، وقال :

« عبد الملك هذا كان بمصر . وهذا غريبٌ ، عن مغيرة بن عبد الرحمـٰن ، وهو ثقة » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ أضعفُ من الأول وعبد الله بن مسلمة ، ترجمه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٢/ ٢/ ٣٧١) ونقل عن أبيه قال :

« كتبتُ عنه ، وهو مضطربُ الحديث ليس بقوى ، حدثنى بحديث موضوع » .

وقال أبو زرعة :

« ليس بالقوىّ ، هو منكرُ الحديث » .

وقال ابن يونس : =

....

= « منكر الحديث » .

وقال ابنُ حبان فى « الضعفاء » (٢/ ١٣٤) :

« يروى عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التى لا تخفى على من عُنى بعلم السنن » .

وأغرب ابنُ الجوزىّ – رحمه الله – فقال فى « التحقيق » (١/ ١٠٩) :

« مغيرة بن عبد الرحمٰن ضعيفٌ مجروحٌ » !!

قال الحافظ فى « التلخيص » (١/ ١٣٨) :

« ولم يُصب فى ذلك ، فإن مغيرة ثقة » .

وقال ابن عساكر فى « الأطراف » : « قد رواه عبد الله بن حماد ، عن القعنبى ، عن المغيرة بن عبد الرحمٰن ، عن موسىٰ بن عقبة .

قال الحافظ فى « التلخيص » :

« وصحح ابنُ سيد الناس طريق المغيرة ، وأخطأ فى ذلك ، فإن فيها عبد الملك ابن مسلمة وهو ضعيف ، فلو سلم منه لصحَّ إسنادُهُ .... وكأن ابن سيد الناس تبع ابن عساكر فى قوله فى « الأطراف » أنه القعنبى .. » ثم قال فى « النكت الظراف » (٦/ ٢٣٩) يعقب على قول ابن عساكر :

« وهذا خطأ فاحش ، إنما رواه عبد الله بن حماد ، عن عبد الملك بن مسلمة المصرى ، وكذا هو عند الدارقطنىّ وابن عدى وغيرهما » .

فمما يُتعجب منه أنَّ الحافظ – بعد كلامه السابق – يقول فى « الدراية » (ص ٨٦) :

« ظاهره الصحةُ » !!

فكأنه وقع فيما أنكره على ابن سيد الناس . والله أعلم .

أما الشيخُ أبو الأشبال – رحمه الله – فله مع هذا الإسناد شأنٌ آخر . فقال : =

....

= « ورواه الدارقطنيُّ أيضًا من طريق عبد الملك بن مسلمة ..... وهذا الإسناد متابعة جيدة لرواية إسماعيل بن عياش . وهو إسنادٌ صحيحٌ . فإن المغيرة بن عبد الرحمن الحزاميّ ثقة . وعبد الملك بن مسلمة وثقه الدارقطنيُّ فقد قال بعد ذكر الحديث : « عبد الملك هذا كان بمصر . وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن ، وهو ثقة » والتوثيق هنا من الدارقطنى واضح أنه يريد به عبد الملك ... » . اهـ .

قُلْتُ : وهذا الوضوح الذى ظهر للشيخ – رحمه الله – غير واضح لأمرين :

● **الأول** : أن قول الدَّارقطنيّ « ... غريبٌ ، عن مغيرة ، وهو ثقة » فزعم الشيخ أن هذا التوثيق من الدارقطنى هو لعبد الملك بنْ مسلمة . وهو بعيد ، والأصل أن يعود الضمير إلى أقرب متعلق كما لا يخفى . فكأنه يريد أن يقول : هذا غريب عن مغيرة مع كونه ثقة .

● **الثانى** : أنهم لما ترجموا لعبد الملك لم يذكروا فيه توثيقًا قطُّ ، وسبق أن نقلت حاله قريبًا .

● **ثم وجه ثالث** : وهو إن سلمنا جدلًا أن الدارقطنى وثق عبد الملك ، فلا ينفعه هذا التوثيق أمام الجرح المفسر .

وقد قال ابن حبان فيما مضى :

« يروى عن أهل المدينة المناكير الكثيرة » .

وشيخه مغيرة بن عبد الرحمن مدنيٌّ .

وتابعه أبو معشر ، عن موسىٰ بن عقبة به .

أخرجه الدارقطنيُّ (١/ ١١٨) من طريق رجل عن أبى معشر .

قال الحافظ :

« فيه مبهمٌ ، وأبو معشر ضعيف » . =

....

= وله شاهدٌ من حديث جابر رضى الله عنه .

أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٤/ ٢٢) من طريق محمد بن الفضل بن عطية ، عن أبيه ، عن طاووس ، عن جابر مرفوعًا به .

ومن هذا الوجه :

أخرجه الدارقطنى (٢/ ٨٧) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٦/ ٢١٧٣) ولكن بلفظ :

« لا تقرأ النفساء ولا الحائض من القرآن شيئًا » .

قال ابنُ عدى :

« وهذا لا يروى إلا عن محمد بن الفضل ، عن أبيه ، عن طاووس » وسندُهُ ضعيفٌ جدًّا . ومحمد بن الفضل كذابٌ يضع الحديث .

١٥١ - « يَاعَلِيُّ ! فِيكَ مَثَلٌ مِنْ مَثَلِ عِيْسَى ، أَبْغَضَتْهُ الْيَهُوْدُ ، حَتَّى بَهَتُوا أُمَّهُ . وَأَحَبَّتْهُ النَّصَارَىٰ حَتَّى أَنْزَلُوْهُ الْمَنْزِلَ الَّذِى لَيْسَ بِهِ » .

---

١٥١ - مُنْكَرٌ .

أخرجه النسائىُّ فى « خصائص علىّ » (رقم ١٠٠ - بتحقيقى) ، وأحمد فى « فضائل الصحابة » (١٠٢٥ - ١٢٢١) ، وابنُهُ عبد الله فى « زوائد الفضائل » (١٠٨٧) ، وفى « زوائد المسند » (١/ ١٦٠) ، وفى « السُّنة » (١٢٦٣) ، والبخارىُّ فى « التاريخ » (٢/ ١/ ٢٨١ - ٢٨٢) ، وأبو يعلى (١/ ٤٠٦ - ٤٠٧) ، والبزَّار (٣/ ٢٠٢) ، وابنُ أبى عاصم فى « السُّنة » (١٠٠٤) ، والبلاذرى فى « أنساب الأشراف » (٢/ ١٢٠) ، وأبو سعيد بن الأعرابى فى « معجمه » (ج٢/ ق ١٥٢/ ١) ، والحاكم (٣/ ١٢٣) ، وابنُ الجوزى فى « الواهيات » (١/ ٢٢٧) ، وابن المغازلى فى « مناقب علىّ » (١٠٤) من طريق الحكم بن عبد الملك ، عن الحارث بن حصيرة ، عن أبى صادق ، عن ربيعة بن ناجذ ، عن علىٍّ مرفوعًا به .

قال الحاكم :

« صحيحُ الإسناد ، ولم يخرجاه » !!

فتعقبه الذهبىُّ بقوله :

« قلتُ : الحكمُ وهاه ابنُ معين » .

قُلْتُ : وجرحه عامتهم . وما وثقه سوى العجلىُّ - فيما أعلم - وهو متساهلٌ . فقول الشيخ أبى الأشبال رحمه الله فى « شرح المسند » (٢/ ٣٥٥) : « نرى تحسين حديثه » ، قولٌ لا يجرى على قواعد أهل الحديث . والله أعلم .

ولكن لم يتفرد به الحكم ، فتابعه محمد بن كثير الملائى ، ثنا الحارث به .

أخرجه البزَّار (٣/ ٢٠٢) ، وقال :

« لا نعلمه عن علىّ مرفوعًا ، إلا بهذا الإسناد » .

قُلْتُ : ومحمد بن كثير تركه الساجى . وضعّفه غيرُهُ .

....

= وقال البخاريُّ :
« منكر الحديث » .
وهذا جرحٌ شديدٌ عنده .
● **فهذه علَّةٌ .**
● **والثانية :**
ربيعة بن ناجذ ، قال الذهبيُّ فى « الميزان » .
« لا يكاد يُعرف » .
وقال فى « المغنى » :
« فيه جهالة » .
فكأنه لم يعتد بتوثيق ابن حبان والعجلى له ، لما عرف من تساهلهما أما الحافظ ، فقال فى « االتقريب » :
« ثقة » !!
وهذا تسامحٌ منه بلاشك .
وللحديث طريق آخر .
أخرجه ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢/ ١٢٢) ومن طريقه ابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (١/ ٢٢٧ - ٢٢٨).من طريق عيسى بن عبد الله ، قال : حدثنى أبى ، عن أبيه ، عن جدِّه على بن أبى طالب قال :
« جئت إلى رسول الله ﷺ يومًا ، فوجدته فى ملأ من قريش . فنظر إلىّ وقال : « يا على ! إنما مثلك فى هذه الأمة ، كمثل عيسى بن مريم ، أحبه قومٌ فأفرطوا فيه . وأبغضه قوم فأفرطوا فيه » . قال : فضحك الملأ الذين عنده وقالوا : انظروا كيف شبه ابن عمه بعيسى ؟!!. قال : ونزل القرآن :
﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّوْنَ ﴾ ٤٣/ ٥٧ .
قُلْتُ : وهذا كذبٌ ، قبَّح الله من افتراه . وآفته عيسى بن عبد الله هذا .=

....

= قال ابنُ حبان :
« يروى عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة . لا يحلّ الاحتجاج به . كأنه كان يهم ويخطىء حتى يجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه ، فبطل الاحتجاج بما يرويه لما وصفتُ ... ثم قال : هذه النسخة أكثرها معمولة » اهـ .
قُلْتُ : يعنى مكذوبة . والله أعلم .

١٥٢ - « انْطَلَقْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى أَتَيْنَا الكَعْبَةَ ، فَصعَدَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم عَلَى مِنْكَبِي (فَنَهضَ بِهِ عَلِيٌّ) ، فَلَمَّا رَأَى رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ضَعْفِي ، قَالَ لِي : « اجْلِسْ » . فَجَلَسْتُ . فَنَزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَجَلَسَ لِي ، وَقَالَ لِي : « اصْعَدْ عَلَى مِنْكَبِي » . فَصَعَدْتُ عَلَى مِنْكَبَيْهِ . فَنَهضَ بِي . فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : إِنَّهُ يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنِّي لَوْ شِئْتُ ، لَنِلْتُ أُفُقَ السَّمَاءِ . فَصَعَدْتُ عَلَى الكَعْبَةِ وَعَلَيْهَا تِمْثَالٌ مِنْ صفْرٍ ، أَوْ نُحَاسٍ . فَجَعَلْتُ أُعَالِجُهُ لِأُزِيلَهُ - يَمِيْنًا وشِمَالًا ، وَقُدَّامًا ، وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ، وَمِنْ خَلْفِهِ حَتَّى اسْتَمْكَنْتُ مِنْهُ . فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « اقْذِفْهُ » . فَقَذَفْتُ بِهِ ، فَكَسَرْتُهُ كَمَا يُكْسَرُ القَوَارِيْرُ ، ثُمَّ نَزَلْتُ ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَرَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَسْتَبِقُ حَتَّى تَوَارَيْنَا بِالبُيُوْتِ ، خَشْيَةَ أَنْ يَلْقَانَا أَحَدٌ » .

---

١٥٢ - مُنْكَرٌ .

أخرجه النسائيُّ فى « الخصائص » (١١٩) ، وأحمد (١/ ٨٤/ ٦٤٤) ، وابن جرير فى « تهذيب الآثار » (ص ٢٣٧ - مسند عليّ) من طريق أسباط ابن محمد ، ثنا نعيم بن حكيم المدائني ، قال : حدثنا أبو مريم ، قال : قال عليُّ بنُ أبى طالب .... فذكره .

وقد رواه عن نُعيم بن حكيم جماعة ، منهم :

١ - شبابة بن سوار ، عن نُعيم .

أخرجه الحاكم (٢/ ٣٦٦ - ٣٦٧) وقال :

« صحيحُ الإسناد » !!

فتعقبه الذهبيُّ :

« قلتُ : إسنادُهُ نظيف ، ومتنه منكرٌ » !!

وهو متعقبٌ فى بعض قوله - كما يأتى إن شاء الله .

٢ - عبد الله بن داود ، عن نعيم .

أخرجه عبد الله بن أحمد فى « زوائد المسند » (١/ ١٥١) ، وابن جرير =

....

= فى « التهذيب » (ص ٢٣٦ – مسند علىّ) ، والحاكم (٣/ ٥) ، والخطيب فى « التاريخ » (١٣/ ٣٠٢) ، وفى « الموضح » (٢/ ٤٣٢) .

٣ – عبيد الله بن موسىٰ ، عن نُعيم .

أخرجه ابن جرير (٢٣٧) ، وأبو يعلى (٢٥١/ ١) ، والبزار (ج ٣/ رقم ٢٤٠١) .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، والمتنُ غريبٌ جدًّا .

فأما نُعيم بن حكيم ، فهو وإن كان صدوقًا لكن ضعّفه ابنُ معين فى رواية ، وقال النسائىُّ : « ليس بالقوىّ » .

وقال الأزدىُّ :

« أحاديثُهُ مناكيرُ » .

ولم يتابعه أحدٌ فيما أعلم . فيتوقف فيما يتفرد به .

وأما أبو مريم : فهو الثقفى المدائنى مجهولًا كما قال الدارقطنى ، ووافقه الحافظ فى « التقريب » . ولم يوثقه النسائى ، وإنما وثق أبا مريم الحنفى ، وهذا غيرالثقفى ، ولم يفرق بينهما الذهبىُّ فقال : « ثقة » !!

ولعله لذلك – أيضًا – قال الهيثمىُّ (٦ / ٢٣) :

« رجال الجميع ثقات » .

والصواب التفريق بينهما .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى « منهاج السُّنة » (٣/ ٧) :

« وهذا الحديث – إن صحَّ – فليس فيه شىءٌ من خصائص الأئمة ، ولا خصائص علىٍّ . فإن النبى ﷺ كان يصلى وهو حامل أمامة بنت أبى العاص على منكبه ، وإذا قام حملها ، وإذا سجد وضعها . وكان إذا سجد جاء الحَسَنُ ، فارتحله ، ويقولُ : إن ابنى ارتحلنى ، وكان يقبل زبيبة الحسن . فإذا كان يحمل الطفل والطفلة لم يكن حمله لعلىٍّ ما يوجب أن يكون ذلك من =

:...

= خصائصه ، وإنما حمله لعجز عليٍّ عن حمله . فهذا يدخل في مناقب رسول الله ﷺ . وفضيلة من يحمل النبى ﷺ أعظم من فضيلة من يحمله النبيُّ ﷺ ، كما حمله يوم أحد من حمله من الصحابة ، مثل طلحة بن عبيد ، فإن هذا نفع النبيَّ ﷺ ، وذاك نفعه النبيُّ ﷺ . ومعلوم أن نفعه بالنفس والمال ، أعظم من انتفاع الإنسان بنفس النبيِّ ﷺ وماله » . اهـ .

١٥٣ - « يَا بُنَيَّةُ ! لَكِ رِقَّةُ الوَلَدِ ، وَعَلِيٌّ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْكِ » .

---

١٥٣ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١١/ رقم ١١٠٦٣) قال :

حدثنا عبد الرحمٰن بن خلاد الدورقىّ ، ثنا ملحان بن سليمان الدورقى ، ثنا عبد الله بن داود الخريبى ، ثنا الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباسٍ قال : دخل رسولُ الله ﷺ على علىٍّ وفاطمة ، وهما يضحكان ، فلما رأيا النبى ﷺ سكتا ، فقال لهما النبىُّ ﷺ : « مالكما كنتما تضحكان ، فلما رأيتمانى سكتما ؟! فبادرت فاطمة فقالت : بأبى أنت يا رسول الله !، قال هذا : أنا أحبُّ إلى رسول الله ﷺ منك ؟!. فتبسم رسول الله ﷺ وقال : « يا بنية !.... الحديث » .

قال الهيثمىُّ (٩/ ٢٠٢) :

« رجاله رجالُ الصحيح » !!

قُلْتُ : لا ، وشيخ الطبرانى وشيخه ليسا من رجال الصحيح ، بل لم أقف لأحدهما على ترجمة .

ثم فى الإسناد عنعنة الأعمش .

وله شاهدٌ من حديث علىّ بن أبى طالب رضى الله عنه .

أخرجه النسائىُّ فى « الخصائص » (١٤٢) ، وأحمد (١/ ٨٠) ، وابنه فى « زوائده على فضائل الصحابة » (١٠٧٦) ، وابنُ معين فى « حديثه » (ج ٢/ ق ٨٠/ ٢) ، وابنُ أبى عاصم فى « الآحاد والمثانى » (٣٢٥/ ٢) ، وسعيد ابن منصور فى « سننه » (٣/ ١/ ١١٤) ، والحميدىُّ (٣٨) ، والكلاباذى فى « مفتاح المعانى » (١/ ١٢٩/ ١) مختصرًا ، من طريق سفيان بن عيينة ، عن ابن أبى نجيح ، عن أبيه ، عن رجل ، عن علىٍّ رضى اللهُ عنه ، قال أردتُ أن أخطب إلى رسول الله ﷺ ابنته ، ثم ذكرتُ أنه لا شىء لى ، فذكرتُ عائدته ، وفضله ، فخطبتُها . فقال لى : هل عندك شىءٌ تعطيها إياه ؟ قلتُ :=

= لا . قال : « فأين درعك الحطمية التى أعطيتُكها يوم كذا وكذا » ؟.
قلت : هى عندى . قال : « فأْتِ بها » . قال : فجئتُ بها فأعطيته إياها ، فزوجنيها . فلما أدخلها علىَّ ، قال : « لا تحدثا شيئًا حتى آتيكما » ، وعلينا كساءٌ أو قطيفةٌ . فلما رأيناه تخشخشنا . فقال : « مكانكما » . فدعا بإناءٍ فيه ماءٌ ، ثم رشه علينا . فقلتُ : يا رسول الله ! أهى أحبُّ إليك أم أنا ؟!!
قال : « هى أحبُّ إلىَّ منك ، وأنت أعزُّ علىَّ منها » .

وهذا سياق الحميدى . وهو عند بعضهم مختصرٌ .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وعبد الله بن أبى نجيح كان يدلس ، ولم يصرح بالتحديث ، ثم جهالة الراوى عن علىٍّ .

وللجزء الأول منه شاهدٌ من حديث ابن عباس رضى اللهُ عنهما .

أخرجه أبو داود (٢١٢٥) ، والنسائىُّ (٦/ ١٢٩ - ١٣٠) ، والبيهقىُّ (٧/ ٢٣٤ ، ٢٥٢) (١٠/ ٢٦٩) ، والخطيب (٤/ ١٩٣) من طريق أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : لما تزوج علىٌّ فاطمة قال له رسولُ الله ﷺ : « أعطها شيئًا » قلتُ : ما عندى من شيء . قال : « فأين درعك الحُطمية » ؟ قلت : هى عندى قال : « فأعطها إياه » وسندُهُ صحيحٌ .

١٥٤ - « المُتِمُّ الصَّلَاةَ فِى السَّفَرِ ، كَالمُفْطِرِ فِى الحَضَرِ » .

---

١٥٤ - بَاطِلٌ .

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (٣/ ١٦٢) ، ومن طريقه ابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » من طريق عمر بن سعيد ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعًا ... فذكره .

قال العقيليُّ :

« عمر بن سعيد مجهولٌ بالنقل ، وحديثُهُ غيرُ محفوظٍ ، وليس فى هذا المتن شيءٌ يثبت . فإنما روى هذا الحديث بأن : « الصائم فى السفر كالمفطر فى الحضر » ، فخالف هذا أيضًا لفظ الحديث على ضعف الرواية فيه ، وقد روى عن النبى ﷺ بإسنادٍ يثبُتُ أنه سُئل عن الصوم فى السفر ، فقال : « إن شئت فصُمْ ، وإن شئت فأفطر » . اهـ .

[وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم ، وقد خرَّجتُهُ فى « غوث المكدود » (٣٩٧)] .

وأخرجه الدارقطنيُّ فى « الأفراد » ، وعنه ابنُ الجوزى فى « الواهيات » من طريق أحمد بن محمد بن المغلس ، ثنا أبو همام ، قال : حدثنى بقية بنُ الوليد ، عن أبى يحيى المدنى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعًا . فذكره .

قال ابنُ الجوزىّ :

« هذا حديثٌ لا يصحُّ . قال العقيليُّ : تفرد به بقية ، عن أبى يحيى . ثم إن ابن المغلس كذَّابٌ » اهـ .

١٥٥ - « لَا يَحِقُّ العَبْدُ حَقَّ صَرِيْحِ الإِيْمَانِ ، حَتَّى يُحِبَّ لِلّٰهِ تَعَالَى ، وَيُبْغِضَ لِلّٰهِ . فَإِذَا أَحَبَّ لِلّٰهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَأَبْغَضَ لِلّٰهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، فَقَدِ اسْتَحَقَّ الوَلَاءَ مِنَ اللهِ ، وَإِنَّ أَوْلِيَائِي مِنْ عِبَادِي ، وَأَحِبَّائِي مِنْ خَلْقِي الَّذِيْنَ يُذْكَرُوْنَ بِذِكْرِي ، وَأُذْكَرُ بِذِكْرِهِمْ » .

---

١٥٥ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٠) حدثنا الهيثم بن خارجة - قال عبد الرحمن[١] : وسمعتُه أنا من الهيثم -، ثنا رشدين بن سعد ، عن عبد الله بن الوليد ، عن أبي منصور مولى الأنصار ، عن عمرو بن الجموح مرفوعًا .. فذكره .

وعزاه الهيثمي فى « المجمع » (١/ ٨٩) للطبرانىّ فى « الكبير » ، والسيوطىُّ فى « الدر المنثور » (٣/ ٣١٠) للحكيم الترمذى من حديث عمرو بن الجموح ..

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، مسلسلٌ بالعلل :

الأولى : ضعف رشدين بن سعد .

ضعّفهُ ابنُ معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائىُّ وغيرُهُم .

وضعّفهُ أحمد فى رواية ، وقال مرة : « لا بأس به فى أحاديث الرقائق » وهذا يدلُّ على أنه ليس بعمدة عنده .

الثانية : عبد الله بن الوليد ، هو ابن قيس بن الأخرم .

ضعّفه الدارقطنى ، فقال :

« لا يعتبر بحديثه » .

وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٧/ ١١) !!

الثالثة : أبو منصور ، مولى الأنصار مجهول كما يُعلم من ترجمته فى « التعجيل » (١٤٠٥) .

الرابعة : أنه لم يلق عمرو بن الجموح كما قال البخارىّ ، وأيّده الحافظ .

ولذا قال الهيثمىُّ :

« وفيه رشدين بن سعد ، وهو منقطع ضعيفٌ » .

---

(١) كذا فى (المسند) وصوابه عندى : « قال أبو عبد الرحمن » وهو عبد الله بن أحمد فحاصله أن هذا الحديث سمعه عبد الله من أبيه ، ومن شيخ أبيه أيضًا .

١٥٦ - « لَا يَكْمُلُ الإِيْمَانُ بِاللهِ ، حَتَّى يَكُوْنَ فِيْهِ خَمْسُ خِصَالٍ : التَّوَكُّلُ عَلَى اللهِ ، والتَّفْوِيْضُ إِلَى اللهِ ، وَالتَّسْلِيْمُ لِأَمْرِ اللهِ ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ اللهِ ، وَالصَّبْرُ عَلَى بَلَاءِ اللهِ . إِنَّهُ مَنْ أَحَبَّ لِلهِ ، وَأَبْغَضَ لِلهِ ، وأَعْطَى لِلهِ ، وَمَنَعَ لِلهِ ، فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الإِيْمَانَ » .

---

١٥٦ - ضَعِيْفٌ جِدًّا .

أخرجه الخطيب فى « التاريخ » (٩/ ٤٤٤) وعنه ابن الجوزى فى « الموضوعات » (١/ ١٣٦) ، من طريق أبى القاسم زيد بن رفاعة الهاشمى ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا عبد الله بن المعتز ، حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن رجل ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا فذكره .

قال الخطيب :

« هذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد ، وابن المعتز لم يكن وُلد فى وقت عفان ابن مسلم ، فضلًا عن أن يكون سمع منه ، وأراه من صنعة زيد بن رفاعة ، فإنه كان يضع الحديث » اهـ .

ولجزئه الأول طريق آخر عن ابن عمر ، مرفوعًا .

أخرجه البزَّار (ج ١/ رقم ٢٩) من طريق سعيد بن سنان ، عن أبى الزاهرية ، عن كثير بن مرة ، عن ابن عمر مرفوعًا : « خمسٌ من الإيمان ، من لم يكن فيه شيءٌ منه ، فلا إيمان له : التسليم لأمر الله ، والرضا بقضاء الله ، والتفويض إلى أمر الله ، والتوكل على الله ، والصبر عند الصدمة الأولى ..... الحديث » .

قال البزَّار :

« علَّتُهُ سعيدُ بنُ سنان .

قُلْتُ : وسندُهُ واهٍ .

وسعيد بن سنان ضعّفه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم .

وقال البخارىُّ ومسلم وابنُ حبان ، وأحمد بن صالح .

« منكر الحديث » . =

....

= وتركه النسائىُّ ، بل اتهمه الدارقطنىُّ بوضع الحديث .

وقال ابنُ معين :

« لا يعتبر بحديثه » .

أما آخر الحديث : « أنه من أحبَّ لله ..... الخ » فهو صحيحٌ ، وله شواهدُ منها :

١ – عن أبى أمامة ، رضى اللهُ عنه مرفوعًا :

« من أحبَّ لله ، وأبغض لله ، وأعطى لله ، ومنع لله ، فقد استكمل الإيمان » .

أخرجه أبو داود (٤٦٨١) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٨/ رقم ٧٦١٣ ، ٧٧٣٧ ، ٧٧٣٨) ، والبيهقىُّ فى « الاعتقاد » (١٧٨ – ١٧٩) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١٣/ ٥٤) ، والشجرىُّ فى « الآمالى » (٢/ ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٥٢) من طريق يحيى بن الحارث ، عن القاسم بن عبد الرحمٰن ، عن أبى أمامة مرفوعًا به .

وهذا سندٌ حسنٌ لأجل القاسم بن عبد الرحمٰن .

٢ – عن معاذ بن أنس مرفوعًا بنحوه وفيه : « وأنكح لله » .

أخرجه الترمذىُّ (٢٥٢١) ، وأحمد (٣/ ٤٤٠) ، والحاكم (٢/ ١٦٤) من طريق أبى مرحوم ، عبد الرحيم بن ميمون ، عن سهل بن معاذ بن أنس ، عن أبيه به .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ » .

قُلْتُ : يعنى لأجل شواهده .

وأبو مرحوم يُضعَّفُ من قبل حفظه . وسهل بن معاذ ضعّفه ابن معين وابن حبان ، ووثقه العجلىُّ . فمثله يقوى فى الشواهد .

ومع ذلك يقولُ الحاكم : =

....

= « صحيحٌ على شرط الشيخين » !! والغريب أن يوافقه الذهبيُّ !! فسبحان من لا يضلُّ ولا ينسى .

وقد رواه زبَّان بن فائد ، عن سهل بن معاذ به .

أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٨) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج ٢٠/ رقم ٤١٢) من طريق ابن لهيعة ، عن زبَّان به .

وسندُهُ ضعيف لأجل ابن لهيعة ، وزبّان . وتقدم الكلام فى سهل بن معاذ .

٣ - عن ابن مسعود ، رضى اللهُ عنه ، مرفوعًا :

« أوثق عرى الإيمان ، الحب فى الله ، والبغضُ فى الله » .

أخرجه الطيالسيُّ (٣٧٨) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج ١٠/ رقم ١٠٥٣١) ، وفى « الصغير » (١/ ٢٢٣ - ٢٢٤) ، والحاكم (٢/ ٤٨٠) من طريق الصعق بن حزن ، عن عقيل بن يحيى ، عن أبى إسحق الهمْدانى ، عن سويد بن غفلة ، عن ابن مسعود وساق حديثًا طويلًا .

قال الطبرانى :

« لم يروه عن أبى إسحق إلا عقيل ، تفرد به الصعق » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » !!

فتعقبه الذهبيُّ :

« قلتُ : ليس بصحيح ، فإن الصعق وإن كان موثقًا فإن شيخه منكر الحديث ، قاله البخاريُّ » .

قُلْتُ : وأبو إسحق : هو السبيعى ، مدلسٌ ، وكان اختلط .

ولكن أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٠/ رقم ١٠٣٥٧) من طريق بكير بن معروف ، عن مقاتل بن حيان ، عن القاسم بن عبد الرحمٰن ، عن أبيه عبد الله بن مسعود مرفوعًا بنحوه . =

....

= قال الهيثميُّ (٧/ ٢٦٠ - ٢٦١) :

« رواه الطبرانيُّ بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح ، غير بكير بن معروف . وثقه أحمد وغيرُهُ ، وفيه ضعفٌ » .

فهذا يصلح فى الشواهد والمتابعات .

وله شاهد من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه .

أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٦) ، والطيالسيُّ (٧٤٧) ، وابنُ أبى شيبة فى « الإيمان » (١١٠) ، وابنُ قدامة فى « المتحابين فى الله » (رقم ٥) من طريق ليث بن أبى سليم ، عن عمرو بن مرة ، عن معاوية بن سويد بن مقرن ، عن البراء بن عازب مرفوعًا بنحوه .

قال العراقى فى « المغنى » (٢/ ١٥٧) :

« فيه ليث بن أبى سليم ، مختلفٌ فيه » .

وفى الباب عن أبى ذر رضى الله عنه .

أخرجه أبو داود (٤٥٩٩) ، وأحمد (٥/ ١٤٦) بسندٍ ضعيف .

وجملة القول : أن آخر الحديث صحيح لأجل هذه الشواهد . والله أعلم .

١٥٧ - « لَا يُغَرَّمُ صَاحِبُ سَرِقَةٍ ، إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الحَدُّ » .

---

١٥٧ - مُنْكَرٌ .

أخرجه النسائىُّ (٨/ ٩٢ - ٩٣) والطبرانى فى « الأوسط » - كما فى « نصب الراية » (٣/ ٣٧٦) -، والدُّولابىُّ فى « الكنى » (٢/ ١٣٩) ، والدارقطنىُّ (٣/ ١٨٢) ، والبيهقىُّ (٨/ ٢٧٧) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (٨/ ٣٢٢) من طريق المفضل بن فضالة ، ن يونس بن يزيد ، عن سعد بن إبراهيم ، حدثنى أخى المسور بن إبراهيم ، عن عبد الرحمٰن بن عوف مرفوعًا به .

قال النسائىُّ :

« هذا مرسلٌ ، وليس بثابتٍ » .

وقال الطبرانىُّ :

« لا يروى عن عبد الرحمٰن بن عوف ، إلَّا بهذا الإسناد ، وهو غير متصل ؛ لأن المسور لم يسمِ من جدِّه بد الرحمٰن » وكذا قال البزَّارُ .

وقال أبو حاتم :

« هذا حديثٌ منكرٌ ، ومسور لم يلق عبد الرحمٰن ، وهو مرسلٌ أيضًا » .

ذكرهُ ولدُهُ فى « العلل » (١/ ٤٥٢/ ١٣٥٧) .

وقال الدارقطنىُّ :

« المسور لم يدرك عبد الرحمٰن بن عوف ، فإن صحَّ إسنادُهُ فهو مرسل ، وسعد بن إبراهيم مجهولٌ » .

قال ابن القطان :

« وصدق فيما قال » ، ثم قال :

« وفيه مع الانقطاع بين المسور وجدِّه عبد الرحمٰن بن عوف ، انقطاع آخرٌ ، بين المفضل ويونس[1] ، فقد رواه إسحاق بن الفرات عن المفضل بن فضالة ، فجعل فيه الزهرىّ ، بين يونس بن يزيد وسعد بن إبراهيم . قال : وفيه مع =

---

(١) كذا قال ! والصواب أن يقول : « الانقطاع بين يونس وسعد بن إبراهيم » .

....

= ذلك الجهل بحال المسور ، فإنه لا يُعرف له حالٌ » اهـ .

قُلْتُ : وقد اختلف فيه عن المفضل بن فضالة اختلافًا كثيرًا .

● فرواه سعيد بن كثير بن عفير – عنه ، عن يونس بن يزيد ، عن سعد ابن إبراهيم ، حدثنى أخى المسور ، عن أبيه ، عن عبد الرحمٰن بن عوف به .

أخرجه ابن جرير فى « تهذيب الآثار » ، ومن طريقه ابنُ عبد البر فى « التمهيد » – كما فى « الجوهر النقى » (٨/ ٢٧٧) لابن التركمانى .

ولكن قال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ١/ ق ١١٣/ ١) :

« ولا يثبتُ هذا القول » .

يعنى لا يثبت ذكر والد المسور فى الإسناد .

● ورواه إسحق بن الفرات ، عن المفضل ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهرىّ ، عن سعد بن إبراهيم ، عن المسور بن مخرمة[1] ، عن عبد الرحمٰن ابن عوف به .

أخرجه الدارقطنىُّ (٣/ ١٨٣) وقال :

« هذا وهمٌ من وجوهٍ عدة » .

وقال فى « العلل » :

« ولا يصحُّ هذا القول » .

« وفى هذا ردٌّ على ابن القطان فى إثبات الانقطاع بين يونس وسعد بن إبراهيم بمثل هذا السند .

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » :

« وقال ابنُ لهيعة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن المسور بن مخرمة ، عن النبى ﷺ =

---

(١) كذا وقع فى « سنن الدارقطنى » والصواب : « المسور بن إبراهيم » .

....

= ، ولا يصحُّ هذا ، وهو مضطربٌ غيرُ ثابت » اهـ .
وقال البيهقيُّ :
« فإن كان سعد هذا ابن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف ، فلا نعرف بالتواريخ له أخًا معروفًا بالرواية يقال له المسور . ولا يثبتُ للمسورالذى ينسب إليه سعد بن محمد بن المسور بن إبراهيم سماعٌ من جدِّه عبد الرحمٰن بن عوف رضى الله عنه ، ولا رؤية ، فهو منقطعٌ .... » .
فتعقبه ابن التركمانى بقوله :
« قلتُ : فى كتاب ابن أبى حاتم : مسور بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف أخو سعد وصالح ابنى إبراهيم روى عن عبد الرحمٰن بن عوف مرسلًا ، روى عنه أخوه سعد بن إبراهيم . سمعتُ أبى يقول ذلك » . وذكر ذلك صاحب الكمال .... فظهر بهذا أن سعدًا هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف ، وأنه لا وجه لترديد البيهقى .... » . اهـ .
قُلْتُ : وكلامُ ابن التركمانى – رحمه الله – متجهٌ ، لكنْ لى نظرٌ وذلك أن البيهقى قال : « لا نعرف له أخًا معروفًا بالرواية » ، وهذا القول حقٌّ ، فإن المسور ، وإن كان أخًا لسعد بن إبراهيم لكنه غير معروف بالرواية كما يُعلم من قول الدارقطنى : « مجهول » وكذا قول ابن القطان . وقد ترجم له ابنُ أبى حاتم (٤/ ١/ ٢٩٨) فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا . فهو مجهولُ الحال .
وحاصل القول أن هذا الحديث لا يصحُّ للاضطراب فى سنده ، ثم للانقطاع الذى فيه . والله أعلم .

١٥٨ - « سُئِلَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ الَّذِيْنَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُوْنَ ﴾ ، قَالَ : إِضَاعَةُ الوَقْتِ » .

---

١٥٨ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه البزَّارُ (ج ١/ رقم ٣٩٢) وابنُ أبى حاتم فى « العلل » (١/ ١٨٧/ ٥٣٦) ، وابنُ جرير فى « تفسيره » (٣٠/ ٣١١) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (٣/ ٣٧٧) ، والدُّولابيُّ فى « الكنى » (٢/ ٥٨) ، والبيهقىُّ (٢/ ٢١٤ ، ٢١٥) والطبرانى فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (٧/ ١٤٣) -، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٢/ ٢٤٦) من طرق عن عكرمة بن إبراهيم ، ثنا عبد الملك ابن عمير ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبى وقاص .... فذكره .

قال البزَّارُ :

« لا نعلم أحدًا أسنده إلَّا عكرمةُ ، وهو لينُ الحديث ، وقد رواه الثقات الحفاظ عن عبد الملك عن مصعب بن سعد ، عن أبيه موقوفًا » . وقال أبو زرعة : « هذا خطأ والصحيحُ موقوفٌ » .

قال العقيليُّ :

« الموقوف أولى » .

قُلْتُ : وهذا حديثٌ ضعيفٌ ، وله علَّتان .

الأولى : ضعف عكرمة بن إبراهيم .

ضعّفه النسائىُّ ، وابنُ حبان .

وقال ابنُ معين وأبو داود :

« ليس بشىء » .

وقال العقيليُّ :

« فى حفظه اضطرابٌ » .

العلة الثانية : أن عكرمة بن إبراهيم خولف فيه . =

....

= فقد أخرجه ابنُ جرير (٣٠/ ٣١١) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ٢/ رقم ٧٠٤ ، ٧٠٥) والعقيليُّ ، والبيهقىُّ (٢/ ٢١٤) من طريق عاصم بن بهدلة ، عن مصعب بن سعد ، قال : قلتُ لأبى : يا أبتاه ! أرأيت قوله : ﴿ الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ أسهوُ أحدنا فى صلاته ، حديث نفسه ؟!! قال سعد : أو ليس كلنا يفعل ذلك ؟! ولكن الساهى عن صلاته الذى يصليها لغير وقتها ، فذلك الساهى عنها .

قُلْتُ : وسندُهُ حسن كما قال الهيثمىُّ (١/ ٣٢٥) .

وقد رواه مع عاصم بن بهدلة جماعة منهم طلحة بن مصرف ، وسماك بن حرب ، وموسى الجهنى . كل هؤلاء رووه عن مصعب بن سعد موقوفًا فروايتهم أرجح بغير شك .

فالصواب أن الحديث موقوف .

وهو الذى صوّبه الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ١/ ق ١١٦/ ١) . والله أعلم .

١٥٩ - « لَا يَبُوْلَنّ أَحَدُكُمْ فِي الْجُحْرِ » . قِيْلَ لِقَتَادَةَ : مَا تَكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الجُحْرِ ؟ قَاْلَ : يُقَاْلُ إِنَّهَا مَسَاكِنُ الجِنِّ » .

---

١٥٩ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه أبو داود (١/ ٥١ - عون) ، والنسائىُّ (١/ ٣٣ - ٣٤) ، وأحمد (٥/ ٨٢) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣٤) ، والحاكم (١/ ١٨٦) ، والبيهقىُّ (١/ ٩٩) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/ ٣٨٥) من طريق معاذ ابن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن عبد الله بن سرجس ، مرفوعًا فذكره .

قال الحاكم :

« هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : لا ، فقد ذكر ابنُ أبى حاتم عن أحمد بن حنبل ، قال : « ما أعلم قتادة روى عن أحدٍ من الصحابة غير أنسٍ . قيل : فابن سرجس ؟ فكأنه لم يره سماعًا » .

وخالف فى ذلك أبو زرعة ، وأبو حاتم - كما فى « المراسيل » (ص - ١٧٥) .

قال أبو حاتم :

« لم يلق أحدًا من الصحابة ، غير أنس ، وابن سرجس » .

وأفاد الحافظ فى « التلخيص » (١/ ١١٦) أنه صحح سماع قتادة من ابن سرجس : علىُّ بن المدينى ، وابن خزيمة ، وابن السكن . وهو اختيار الحافظ العراق - كما فى « زهر الربى » (١/ ٣٣) -، أما الحاكم ، فقد اختلف رأيُهُ .

فقال فى « علوم الحديث » (ص - ١١١) :

« لم يسمع من صحابىٌّ غير أنس » .

ثم قال فى « المستدرك » عقب تخريجه لهذا الحديث :

« ولعلّ متوهمًا يتوهمُ أنَّ قتادة لم يذكر سماعًا من عبد الله بن سرجس وليس هذا بمستبعد [الأصل : بمستبدع] ، فقد سمع قتادة من جماعة من الصحابة لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول ، وقد احتج مسلم بحديث عاصم ،=

....

= عن عبد الله بن سرجس . وهو من ساكنى البصرة » اهـ .

قُلْتُ : الذى يظهرُ أن قتادة سمع من ابن سرجس فى الجملة ، فقد كانا متعاصرين كما يُفهم من كلام أبى حاتم السابق . ولكن قتادة مدلسٌ كما قال غيرُ واحدٍ ، حتى قال ابن جرير فى مواضع من « تهذيب الآثار » أنه مشهور بالتدليس عندهم .

وقد تقرر فى الأصول أن المدلس إذا عنعن عن شيخ له ، لا يرتاب أحدٌ فى أنه يروى عنه ، فإنه لا يقبل منه ، لاحتمال أنه دلسه عنه ، فكيف إذا كان فى سماعه من شيخه اختلافٌ ؟!!

١٦٠ - « كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ أَعْلَىٰ الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ » .

---

١٦٠ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أبو داود (١/ ٢٨٠ - ٢٨١ عون) ، والترمذىُّ (٩٧) ، وابنُ ماجة (٥٥٠) ، وأحمد (٤/ ٢٥١) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٨٤) ، والدارقطنىُّ (١/ ١٩٥) ، والبيهقىُّ (١/ ٢٩٠) من طريق الوليد بن مسلم ، عن ثور بن يزيد ، عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة ... فذكره .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ معلولٌ » .

قُلْتُ : قد ذكروا له عللًا أربعةً :

- **الأولى** : أن ثور بن يزيد ، لم يسمعه من رجاء بن حيوة .
- **الثانية** : أنه مرسلٌ .
- **الثالثة** : أن الوليد بن مسلم مدلسٌ وقد عنعنه .
- **الرابعة** : أن كاتب المغيرة مجهولٌ لا يُعرفُ ..
- **فأما العلةُ الأولى** :

فأجاب عنها ابنُ القيم فى « تهذيب سنن أبى داود » ، وابنُ التركمانى فى « الجوهر النقى » ، وحاصل جوابهما أن الدارقطنى أخرج فى « سننه » من طريق داود بن رشيد ، حدثنا الوليدُ بن مسلم ، عن ثور بن يزيد ، حدثنا رجاء بن حيوة ... فصرح ثور بالتحديث عن رجاء ، فزالت العلَّةُ . وتابعهما الشيخُ أبو الأشبال - رحم الله الجميع - فى « شرح الترمذىّ » (١/ ١٦٤) .

قُلْتُ : وفيما ذهبوا إليه نظرٌ .

فقد رواه البيهقىُّ (١/ ٢٩٠ - ٢٩١) عن أحمد بن عبيد الصفار ، وهذا فى « مسنده » ، من طريق أحمد بن يحيى الحُلْوانى ، عن داود بن رشيد ،=

....

= فقال : « عن رجاء » ، ولم يقل « حدثنا رجاء » .
قال الحافظ فى « التلخيص » (١/ ١٦٠) :
« فهذا اختلافٌ على داود ، يمنع القول بصحة وصله ، مع ما تقدَّم فى كلام الأئمة » اهـ .
يؤيدُهُ :
أن عبد الله بن المبارك خالف الوليد بن مسلم فى وصله .
فأخرجه عبد الله بن أحمد فى « كتاب العلل » ، وابنُ حزم فى « المحلى » (٢/ ١١٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدى ، عن ابن المبارك ، عن ثور ابن يزيد ، قال : حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة ، عن النبى ﷺ مرسلًا ، ليس فيه « المغيرة » .
هكذا روى ابنُ المبارك ، وهو ثقةٌ إمامٌ حجةٌ ، لا يرتاب أحدٌ فى تقديمه على الوليد بن مسلم .
وحاول الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله - أن يتقصى من ذلك ، فقال فى « شرح الترمذى » :
« الوليد بن مسلم كان ثقة ، حافظًا ، مُتقنًا ، فإن خالفه ابنُ المبارك فإنما زاد أحدهما على الآخر ، وزيادة الثقة مقبولة » اهـ .
قُلْتُ : هذا ليس من باب زيادة الثقة على الآخر ، بل من باب المخالفة . أما فى الإسناد :
فقد تفرد الوليد بوصله ، كما حكاه الترمذىُّ وغيرُهُ .
فإن قلت : بل تابعه إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى ، عن ثور مثله .
قلنا : ماأوهن ما تعلقت به . فإن إبراهيم متروك ، وقد كذبه بعض الأئمة .
ومما يُتعجب منه حقًّا أن أبا الأشبال - رحمه الله - يعتد بمثل هذه =

....

= المتابعة ، فيقولُ :

« إبراهيم بن أبى يحيى ضعّفهُ عامَّةُ المحدثين ، لأنه كان من أهل الأهواء ، بل رماه بعضُهُمْ بالكذب . لكن تلميذَهُ الشافعيَّ أعرفُ به !!. وفى « التهذيب » : قيل للربيع : ما حمل الشافعىّ أن يروى عنه ؟؟ قال : كان يقول : لأن يخر إبراهيم من بُعْدٍ ، أحبّ إليه من أن يكذب ، وكان ثقةً فى الحديث » .

قُلْتُ : هذا رأىُ الشيخ رحمه الله فى إبراهيم !، وهو رأى غريبٌ لا يجرى على أصول المحدثين .

ومن المعلوم : أن الجرح مقدمٌ على التعديل إن كان مفسرًا ، والجرح بالكذب من أعظم دوافع ترك الرواية عن المجروح . وإبراهيم هذا ، كذّبه يحيى القطان ، وابنُ معين . وتركه النسائىُّ وغيرُهُ .

ثم إنه مدنىٌّ . وقد سئل عنه مالك : أكان ثقةً ؟؟

قال : لا ، ولا ثقة فى دينه !!

وكثيرًا ما ينازع الشيخ خصومه فى مثل هذا ، فيقول : « مالك هو الحجة على أهل المدينة » .

وقد جئناك بقول مالك . ونزيدُ أيضًا :

قال بشر بن المفضل : « سألتُ فقهاء المدينة عنه ، فكلهم يقولون : كذاب ، أو نحو هذا » .

ولا يُعقل أن يُقدم قولُ الشافعى - رحمه الله على قول أهل الاختصاص ، لا سيما إن اتفقوا ، واجتماع المحدثين على الشىء يكون حجةً ، كما قال أبو حاتم - رحمه الله تعالى -.

فإن قيل : ما الحامل للشافعى على الرواية عنه ؟! .

أجاب ابنُ حبان فى « المجروحين » (١/ ١٠٧) بقوله :

« وأما الشافعىُّ فإنه كان يجالسُهُ فى حداثته ، ويحفظُ عنه حفظ الصبى ،=

= والحفظ فى الصغر ، كالنقش فى الحجر . فلما دخل مصر فى آخر عمره ، فأخذ يصنف الكتب المبسوطة ، احتاج إلى الأخبار ، ولم تكن معه كتبُهُ ، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه ، فمن أجله ما روى عنه ، وربما كنى عنه ولا يُسميه فى كتبه » . اهـ .

وبالجملة :

فإن متابعة إبراهيم للوليد بن مسلم ساقطةٌ لا يُفرح بها .

فإن قلت : قد تابعها محمد بن عيسى بن سميع ، عن ثور . بمثل حديث الوليد .

ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » .

قُلْتُ : أما محمد بن عيسى فصدوق ، ولكن فى حفظه مقالٌ .

قال ابنُ حبان :

« مستقيم الحديث إذا بيَّن السماع فى خبره » .

فيستفاد من قوله أنه كان مُدلِّسًا . وقد جزم بذلك الحافظُ فى « التقريب » . وقد رواه بالعنعنة .

هذا ما يتعلق بالإسناد ، وابنُ المبارك يترجح عليهم .

فإن قلت :

قد رواه ابنُ المبارك موصولًا كما رواه الوليد بن مسلم . فهذا إن لم يكن فيه ترجيحٌ لرواية الوليد ، فليس أقل من أن يكون اختلافًا على ابن المبارك ، تضعَّفُ به مخالفتُهُ .

قُلْتُ : هذا آخر سهمٍ فى جعبتكم ، وما أصبتم الرمية !!

فقد قال الأثرمُ :

« كان أحمد يُضعِّفُ هذا الحديث ويقولُ : ذكرتُه لعبد الرحمٰن بن مهدى ، فقال : عن ابن المبارك ، عن ثور ، حُدِّثتُ عن رجاء ، عن كاتب المغيرة . ولم يذكر « المغيرة » . قال أحمد : وكان حدثنى به نُعيم بنُ حماد ، حدثنى=

....

= به عن ابن المبارك كما حدثنى الوليد بن مسلم به عن ثور .

فقلتُ له : إنما يقول هذا الوليدُ . فأما ابنُ المبارك فيقولُ : « حُدِّثْتُ عن رجاء » ولا يذكر « المغيرة » . فقال لى نُعيم : هذا حديثى الذى أسأل عنه !! فأخرج إلىَّ كتابه القديم بخطٍّ عتيقٍ ، فإذا فيه ملحقٌ بين السطرين بخطٍّ ليس بالقديم : « عن المغيرة » . فأوقفتُهُ عليه ، وأخبرتُهُ أن هذه زيادة فى الإسناد لا أصل لها . فجعل يقولُ للناس بعدُ ، وأنا أسمع : اضربوا على هذا الحديث». اهـ .

ذكره الحافظُ فى « التلخيص » (١/ ١٥٩) .

أما من ناحية المتن :

فقد تضافرت الأحاديث الصحيحة على ذكر المسح على ظاهر الخُفِّ ، وليس على باطنه .

ومما يُشعر أن المسح على باطن الخُفِّ لم يكن معروفًا ، قولُ على بن أبى طالب رضى الله عنه :

« لو كان الدين بالرأى ، لكان باطنُ الخُفِّ أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيتُ رسول الله ﷺ يمسحُ على ظاهر خفيه » .

أخرجه أبو داود (١٦٢) ، والدارقطنىُّ (١/ ١٩٩) ، والبيهقىُّ (١/ ٢٩٢) ، وابنُ حزم فى « المحلى » (٢/ ١١١) ، وابنُ الجزرىّ فى « مناقب علىّ » (ق ٣٣/ ١) من طريق عبد خيرٍ ، عن علىّ .

وسندُهُ صحيحٌ ...

قال ابنُ القيم :

« والأحاديث الصحيحة كلها تُخالفُهُ » .

يعنى حديث مسح باطن الخُفِّ .

وقد قال البخارىُّ فى « التاريخ الأوسط » :

« ثنا محمد بن الصباح ، ثنا ابنُ أبى الزناد ، عن أبيه ، عن عروة بن الزبير ،=

= عن المغيرة : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحُ على خفيه ، ظاهرهما » .
قال البخاريُّ :
« وهذا أصحُّ من حديث رجاء ، عن كاتب المغيرة » . اهـ .
وقال ابنُ أبي حاتم في « العلل » (١ / ٥٤ / ١٣٥) :
« سمعتُ أبي يقول في حديث الوليد ، عن ثور بن يزيد ، عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة ، عن المغيرة .... فذكره .
فقال : « ليس بمحفوظٍ ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصحُّ » .
قُلْتُ : فظهر من كلام هذين الإمامين أن زيادة : « باطن الخُفِّ » منكرة ؛ لمخالفتها للأحاديث الصحيحة عن المغيرة ، وغيره في الاقتصار على ظاهر الخُفِّ فحسب . والله أعلم .
● **أمَّا العلَّةُ الثانية :**
فقد ذكروا أنه مرسلٌ . يعني أن كاتب المغيرة يرويه عن النبيِّ ﷺ ، ولم يدركه . وقد تقدم شيءٌ من هذا في كلام الإمام أحمد مع نعيم بن حماد .
وهذا ما رجحه البخاريُّ ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم .
فأما البخاريُّ ، فنقل ذلك الترمذي عنه ، وعن أبي زرعة ، فقال : « سألتُ أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقالا : ليس بصحيح ؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور ، عن رجاء بن حيوة ، قال : حدثت عن كاتب المغيرة مرسلٌ عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة » . اهـ .
وفي « علل الحديث » (١ / ٣٨ / ٧٨) لابن أبي حاتم أنه سأل أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا : « هذا أشبهُ » .
يعني عدم ذكر « المغيرة » .
● **أما العلَّةُ الثالثة :**
وهي أن الوليد بن مسلم عنعن الحديث . =

....

= **قُلْتُ** : نعم ، صرّح الوليد بالتحديث عن ثور عند أحمد وأبى داود ، ولكنه - أعنى الوليد - كان يدلسُ تدليس التسوية ، وهذا يقتضيه أن يُصرح فى كل طبقات السند ، ولم يفعل .

وقد قال الحافظُ فى « الفتح » (٢/ ٣١٨) فى تخريج حديث :

« وأخرجه أيضًا من رواية الوليد بن مسلم .... وصرّح بالتحديث فى جميع الإسناد » .

فبقيت العلَّةُ .

● **أمَّا العلَّةُ الرابعةُ :**

فهى جهالة كاتب المغيرة .

ذكر ذلك ابنُ حزمٍ فى « المحلى » (٢ / ١١٤) ، وقوله مردودٌ ؛ لأن كاتب المغيرة اسمه « ورَّاد » وهو مشهور ، وله أحاديث اتفق البخارىُّ ومسلم على ثلاثةٍ منها من روايته عن المغيرة .

وجملة القول :

أن هذا الحديث ضعَّفه جهابذة الحديث ونقادُهُ مثل البخارىّ وأبو حاتم ، وأحمد ، وأبو زرعة ، وأبو داود ، والترمذىُّ ، وغيرهم . فمن الناسُ بعدهم ؟!!

١٦١ - « أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللهِ تَعَالَى ، أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ ، وَأَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى اللهِ تَعَالَى سُرُوْرٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً ، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا ، أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوْعًا . وَلأَنْ أَمْشِي مَعَ أَخٍ فِي حَاجَةٍ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي هَذَا المَسْجِدِ - يَعْنِي مَسْجِدَ المَدِيْنَةِ - شَهْرًا . وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ ، سَتَرَ اللهُ عَوْرَتَهُ ، وَمَنْ كَظَمَ غَيْظَهُ ، وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُمْضِيَهُ أَمْضَاهُ ، مَلأَ اللهُ قَلْبَهُ رَجَاءً يَوْمَ القِيَامَةِ . وَمَنْ مَشَى مَعَ أَخِيْهِ فِي حَاجَةٍ حَتَّى يَتَهَيَّأَ لَهُ ، أَثْبَتَ اللهُ قَدَمَهُ يَوْمَ تَزُوْلُ الأَقْدَامُ » .

---

١٦١ - ضَعِيْفٌ ، وَفِي مَتْنِهِ نَكَارَةٌ .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج ١٢/ رقم ١٣٦٤٦) وفى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (٨/ ١٩٤) -، وفى « الصغير » (٢/ ٣٥) ، والشجريُّ فى « الآمالى » (٢ / ١٧٧) وابن حبان فى « المجروحين » (١/ ٣٦٠) مختصرًا من طريق عبد الرحمن بن قيس الضبىّ ، ثنا سكين بن سراج ، ثنا عمرو ابن دينار ، عن ابن عمر ، أن رجلًا جاء إلى النبى ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! أىُّ الناس أحبُّ إلى الله تعالى ؟ وأىُّ الأعمال أحب إلى الله تعالى ؟!. قال ... فذكره .

قال الطبرانىُّ :

« لم يروه عن عمرو بن دينار ، إلا سكين بن سراج ، ويقال : ابن أبى سراج البصرىّ ، تفرد به عبد الرحمن بن قيس » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ جدًّا .

أما عبد الرحمن بن قيس كذَّبه ابنُ مهدى . وقال صالحُ بن محمد : « كان يضع الحديث » . وتركه أحمد والنسائى .

وسكين بن سراج ، قال فيه ابنُ حبان :

« يروى الموضوعات عن الأثبات ، والملزقات عن الثقات » . وقال الهيثمىُّ : « ضعيف » !! =

....

= ولكن له طريق آخر .

أخرجه ابنُ أبى الدنيا فى « قضاء الحوائج » (٣٦) من طريق بكر بن خُنيس ، عن عبد الله بن دينار ، عن بعض أصحاب النبى ﷺ فذكره وفيه زيادة :

« وإن سوء الخلق يُفسد العمل ، كما يفسد الخل العسل » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وبكر بن خُنيس ضعّفه النسائىُّ ، وعمرو بن على ، ويعقوب بن شيبة وقال ابنُ معين فى رواية :

« ليس بشىءٍ » .

وتركه الدارقطنىُّ ، وابن خراش ، وأحمد بن صالح المصرى .

ولكن قال أبو حاتم :

« لا يبلغ به الترك » .

كما فى « الجرح والتعديل » (١/ ١/ ٣٨٤) .

وقال الحافظ :

« صدوق له أغلاط » .

وهذا تسامحٌ منه . لا سيما وقد قال فى « الفتح » (٩/ ٢٤٣) :

« ضعيفٌ » .

وهو الصواب .

ثم بعد كتابة ما تقدم بزمانٍ ، رأيتُ هذا الحديث فى « الصحيحة » (٩٠٦) لشيخنا حافظ الوقت ناصر الدين الألبانى . فرأيتُه خرّج من الطريقين المذكورين ، وقال عن الطريق الثانى :

« لكن جاء بإسنادٍ خيرٍ من هذا .... فذكره ثم قال : وهذا إسنادٌ حسنٌ ، فإن بكر بن خنيس صدوق له أغلاط كما قال الحافظ . وعبد الله بن دينار =

= ثقة من رجال الشيخين ، فثبت الحديث والحمد لله تعالى » .

قُلْتُ : كذا قال شيخنا حفظه الله تعالى !

والصواب أن الإسناد وإن كان خيرًا من الأول . فهو ضعيف ؛ لما ذكرتُه من حال بكر بن خنيس . وقد قدمت ما فى قول الحافظ وأنه تسامح فيه .

لا سيما وقد ضعّف شيخُنا بكر بن خنيس فى بعض تحقيقاته وانظر مثلًا « الصحيحة » (رقم ٤٩١) و « الضعيفة » (رقم ١١ ، ٨٢١ ، ١٢٩١) .

فلو جعلنا هذا الإسناد أصلًا – وهو ضعيف – والتمسنا له الشواهد المجدية لكان حسنًا ، أما وشاهده ساقط فإن الحديث يظل ضعيفًا .

وعليه فهذا الحديث يجب أن يكون من جملة الكتاب الآخر للشيخ ، وهو « الضعيفة » . والله أعلم .

١٦٢ - « لَمَّا أَتَى رَسُوْلُ اللهِ ﷺ أَبَا طَالِبٍ فِي مَرَضِهِ ، قَالَ لَهُ : يَاعَمّ ! قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، كَلِمَةً أَسْتَحِلُّ بِهَا لَكَ الشَّفَاعَةَ يَوْمَ القِيَامَةِ . قَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ! وَاللهِ لَوْلَا أَنْ تَكُونَ سُبَّةً عَلَيَّ وَعَلَى أَهْلِي مِنْ بَعْدِي ، يَرَوْنَ أَنِّي قُلْتُهَا جَزَعًا مِنَ المَوْتِ ، لَقُلْتُهَا ، لَا أَقُوْلُهَا إِلَّا لِأُسَرَّكَ بِهَا !! فَلَمَّا ثَقُلَ أَبُو طَالِبٍ رؤى يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ ، فَأَصْغَى إِلَيْهِ العَبَّاسُ فَسَمِعَ قَوْلَهُ ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : قَدْ قَالَ وَاللهِ الكَلِمَةَ الَّتِي سَأَلْتَهُ عَنْهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَمْ أَسْمَعْ » .

---

١٦٢ - بَاطِلٌ بِهَذَا السِّيَاقِ .

أخرجه ابنُ إسحق فى « السيرة » قال : حدثنى العباس بن عبد الله بن معبد ، عن بعض أهله ، عن ابن عباس ... فذكره . ومن طريقه أخرجه البيهقىُّ فى « الدلائل » (٢/ ٣٤٦) .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ لأجل الذى لم يُسم ، أما الحديث فهو باطل بهذا التمام . فإن أبا طالبٍ مات كافرًا بنص الأحاديث الصحيحة كما يأتى إن شاء الله تعالى .

[ثم رأيتُ الحافظ ابن كثير قال فى « السيرة النبوية » (٢/ ١٢٥) : « إن فى السند مبهمًا لا يُعرف حالُهُ ، وهو قوله : « عن بعض أهله » وهذا إبهام فى الاسم والحال ، ومثله يتوقف فيه لو انفرد » . اهـ وقال البيهقى : « هذا إسنادٌ منقطعٌ ، ولم يكن أسلم العباس فى ذلك الوقت » اهـ .

وقد رواه سعيد بن جبير ، عن ابن عباس فلم يذكر هذه الزيادة الباطلة . أخرجه النسائىُّ فى « التفسير » - كما فى « أطراف المزى » (٤/ ٤٥٦) ، والترمذىُّ (٣٢٣٢) ، وابن جرير فى « تفسيره » (٢٣/ ٧٩) ، والحاكم (٢/ ٤٣٢) ، والبيهقىُّ فى « الدلائل » (٢/ ٣٤٥) وفى « السنن » (٩/ ١٨٨) من طريق سفيان ، عن الأعمش ، ثنا يحيى بن عمارة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباسٍ قال : مرض أبو طالب ، فجاءته قريشٌ ، وجاءه النبىُّ ﷺ ، وعند أبى طالب مجلسُ رجلٍ ، فقام أبو جهل كى يمنعه ، وشكوه إلى أبى طالب . =

....

= فقال : يا ابن أخى ما تريد من قومك ؟!. قال : إنى أريد منهم كلمة واحدة تدين لهم بها العربُ ، وتؤدى إليهم العجمُ الجزية . قال : كلمةً واحدةً ؟!! قال : كلمةً واحدةً . قال : « يا عم ! يقولوا : لا إله إلا الله » . فقالوا : إلهًا واحدًا ، ؟!! ما سمعنا بهذا فى الملة الآخرة ، إن هذا إلا اختلاق . قال : فنزل فيهم القرآن : ﴿ ص والقرآن ذى الذكر * بل الذين كفروا فى عزةٍ وشقاق ... ﴾ إلى قوله : ﴿ ما سمعنا بهذا فى الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق ﴾ .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديث حسنٌ » .

وفى « تحفة الأشراف » :

« حسنٌ صحيحٌ » .

وقد اختلف عن الأعمش فى شيخه .

فرواه أبو أسامة ، عن الأعمش ، عن عباد بن جعفر ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به .

أخرجه أحمد (١/ ٣٦٢) ، وابنُ جرير (٢٣/ ٧٩) .

قُلْتُ : وهو اختلافُ تنوعٍ . ويحيى بن عمارة مجهول . لم يرو عنه غير الأعمش ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » وقد توبع وقال عبدُ بنُ حميد – كما عند الترمذى –: « يحيى بن عباد » .

وجزم البخارىُّ ويعقوب بن شيبة ، وابنُ حبان بأنه « يحيى بن عمارة » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ووافقه الذهبىُّ !! وليس كما قالا ، لما تقدم من حال يحيى ابن عمارة ، وإن كان الحديثُ صحيحًا . والله أعلم .

فثبت من هذا الحديث أن أبا طالب لم يقل الشهادة ، ويؤيدهُ أن ابن جرير زاد فى روايته : =

....

= « فلما خرجوا دعا رسولُ الله ﷺ عمه إلى قول : « لا إله إلا الله » فأبى ، وقال : بل على دين الأشياخ ! ونزلت ﴿ إنَّك لا تهدى من أحببت ﴾ .

أخرجه فى « تفسيره » (٢٣/ ٨٠ - ٨١) بسندٍ معضلٍ أو مرسلٍ ، وله شواهد تؤيده كما يأتى .

وأما الأحاديث التى ثبت فيها أن أبا طالب مات كافرًا فكثيرة منها :

١ - عن العباس بن عبد المطلب أنه قال : يا رسول الله ! هل نفعت أبا طالب بشىءٍ ، فإنه كان يحوطُك ويغضب لك ، قال : « نعم ، هو فى ضحضاحٍ من نارٍ ، ولولا أنا لكان فى الدرك الأسفل من النار » .

أخرجه البخارىُّ (٧/ ١٩٣ - فتح) ، ومسلم (٣٥٧) ، وأحمد (١/ ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠) ، والبيهقىُّ فى « الدلائل » (٢/ ٣٤٦) .

وهذه الرواية تبين بطلان ما نسب إلى العباس من أنه سمع أبا طالب يقول كلمة التوحيد . فلو كان سمع لما سأل النبى ﷺ هذا السؤال . وهذا واضحٌ جدًّا .

٢ - عن المسيب بن حزنٍ ، قال :

« لما حضرت أبا طالب الوفاةُ ، دخل عليه النبىُّ ﷺ وعنده أبو جهل ، وعبد الله بن أبى أمية . فقال النبىُّ ﷺ : أى عم ! قل لا إله إلا الله ، أُحاجُّ لك بها عند الله . فقال أبو جهل ، وعبد الله بن أبى أمية : يا أبا طالب ! أترغبُ عن ملة عبد المطلب ؟!! فقال النبىُّ ﷺ : « لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك » فنزلت ﴿ ما كان للنبى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحابُ الجحيم ﴾[1] التوبة . =

---

(١) [قال الحافظ فى « الإصابة » (٧/ ٢٣٨) : « فهذا هو الصحيح يردُّ الرواية التى ذكرها ابن إسحق ، إذ لو كان قال كلمة التوحيد ، ما نهى الله نبيه عن الاستغفار له »] اهـ .

....

= أخرجه البخاريُّ (٨/ ٣٤١ ، ٥٠٦ - فتح) ، ومسلم (٢٤/ ٣٩ - ٤٠) ، وأبو عوانة (١/ ١٤ - ١٥) ، والنسائى فى « المجتبى » (٤/ ٩٠ - ٩١) ، وفى « التفسير » - كما فى « الأطراف » (٨/ ٣٨٧) -، وأحمد (٥/ ٤٣٣) ، وابنُ حبان (ج ٢/ رقم ٩٧٨) ، والطحاويُّ فى « المشكل » (٣/ ١٨٧) ، وابنُ جرير فى « تفسيره » (١١/ ٣٠ - ٣١ و ٢٠/ ٥٩) ، وابنُ مندة فى « الإيمان » (٣٧) ، والبيهقىُّ فى « الدلائل » (٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٥/ ٥٥ - ٥٦) من طرق عن الزهرىّ ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبيه المسيب بن حزن به . وقد رواه عن الزهرى جماعة منهم معمر بن راشد ، وشعيب بن أبى حمزة ، ويونس بن يزيد فى آخرين .

وخالفهم سفيانُ بن حسين ، فرواه عن الزهرى ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبى هريرة به أخرجه الحاكم (٢/ ٣٣٥ - ٣٣٦) وقال : « صحيح الإسناد.» ووافقه الذهبىُّ !!

وسفيان بنُ حسين ثقةٌ إلا فى الزهرىّ ، وقد خالف أصحاب الزهرىّ الأثبات فجعله من « مسند أبى هريرة » بينما هو من « مسند المسيب بن حزن » .

٣ - عن أبى سعيد الخدرى قال :

« ذُكر عند رسول الله ﷺ عمُّهُ أبو طالب ، فقال : لعله تنفه شفاعتى يوم القيامة ، فيجعل فى ضحضاح من نارٍ ، يبلغ كعبيه ، يغلى منه دماغُهُ » .

أخرجه البخاريُّ (٧/ ١٩٣ - ١١/ ٤١٧ فتح) ، ومسلم (٣٦٠) ، وأحمد (٣/ ٩ ، ٥٠ ، ٥٥) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ٢/ رقم ١٣٦٠) ، وابن حبان (ج ٨/ رقم ٦٢٣٨) ، والبيهقىُّ فى « الدلائل » (٢/ ٣٤٧) من طريق يزيد بن الهاد ، عن عبد الله بن خياب ، عن أبى سعيد الخدرى به .

٤ - عن أبى هريرة ، قال :

« لما حضرت وفاةُ أبى طالب ، أتاه النبىُّ ﷺ ، فقال : ياعماهُ ، قل =

....

= لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة . فقال : لولا أن تعيرنى قريش ، يقولون : ما حمله عليها إلا جزعُهُ من الموت لأقررتُ عينك بها . فأنزل الله عز وجلَّ على نبيه ﷺ : ﴿ إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء وهو أعلمُ بالمهتدين ﴾ القصص/ ٥٦ .

أخرجه مسلم (٢٥/ ٤١ - ٤٢) وأبو عوانة (١/ ١٥) ، والترمذىُّ (٣١٨٨) ، وأحمد (٢/ ٤٣٤) ، وابنُ حبان (ج ٨/ رقم ٦٢٣٧) ، وابن جرير فى « تفسيره » (٢٠ / ٥٨) ، وابنُ مندة فى « الإيمان » (٣٨ ، ٣٩) والبيهقىُّ فى « الدلائل » (٢/ ٣٤٤ ، ٣٤٥) من طريق يزيد بن كيسان ، قال : حدثنى أبو حازم ، عن أبى هريرة ... فذكره .

[وعزاه ابن كثير فى « السيرة » (٢/ ١٢٧) للنسائى ، وهو وهمٌ ، ونسبه فى « تحفة الأشراف » المسلم والترمذىُّ فقط .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن كيسان » .

وقال ابنُ مندة :

« هذا حديث ثابتٌ صحيحٌ ، أخرجه الجماعة إلا البخارىَّ ، لم يخرج فى كتابه عن يزيد بن كيسان ، استغناءً بغيره » . اهـ .

قُلْتُ : وليس مقصود ابن مندة بـ « الجماعة » أصحاب الكتب الستة كما هو معروف لدى المتأخرين .

٥ - عن على بن أبى طالب ، رضى الله عنه قال :

« لما مات أبو طالب ، أتيتُ النبىَّ ﷺ ، فقُلْتُ : يا رسول الله ! إن عمك الشيخ الضال قد مات . فقال : اذهب فواره . فقلت : إنه مات مشركًا . فقال : اذهب فواره ، ولا تحدثنَّ شيئًا حتى تأتينى . قال : فواريتُهُ ، ثم أتيتُه ، فأمرنى فاغتسلتُ ، ثم دعا لى بدعواتٍ ، ما يسرنى أن لى بهن ما على =

= الأرض من شيءٍ » .
أخرجه أبو داود (٩/ ٣٢ - ٣٣ عون) ، والنسائىُّ (١/ ١١٠ و ٤/ ٧٩ - ٨٠) ، وفى « الخصائص » (رقم ١٤٣ - بتحقيقى) ، وأحمد (١/ ٩٧ ، ١٣١) ، والطيالسىُّ (١٢٠ ، ١٢٢) ، وابنُ أبى شيبة (٣/ ٢٦٩) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٥٥٠) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (١/ ٣٣٤ - ٣٣٥) ، وابنُ خزيمة كما فى « الإصابة » (٧ / ١١٤) - ، والبيهقىُّ فى « السنن » (١/ ٣٠٤) ، وفى « الدلائل » (٢/ ٣٤٨ ، ٣٤٩) ، والدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ١/ ق ١٣٩/ ٢) ، والخطيب فى « التلخيص » (٦٣٢/ ٢) من طرق عن أبى إسحق ، قال : ناجية بن كعب ، يُحَدِّثُ عن علىٍّ ... فذكره .

قُلْتُ : وهو حديثٌ صحيحٌ . وقد أعلَّهُ بعضُهُمْ بعدَّة عللٍ لا تثبتُ على النقد ، أجبتُ عنها تفصيلًا فى « جُنة المرتاب ، بنقد المغنى عن الحفظ والكتاب » (باب رقم ٢٥) .

وهذا الحديث صريح الدَّلالة فى أن أبا طالبٍ مات كافرًا .

٦ - حديث أنسٍ رضى الله فى ذكر إسلام أبى قحافة ؛ قال : « فلمَّا مدَّ يده يبايعه ، بكى أبو بكر . فقال النبىُّ ﷺ : ما يبكيك ؟ قال : لأن تكون يدُ عمك مكان يده ، ويُسْلِمُ ، ويقرُّ اللهُ عينك أحبُّ إلىَّ من أن يكون » .

أخرجه أبو يعلى فى « مسنده ، وعمر بن شبة فى « كتاب مكة » ، وأبو بشر سمويه فى « فوائده » من طريق محمد بن سلمة ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أنس به .

قال الحافظ فى « الإصابة » (٧/ ٢٣٨) :
« سندُهُ صحيحٌ » . =

= **قُلْتُ** :ومن هذا الوجه أخرجه :

أحمد (٣/ ١٦٠) ، والبزَّارُ (٣/ ٣٧٣ - ٣٧٤) ، وأبو يعلى (ج ٥/ رقم ٢٨٣١) ، وابنُ حبان (١٤٧٦) ، والحاكم (٣/ ٢٤٤ - ٢٤٥) فذكروا قصة إسلام أبى قحافة دون محل الشاهد .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » .

فقال الذهبىُّ : (خ) يعنى على شرط البخارىّ .

قُلْتُ : وهو وهمٌ منهما ، فإن محمد بن سلمة هو ابن عبد الله الباهلىّ لم يخرج له البخارىّ شيئًا ، فالحديث على شرط مسلمٍ وحده . والله أعلم .

قال الحافظُ فى « الإصابة » (٧/ ٢٤٠) :

« وأما قولُ أبى بكرٍ ، فمرادُهُ لأنا كنتُ أشدُّ فرحًا بإسلام أبى طالب منى بإسلام أبى - أى لو أسلم -. ويبين ذلك ما أخرجه أبو قرة موسى بن طارق ، عن موسىٰ بن عبيدة[1] ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : جاء أبو بكر بأبى قحافة يقوده يوم فتح مكة ، فقال رسول الله ﷺ : ألا تركت الشيخ حتى نأتيه ؟! قال أبو بكر : أردتُ أن يأجره الله ، والذى بعثك بالحق لأنا كنتُ أشد فرحًا بإسلام أبى طالب - لو كان أسلم - منى بأبى » .

ثم قال الحافظ (٧/ ٢٤١) :

« ونحن نرجو أن يدخل عبدُ المطلب وآل بيته فى جملة من يدخلها طائعًا فينجو ، لكن ورد فى أبى طالبٍ ما يدفع ذلك ... ثم ساق حديث العباس الفائت وقال : فهذا شأن من مات على الكفر ، فلو كان مات على التوحيد لنجا من النار أصلًا ، والأحاديث الصحيحة ، والأخبار المتكاثرة طافحة بذلك .. » . اهـ . =

(١) وموسى بن عبيدة هو الربذى وهو ضعيف .

....

= وقد استدلَّ بعضُ الروافض لنجاة أبى طالب بقول الله عز وجلَّ : ﴿ فالذين آمنوا به وعزَّروه ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ فقال : وقد عزَّره أبو طالب بما اشتهر وعُلم ونابذ قريشًا وعاداهم بسببه مما لا يدفعه أحدٌ من نقلة الأخبار ، فيكون من المفلحين » . اهـ .

قال الحافظ :

« وهذا مبلغهم من العلم !!، وإنا نُسلم أنه نصره ، وبالغ فى ذلك ، ولكنه لم يتبع النور الذى أنزل معه ، وهو الكتاب العزيز ، الداعى إلى التوحيد ، ولا يحصل الفلاح إلا بحصول ما رتب عليه من الصفات كلها » . اهـ .

وصدق الحافظ رحمه الله ورضى عنه .

٧ -- حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال :

« سئل رسول الله ﷺ ، وقيل له : هل نفعت أبا طالبٍ ؟! قال : « أخرجته من النار إلى ضحضاح منها » .

أخرجه البزَّار (ج ٤/ رقم ٣٤٧٢) قال : حدثنا عمرو ، ثنا أبى ، عن مجالد ، عن الشعبى ، عن جابر ... فذكره .

قال الحافظ ابن كثير فى « السيرة » (٢/ ١٢٨) :

« تفرد به البزَّارُ » .

وقال الحافظ الهيثمىُّ فى « المجمع » (١٠/ ٣٩٥) :

« فيه من لم أعرفه » .

قُلْتُ : كذا قال يرحمه اللهُ تعالى . وهو يعنى بذلك شيخ البزار وأباه . وإلا فباقى رجال السند لا يجهلهم الهيثمىّ .

وشيخ البزّار هو عمر بن إسماعيل بن مجالد كما نصّ على ذلك ابنُ كثير رحمه الله .

ووقع فى النسخة « عمرو بن إسماعيل » وهو خطأ ، صوابه ما أثبتَهُ ولعله =

= لذلك لم يعرفه الهيثمىُّ والله أعلم .

وعمر هذا ، كذبه ابنُ معين ، وتركه النسائىُّ والدارقطنىُّ واتهمه ابنُ عدى بسرقة الحديث .

وأبوه خيرٌ منه ، فقد وثقه ابن معين وضعّفه الدارقطنى ، ولينه النسائىّ .

ولذلك قال أبو زرعة : « هو وسط » .

ومجالد فيه مقالٌ .

فالسندُ واهٍ جدًّا لأجل شيخ البزّار .

والعمدة على الأحاديث السابقة ، وإنما ذكرتُ هذا تنبيهًا . والله المستعان .

وقد رأيتُ بعض المحترقين من غلاة الشيعة ، وهو الشيخ محمد باقر المحمودىّ جعل يدفع تهمة الكفر عن أبى طالب فى تعليقه على « خصائص علىّ » (ص ٢٦٦ - ٢٧٣) بأمور تضحك منها الثكلى ، فيأتى بالروايات التى لا خُطم لها ولا أزمَّة ، فيعارض بها الروايات الصحيحة ، مما يدلُّ على أنه جاهل ، وقد رأيتُ له كلامًا يُفسق فيه أبا بكر وعمر ، بل ويشتم منه تكفيرهما . ومع ذلك ينادى بعض الغافلين بالتقريب بين أهل السنة والشيعة .

وقد رأيتُ كتابًا لبعض غلاة الروافض سمَّاه : « أسنى المطالب فى نجاة أبى طالب » ملأه بالحشو ، والبهت والافتراء على أهل السُّنة ، وردُّه يحتاج إلى كتابٍ مستقل .

وحاصل الأمر أن الروايات الصحيحة نصت على كفر أبى طالب ، وعليه أهل السنة .

وقد ترجم له ابن عساكر فى « تاريخه » وصدر ترجمته بقوله : « قيل إنه أسلم ، ولا يصحُّ إسلامه » .

وقال الحافظ ابن كثير فى « السيرة » (٢/ ١٣٢) بعد أن تكلم على أن أبا طالب مات كافرًا ، قال :

« ولولا ما نهانا الله عنه من الاستغفار للمشركين ، لاستغفرنا لأبى طالب وترحمنا عليه » . اهـ .

١٦٣ - « صَلَاةٌ بِسِوَاكٍ ، خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةٍ بِغَيْرِ سِوَاكٍ » .

---

١٦٣ - بَاطِلٌ .

أخرجه أحمد (٦/ ٢٧٢) ، وابنُ خزيمة (١/ ٧١) ، والبزَّارُ (١/ ٢٤٤) ، والحاكم (١/ ١٤٦) ، والبيهقىُّ (١/ ٤٠) من طريق محمد بن إسحق ، قال : وذكر محمد بن مسلم الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعًا به .

قال البزار :

« لا نعلمُ أحدًا رواه بهذا اللَّفظ إلا ابنُ إسحق » .

وقال ابنُ خزيمة :

« أنا استثنيتُ صحة هذا الخبر ، لأنى أخاف أن يكون محمد بن إسحق لم يسمع من محمد بن مسلم ، وإنما دلسهُ عنه »[1] .

وقال البيهقىُّ :

« وهذا الحديث ، أحدُ ما يخاف أن يكون من تدليسات محمد بن إسحق بن يسار ، وأنه لم يسمعه من الزهرىّ » .

قُلْتُ : فعلَّةُ هذا الإسناد هى عنعنة ابن إسحق .

أما الحاكم فقال :

« صحيحٌ على شرط مسلم » ووافقه الذهبىُّ !!

وليس كما قالا ، بل هو وهم عجيبٌ منهما لا سيما الذهبىّ . فإن ابن إسحق لم يحتج به مسلم ، وقد نبه الذهبىُّ على هذا ، ثم نَسى . فسبحان من لا يضلُّ ولا ينسى .

قال النووى فى « المجموع » (١/ ٣٣١) :

« وأما حديث عائشة ، فضعيفٌ ، رواه البيهقىُّ من طرقٍ وضعَّفها كلَّها =

---

(١) [وقد شكك الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فى ثبوت التدليس على ابن إسحق ، بل نفاه نفيًا يكاد يكون صريحًا وقد ناقشته فى « طرح الأكنة عن وجوه الإعواز فى فقه السنة » وهو قيد الطبع] .

....

= وكذا ضعّفه غيرُهُ . وذكره الحاكمُ فى « المستدرك » وقال : هو صحيحٌ على شرط مسلم ، وأنكروا ذلك على الحاكم ، وهو معروفٌ عندهم بالتساهل فى التصحيح . وسببُ ضعفه أن مداره على ابن إسحق وهو مدلسٌ ، ولم يذكر سماعه . والمدلسُ إذا لم يذكر سماعه لا يُحتج به بلا خلاف كما هو مقررٌ لأهل الفن . وقوله إنه ليس على شرط مسلم ليس كذلك ، فإن محمد بن إسحق لم يرو له مسلمٌ شيئًا محتجًّا به ، وإنما روى له متابعةً . وقد عُلم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث أنهم يذكرون فى المتابعات من لا يُحتج به للتقوية ، لا للاحتجاج . ويكون اعتمادهم على الإسناد الأول ، وذلك شيءٌ مشهورٌ عندهم . والبيهقىُّ أتقنُ فى هذا الفن من شيخه الحاكم ، وقد ضعّفهُ . والله أعلم » . اهـ .

وتعقبه فى بعض ما قال ، صاحبُ « طرح التثريب » (٢/ ٦٥) فقال :
« قوله : والمدلسُ إذا لم يذكر سماعه .... الخ قال : وقوله : بلا خلاف ليس بجيدٍ ، بل فيه الخلاف فى الاحتجاج بالمرسل ، وأولى بالصحة لاحتمال عدم سقوط أحدٍ ، وممن صرّح بجريان الخلاف فيه ابنُ الصلاح . وغيره . والله أعلم . وضعّف يحيى بن معين أيضًا الحديث المذكور ، وقال : إنه باطلٌ » . اهـ .

وقال ابن مفلح فى « المبدع » (١/ ٩٩) :
« رواه الحاكم وصحّحه ، و قال : على شرط مسلم ، وهذا مما أُنكر عليه ، وضعّفه البيهقىُّ بسبب أن ابن إسحق مدلسٌ ولم يسمعه من الزهرىّ » . اهـ .

أما الصنعانىُّ فقال فى « العدّة » (١/ ٢٧٨) :
« وأخرجه الحاكم وقال : صحيحٌ على شرط مسلم ، وتُعقب بأن مسلمًا لم يخرج له – يعنى ابن إسحق – إلا فى المتابعات . قلت : على كل حالٍ ، وإن خرج عن رتبة الصحيح فإنه حسنٌ معمولٌ به . ويشهد له حديث جابر =

= مرفوعًا : « ركعتان بسواك ..... » أخرجه أبو نعيم بإسنادٍ حسنٍ كما قال المنذرىُّ . وأخرج أيضًا مثله موقوفًا على ابن عباس بإسنادٍ قال فيه الحافظ المنذرىّ : جيدٌ » . اهـ .
قُلْتُ : وهذا التعقيب يُستغرب من الصنعانى ؛ لأنه لم يأت عليه بدليلٍ سوى مجرد الدعوى . ومثله لا يقبل ، فلذلك لم يتعرض بالجواب عن العلة الحقيقية ، وهى عنعنة ابن إسحق . وإنما يُحسن حديث ابن إسحق إذا صرَّح بالتحديث ، وعليه استقر عمل كثيرٍ من الحفاظ ، والشواهد التى ذكرها أسانيدها معلولة كما قال الحافظ ابن حجر فى « التلخيص » (١/ ٦٧) . والمنذرىُّ رحمه الله نَفَسُهُ رخوٌ فى التصحيح كما علمتُهُ بأدلة كثيرةٍ بعد مطالعتى لكتابه « الترغيب والترهيب » .
وقال الشيخ عبد الرحمٰن البنا فى « الفتح الربانى » (١/ ٢٩٤) بعد ذكر تصحيح الحاكم :
« وحديث عائشة لم يتعقبه الذهبىُّ بشىءٍ فى تلخيصه على المستدرك ، فلو كان معلولًا لذكر علته » !! .
قُلْتُ : وهذا جوابٌ هزيلٌ ، وعذر الشيخ أنه لم يكن من أهل الفن ، وإلا فالذهبىُّ وقع فى كثير من الوهم فى تلخيصه على المستدرك ، علمتُ ذلك بعد دراستى لكتاب المستدرك ، مِمَّا قوى عندى الرغبة فى تتبع المواضع التى أخطأ فيها الحاكم ووافقه الذهبىّ ، فتجمع لدىّ حتى الآن أكثر من ألف موضع ، أودعتُها فى كتابى : « إتحاف الناقم بوهم الذهبى والحاكم » يسر الله إتمامه بخير . وله قصة ذكرتُها فى مقدمة الكتاب المشار إليه .
نعم ، توبع ابنُ إسحق .
تابعه معاوية بن يحيى ، عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعًا : « ركعتان بسواك ، أفضلُ من سبعين ركعةٍ بغير سواك » . =

....

= أخرجه أبو يعلى (٢٥٢ - زوائده) ، وبحشل فى « تاريخ واسط » (٢٠٠) ، وابنُ حبان فى « المجروحين » (٣/ ٥) ، والبزَّار (١/ ٢٤٥) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٦/ ٢٣٩٥) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (١/ ٣٣٦) .

قال البزَّارُ :

« لا نعلم رواه إلا معاوية » .

قُلْتُ : و هو ابن يحيى الصدفى .

قال ابنُ معين :

« هالكٌ ، ليس بشىءٍ » .

وضعّفه أبو حاتم ، والنسائىُّ ، والساجى وقال : « جدًّا » .

وقال أحمد :

« تركناه » .

وله طريقٌ آخر عن عائشة .

أخرجه البيهقىُّ (١/ ٤٠) من طريق محمد بن عمر ، ثنا عبد الله بن أبى يحيى الأسلمىّ ، عن أبى الأسود ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعًا : « الركعتان بعد السواك ، أحبُّ إلىَّ من سبعين ركعة قبل السواك » .

قال البيهقىُّ :

« الواقدىُّ ، لا يُحتجُّ به » .

قُلْتُ : لأنه متروك ، بل كذَّبه غيرُ واحدٍ .

قال الحافظ يردُّ على مُغْلْطاى :

« وقد تعصَّب مغلطاى للواقدىّ ، فنقل كلام من قواه ووثقه ، وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه ، وهم أكثر عددًا وأشدُّ إتقانًا ، وأقوى معرفةً به من الأولين . ومن جملة ما قواه به : أن الشافعىَّ روى عنه . وقد أسند البيهقىُّ عن الشافعىّ أنه كذَّبه . ولا يقال : فكيف روى عنه ؟! لأنا نقولُ : رواية =

....

= العدل ليست بمجردها توثيقًا ، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفى ، وثبت عنه أنه قال : ما رأيتُ أكذب منه » . اهـ .

قُلْتُ : ومع وضوح كلام الحافظ وقوته ، فقد ردَّ عليه التهانوى الحنفى فى « قواعده » (٣٤٧ - ٣٥٠) فقال :

« هذا ، ولم يتعصب مغلطاى للواقدىّ ، بل استعمل الإنصاف !! فإن الصحيح فى أمر الواقدىّ التوثيق !!. قال الشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد فى « الإمام » : جمع شيخُنا أبو الفتح الحافظ فى أول كتابه : « المغازى والسير » أقوال من ضعّفه ، ومن وثقه ، ورجح توثيقه ، وذكر الأجوبة عما قيل . وهذا يردُّ على النووى ، والذهبىّ قولهما : الواقدىّ ضعيفٌ باتفاقهم ، أو : استقر الإجماع على وهنه . وأين الإجماعُ من الاختلاف فى ترجيح توثيقه وتضعيفه ؟ ! » . اهـ .

وقال ابنُ الهُمام - وهو من أكابر محققى الأحناف -:

« الواقدىّ حسنُ الحديث عندنا » .

قُلْتُ : وهو ذهولٌ من هؤلاء الفضلاء عن القاعدة المقررة عند العلماء ، وهى أن الجرح مقدمٌ على التعديل إن كان مفسرًا ، وجرح الواقدىّ مفسرٌ وظاهر ، فقد كذَّبه أحمد بن حنبل ، والشافعىّ ، والنسائىّ ، وابنُ المدينى ، وأبو داود ، ومحمد بنُ بشار .

واتهمه أبو حاتم ، وابن راهويه ، بالوضع وكذا الساجى . وتركه أحمد ، وابن المبارك ، وابنُ نمير ، وإسماعيل بن زكريا ، والبخارىّ ، وأبو زرعة ، والعقيلىّ ، والدُّولابى وغيرُهُمْ .

وهذا هو الذى حدا بالنووى أن يقول :

« الواقدىّ ضعيفٌ باتفاقهم » .

والمقصود من عبارته باتفاق النقاد العارفين ، لأن الذين وثقوه لا يرقون =

....

= فى النقد إلى مستوى الجارحين .

فمن قيل فيه هذا كيف يقال : الراجح فيه التوثيق ؟!! أو : هو حسنُ الحديث عندنا !!

وهل هذا إلا قلبٌ للأصول ؟!

وقد قال الكوثرىُّ – وهو حنفىٌّ جلدٌ – فى « مقالاته » (٤١ – ٤٤) بعد ذكر حديث : « اتقوا خضراء الدِّمن .... » قال :

« انفرد به من كذَّبه جمهرة أئمة النقد بخطٍّ عريض . فقال النسائىُّ : الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله ﷺ أربعة : الواقدىُّ بالمدينة .. وقال البخارىُّ : قال أحمد : كذَّاب ..... ثم قال : وجرحُ هؤلاء مفسرٌ ، لا يحتمل أن يُحمل التكذيب فى كلامهم على ما يحتمل الوهم كما ترى ، وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع أو الضعف الشديد من حيث الصناعة الحديثية هو انفراد الكذاب ، أو المتهم بالكذب ، أو الفاحش الخطأ ، لا النظر إلى ما فى نفس الأمر ، لأنه غيبٌ ، فالعُمدةُ فى هذا الباب هى علم أحوال الرجال . واحتمال أن يصدق الكذاب فى هذه الرواية مثلًا ، احتمالٌ لم ينشأ من دليلٍ ، فيكون وهمًا منبوذًا .. » . اهـ .

قُلْتُ : وهذا تحقيقٌ حسنٌ ، ولكن الكوثرى لم يثبت عليه ، فقد رأيتُهُ وثق الواقدىَّ فى تعليقه على كتاب « شروط الأئمة » (ص ٣٧) !! وكان الكوثرىُّ مشهورًا بذلك .

قال الذهبىُّ فى « السير » (٩/ ٤٦٩) :

« وقد تقرر أن الواقدىَّ ضعيفٌ ، يُحتاج إليه فى الغزوات والتاريخ ، ونوردُ آثارهُ من غير احتجاج ، أمَّا فى الفرائض ، فلا ينبغى أن يُذكر . فهذه الكتب الستة ، ومسندُ أحمد ، وعامةُ من جمع فى الأحكام ، نراهم يترخصون فى إخراج أحاديث أناس ضعفاء ، بل ومتروكين ، ومع هذا لا يخرجون لمحمد =

....

= ابن عمر شيئًا . مع أن وزنه عندى أنه مع ضعفه يكتب حديثه ويروى ، لأنى لا أتهمه بالوضع . وقول من أهدره ، فيه مجازفة من بعض الوجوه ، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه ، كيزيد ، وأبى عبيد ، والصاغانى ، والحربى ، ومعن ، وتمام ، عشرة محدثين ، إذ قد انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجةٍ ، وأن حديثه فى عداد الواهى ، رحمه الله » . اهـ .

قُلْتُ : وقولُ الذهبىّ - رحمه اللهُ -: « ... مع ضعفه يكتب حديثه ويروى .... الخ » فيه نظر ، ولعل الدافع إلى هذا القول هو أن الواقدىّ كان واسع العلم فى المغازى كما صرّح الذهبىُّ فى مطلع كلامه ، فيحتاجُ إليه . ولكن كلام أئمة النقد لا يُساعد عليه . ثم كيف يكتب حديث الواقدى مع ضعفه الشديد ؟! والحاصل أنه لا يحتجُّ به إذا انفرد ، ولا يصلح أيضًا فى الشواهد ولا المتابعات . فعلى أىّ أساسٍ يُكتب حديثه ؟!

إلا أن يقال : يكتب حديثه على سبيل التعجب !!

وزعم الشيخ عبد الغنى عبد الخالق فى تعليقه على « مناقب الشافعى » لابن أبى حاتم (٢/ ٢٢٠) : « أن الإجماع استقر على وهن الواقدى كما قال الذهبىُّ ، ولكن فى غير السير والمغازى ، فهو فيها ثقةٌ بالإجماع » !!

ولا أدرى ما مستنده فى دعواه ؟ ولم أقف على كلام لأحد الأئمة أطلق فيه دعوى الإجماع .

نعم قال الذهبىُّ فى « السير » (٩/ ٤٥٤ - ٤٥٥) :

« وجمع فأوعىٰ ، وخلط الغث بالسمين ، والخرز بالدُّر الثمين ، فاطرحوه لذلك ، ومع هذا فلا يستغنى عنه فى المغازى ، وأيام الصحابة وأخبارهم » .

فكلام الذهبىِّ هذا فسره هو فيما نقلته عنه سابقًا وهو قولُهُ : « نورد آثاره من غير احتجاج » .

وليس فى هذا ما يفيد أنه ثقة فى المغازى والسير . =

....

= وحاصل البحث أن الواقدىَّ متروكٌ مع سعة علمه كما قال الحافظ فى « التقريب » .

وفى الباب عن ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه بحشل فى « تاريخ واسط » (٢٣٤) قال : ثنا الحسن بن راشد بن عبد ربه بن راشد ، قال : ثنا أبو راشد بن عبد ربه ، قال : ثنا نافع مولى ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ :

« صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك » .

قُلْتُ : والحسن بن راشد ، وأبوه لم أقف على حالهما . ولا أدرى هل ذكرهما السِّلفى فى سؤالاته لخميس الحوزى بشأن جماعة من أهل واسط أم لا ؟! فإن الكتاب ليس معى الآن . وعلى كل إن ثبتت ثقتهما فإن الحديث مرسل ضعيفٌ . والله أعلم .

وفى الباب عن جماعة من الصحابة ، وأحاديثهم كلُّها معلولة ، وراجع لذلك : « التلخيص الحبير » (١/ ٦٧) للحافظ .

أما معنى الحديث فإنه باطل ، إذ كيف تترجح صلاة المتسوك على غير المتسوك بسبعين ضعفًا ، مع أن السواك لا يعدو عن كونه مستحبًّا ؟!!

وقد طعن فى الحديث ابن معين ، والبزار ، وابنُ حبان ، والبيهقىُّ ، والعراقى ، وابنُ حجر .

والله أعلم .

١٦٤ - « الجَنَّةُ دَارُ الأَسْخِيَاءِ » .

---

١٦٤ - مُنكرٌ .

أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (١/ ١٩٠) ، وعنه ابنُ الجوزىّ فى « الموضوعات » (٢/ ١٨٥) ، والقضاعى فى « مسند الشهاب » (١١٧) ، عن الخرائطى ، وهذا فى « المكارم » (٦٠) ، من طريق جحدر ، ثنا بقية ، ثنا الأوزاعىّ ، عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعًا به .

قُلْتُ : وجحدر : هو أحمد بن عبد الرحمـٰن الكفرتوثى ، وهو ضعيفٌ يسرق الحديث كما قال ابنُ عدىّ .

وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » وقال :

« لم أر فى حديثه ما فى القلب منه إلا ما حدثناه زيدُ بن عبد العزيز .... » فذكر هذا الحديث ثم قال : « هذا حديثٌ منكرٌ » .

قال الحافظ فى « اللسان » (١/ ٢١١) :

« فكأنه ما عرفه ؛ لأنه سمَّاه عبد الله بن الحارث » .

[وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٣/ ١٢٨) : « ولم أجد من ترجم جحدر ابن عبد الله » وقد أخطأ الهيثمىُّ - رحمه الله - فى نسبه ، فلذلك لم يجده . والله أعلم] .

قال الذهبىُّ فى « الميزان » .

« وقد روى هذا عن بقية ، عن يوسف بن السفر ، عن الأوزاعىّ ، ويوسف ساقط . ورواه البابلُتِّى - وهو واه - عن الأوزاعىّ » .

قال السيوطى فى « اللآلىء » (٢/ ٩٦) :

« وقد توبع - يعنى جحدر - فرواه أبو الشيخ عن أبى التحريش أحمد بن عيسى الكلابى ، حدثنا محمد بن عوف ، عن بقية .. » .

قُلْتُ : وأبو التحريش هذا لم أقف له على ترجمة . وأخاف أن يكون مصحفًا .

=

....

= ثم رأيتُ الشيخ العلامة ذهبيَّ العصر المعلميَّ اليمانى – رحمه الله – قال فى تعليقه على « الفوائد المجموعة » (ص – ٨٠) :

« ولم أجد أبا الحريش ، ولا أدرى أبلا واسطةٍ رواه أبو الشيخ عنه ، أم بواسطةٍ . وقد يصح عن بقية : « عن الأوزاعىّ » ، فإن بقية يدلسُ عن كل أحدٍ . فأما : « بقية ، ثنا الأوزاعىّ » فهيهات . اهـ .

قُلْتُ: وحتى لو صرّح بقية بالتحديث عن الأوزاعى، فإن تدليسهُ لم يرتفع؛ لكونه كان يدلس تدليس التسوية كما حررتُهُ فى أول أحاديث الكتاب . ومدلس التسوية يجب أن يصرّح فى كل طبقات السند إلا فى صور ضيقة ، كأن يروى مدلسُ التسوية عن راوٍ له صحيفة ، مثل عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدِّه . فالمدلسُ بطبيعة الحال ليس مسؤولًا عن عنعنة شيخه ، فيكتفى أن يصرح بالتحديث عن شيخه فقط . والله أعلم .

وقد أسقط بقية رجلًا من الإسناد .

قال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ٥/ ق ٢٧/ ٢) :

« وخالفهما محمد بن مصفى ، فرواه عن بقية ، عن أبى الفيض ، عن الأوزاعىّ ، عن ابن شهاب ، عن عروة قال : قال رسول الله ﷺ .... ولا يصحُّ هذا الحديث » . اهـ .

وله شاهدٌ من حديث أنسٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ عدىّ (٦/ ٢٣٥٠) ومن طريقه ابنُ النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » قال : سمعتُ أبا جعفر ، شيخ سمعته ببغداد يعظ على رؤوس الناس يقول : ثنا محمد بن مسلمة ، ثنا موسىٰ الطويل ، عن أنسٍ مرفوعًا : « الجنة مأوى الأسخياء » ثلاثًا .

ثم قال :

« وهذه الأحاديث كلُّها مناكير لموسىٰ هذا » . اهـ . =

....

= وموسىٰ هذا : هو ابن عبد الله الطويل متهمٌ ، وقد روى عن أنسٍ أشياء موضوعة كما قال ابنُ حبان .

ومن أبشع ما افتراه قوله : « رأيتُ عائشة بالبصرة على جملٍ أوْرق فى هودج أخضر » !!

قال الذهبىُّ :

« انظر إلى هذا الحيوان المتهم ! كيف يقول فى حدود سنة مائتين أنه رأى عائشة ؟! فمن الذى يُصدقه ؟؟!

وله طريق آخر عن أنس ..

أخرجه الخطيب فى « البخلاء » (ص - ٥١) من طريق الدينورىّ ، حدثنا محمد بن المغيرة الجرمىّ ، حدثنا إبراهيم بن بكر الشيبانى ، حدثنا العلاء بن خالد القرشى ، حدثنا ثابت البنانى ، عن أنس مرفوعًا به .

قُلْتُ : وهذا سندٌ تالفٌ .

والدينورى هو عبد الله بن محمد بن وهب الحافظ ، تركه الدارقطنىُّ وقال : « كان يضع الحديث » . وكذبه عمر بن سهل ، واتهمه ابنُ عقدة ، وإبراهيم ابن بكر . متروك كما قال الدارقطنىُّ وغيره .

وقال أحمد : « أحاديثه موضوعة » .

والعلاء بن خالد القرشى قواه ابنُ حبان وكذَّبه أبو سلمة التبوذكى .

١٦٥ - « مَا عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللهِ عَلَى عَبْدٍ ، إِلَّا عَظُمَتْ مُؤْنَةُ النَّاسِ عَلَيْهِ ، فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ تِلْكَ المُؤْنَةَ ، فَقَدْ عَرَّضَ النِّعْمَةَ لِلزَّوَالِ » .

---

١٦٥ - ضَعِيفٌ ...

أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (١/ ١٧٨) وأبو يعلى - كما فى « كشف الخفا » (٢/ ٢٦٦) -، وابنُ حبان فى « الضعفاء » (١/ ١٤٢) ، والخطيب فى « التاريخ » (٥/ ١٨١ - ١٨٢) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٢/ ٥١٧ - ٥١٨) من طريق أحمد بن معدان ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد ابن معدان ، عن معاذ بن جبل مرفوعًا فذكره .

قال ابنُ عدىّ :

« هذا الحديث يروى من وجوهٍ ، وكلها غير محفوظةٍ ، وأحمد بن معدان هذا ، لا أعرفُ له غير هذا الحديث » .

وقال ابنُ حبان :

« أحمد بن معدان شيخٌ ، يروى عن ثور بن يزيد الأوابد التى لا يجوز الاحتجاج بمن يروى مثلها .... ثم قال : وهذا مارواه عن ثور إلا واهيان ، ضعيفان : أحمد بن معدان ، وابن عُلاثة » .

قُلْتُ : وحديث ابن علاثة أخرجه ابن حبان أيضًا فى ترجمته (٢/ ٢٨٠) قال : أخبرنا الحسن بن سفيان ، قال : حدثنا عمرو بن الحصين ، قال : حدثنا ابنُ علاثة به .

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا .

وعمرو بن الحصين تركه الدارقطنىُّ ، وكَذَّبه الخطيبُ . أما محمد بن علاثة فليس واهيًا كما قال ابن حبان وإن تركه الدارقطنىُّ ، واتهمه الأزدىّ بالكذب .

وقد ردّ الخطيب على الأزدىّ ، فقال :

« أفرط الأزدىُّ ، وأحسبُهُ رُفعت إليه روايات عمرو بن الحصين عنه فكذبوه =

= لأجلها ، وإنما الآفة من ابن الحصين فإنه كذّاب ، وأما ابن علاثة فقد وصفه يحيى بن معين بالثقة .... ولم أحفظ لأحدٍ من الأئمة خلاف ما وصفه به يحيى » . اهـ .

قُلْتُ : بل قال فيه البخاريّ :

« فى حفظه نظر » .

وقال أبو حاتم :

« يكتب حديثه ولا يُحتجُّ به » .

وحاصل البحث فى ابن علاثة أنه صدوق فى حفظه ضعفٌ .

فآفة الإسناد من جهة عمرو بن الحصين . ولذا قال أبو حاتم :

« حديثٌ باطلٌ » . نقله عنه العراقى فى « المغنى » (٣/ ٢٤٥) .

وله شاهدٌ من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ١١٩/ ٢) ، وعنه ابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٢/ ٥١٨) من طريق عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عطية ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعًا :

« أيما عبدٍ أنعم الله عليه نعمة فأسبغها ، ثم جعل إليه شيئًا من حوائج الناس ، فتبرم بها ، كان قد عرَّض تلك النعمة للزوال » .

قال العقيليُّ :

« عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عطية ، عن ابن جريج ، مجهولٌ بنقل الحديث ، ولا يتابع على هذا ..... وفى هذا الباب أحاديث متقاربةٌ فى الضعف ، ليس منها شيء يثبت » . اهـ .

قُلْتُ : وابنُ جريج مدلسٌ ، وقد عنعَنَهُ .

فقول المنذرىّ فى « الترغيب » (٣/ ٢٥١) ، والهيثميِّ فى « المجمع » (٨/ ١٩٢) ، « إسنادُهُ جيدٌ » ليس بجيدٍ إلا أن يكون طريق الطبرانى فى =

....

= « الأوسط » بخلاف هذا ، فإن كان كذلك ففى القلب شىءٌ من حكمهما لما عرفتُ عنهما من التساهل فى النقد . والله أعلم .

وشاهدٌ آخر من حديث عائشة رضى الله عنها .

أخرجه ابنُ أبى الدُّنيا فى « قضاء الحوائج » (ص – ٨٢) من طريق الحارث ابن محمد التميمى ، ذكر عمرو بن الصلت خالى ، عن سعيد بن أبى سعيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعًا بلفظ حديث الباب .

قُلْتُ : والحارث : هو ابن أبى أسامة صاحب المسند ، وهو صدوق ، وعمرو ابن الصلت ، لعله المترجم فى « الجرح والتعديل » (٣/ ١/ ٢٤١) ولم يترجح لدىّ . فإن يكُنْهُ ، فهو صدوق ، وسعيد بن أبى سعيد : هو الزبيدىّ .

قال ابنُ عدىّ :

« أحاديثه ليست محفوظة » .

وقال الذهبىُّ :

« لا يُعرف ، وأحاديثُهُ ساقطةٌ » .

وشاهدٌ آخر من حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » و « الأوسط » ، وابنُ أبى الدنيا فى « قضاء الحوائج » (٧٤) من طريق محمد بن حسان السمتى ، نا أبو عثمان عبد الله ابن زيد الكلبى ، ذكر الأوزاعىّ ، عن عبدة بن أبى لبابة ، عن ابن عمر مرفوعًا : « إن لله قومًا يختصهم بالنعم لمنافع العباد ، ويقرها فيهم ما بذلوها ، فإن منعوها نزعها منهم ، فحولها إلى غيرهم » .

قال المنذرىُّ :

« لو قيل بتحسين سنده لكان ممكنًا » !!

قُلْتُ : لا ، ومحمد بن حسان قال أبو حاتم والدارقطنىّ :

« ليس بالقوىّ » . =

....

= وقال ابن معين :

« لا بأس به » .

وشيخه عبد الله بن زيد ضعّفه الأزدىُّ .

وكذا قال الهيثمىُّ (٨/ ١٩٥) .

فإن كان مقصد المنذرىِّ أنه حسن فى الشواهد والمتابعات ، لعله يحتمل ، ولكن أين الشواهد المجدية ، أو المتابعات القوية ؟!!

وشاهدٌ رابعٌ ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

أخرجه الخرائطى فى « المكارم » (٨٩) قال : حدثنا على بن حرب الطائى ، حدثنا حلبس بن محمد ، حدثنا ابنُ جريج ، عن عطاء ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه مرفوعًا : « ما أنعم الله على عبدٍ نعمةً ، إلا كثرت مؤنة الناس عليه ، فإن لم يتحمل مؤنهم ، عرض تلك النعمة لزوالها » .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ جدًّا .

قال الحافظ العراقى فى « المغنى » (٣/ ٢٤٥) :

« إسنادُهُ منقطعٌ ، وحلبس بن محمد أحد المتروكين » .

١٦٦ - « لَا تَسُبُّوا البَرَاغِيْثَ ، فَنِعْمَ الدَّابَةُ تُوْقِظُكُمْ لِذِكْرِ اللهِ » قَالَ عَلِيٌّ : فَبِتْنَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ مُتَهَجِّدِيْنَ » .

---

١٦٦ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (٨/ ٧٨) -، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ٨٠/ ١) ، ومن طريقه ابنُ الجوزيِّ فى « الواهيات » (٢/ ٧١٣) من طريق سعد بن طريف ، عن الأصبغ بن نباتة ، عن عليّ بن أبى طالبٍ ، قال : بينما نحن مع رسول الله ﷺ ، فآذتنا البراغيثُ ، فسببناها ! فقال رسول الله ﷺ : « لا تسبوا .... الحديث » .

قال العقيليُّ :

لا يثبت عن النبيِّ ﷺ فى البراغيث شيءٌ » .

قُلْتُ : وهذا السند ساقطٌ جدًّا .

وسعد بن طريف تالف ، وقد أجمعوا على ضعفه والإعراض عن حديثه . بل اتهمه ابنُ حبان بالوضع .

والأصبغ بن نباتة مثله أيضًا .

قال ابنُ معين :

« ليس بثقةٍ » .

وتركه النسائيُّ وابنُ حبان .

بل كذبه أبو بكر بن عياش .

وله شاهدٌ من حديث أنسٍ رضى الله عنه ، هو خيرٌ من الأول لكنه منكرٌ .

أخرجه البخاريُّ فى « الأدب المفرد » (١٢٣٧) ، والبزار (٢/ ٤٣٤) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ٥/ رقم ٢٩٥٩) ، والطبرانيُّ فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (٨/ ٧٧) -، والحكيم الترمذيُّ فى « نوادر الأصول » (٧٠/ ٢) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ٨٧/ ٢) ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٣/ ١٢٥٧ - ١٢٥٨) ، وابنُ حبان فى « المجروحين » (١/ ٣٥٠) ، والسُّلمى =

....

= فى «طبقات الصوفية» (ص – ١٨١) من طريق سويد بن إبراهيم أبى حاتم ، عن قتادة ، عن أنسٍ أن رجلًا سبَّ برغوثًا عند النبىِّ ﷺ فقال : « لا تسبَّهُ فإنه أيقظ نبيًّا من الأنبياء للصلاة » .

قال العقيلىُّ :

« لا يصحُّ فى البراغيثِ عن النبى ﷺ شىءٌ » .

قُلْتُ : وسند هذا الحديث ضعيفٌ .

وعلَّتُهُ سويد بن إبراهيم .

قال الساجى :

« حدث عن قتادة بحديثٍ منكرٍ » .

فلعله يعنى هذا .

وقال ابنُ عدىّ :

« حديثه فى قتادة ليس بذاك » .

وقال ابنُ معين والبزار :

« لا بأس به » .

وقال أبو زرعة :

« ليس بقوىٍّ ، وحديثُهُ حديث أهل الصدق » .

وأسرف فيه ابنُ حبان كما قال الذهبىُّ (٢/ ٢٤٧) .

قُلْتُ : فحاصلُ الكلام فيه أنه صدوق ، فى حديثه عن قتادة ضعف ، وهذا الحديث من روايته عن قتادة .

ولكنه توبع .

قال ابنُ عدىّ :

« وقد حدَّث به عن قتادة ، عن أنس – كما حدَّث سويدُ : سعيدُ بنُ بشير »

وكذا قال البزَّارُ . =

....

= ولكن سعيد بن بشير ضعيفٌ فى قتادة خاصةً .
قال محمد بن عبد الله بن نمير ، والساجى :
« حدَّث عن قتادة بمناكير » .
وقال البزار وابنُ عدى :
« لا بأس به » .
وقال أبو حاتم وأبو زرعة :
« محله الصدق عندنا » .
فحالهُ مثل حال سويد بن إبراهيم ، وكلاهما يروى عن قتادة المناكير .
وخلاصة البحث أن الحديث ضعيفٌ . والله أعلم .

١٦٧ - « نَجَاءُ أَوَّلِ هَذِهِ الأُمَّةِ بِالْيَقِينِ وَالزُّهْدِ ، وَيَهْلِكُ آخِرُهَا بِالبُخْلِ وَالأَمَلِ » .

---

١٦٧ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ أبي الدنيا فى « اليقين » (ق ١/ ٢) ، وابن شاهين فى « الترغيب » (ق ١٨/ ٢) ، وابنُ لال - كما فى « الفيض » (٦/ ٢٨٢) -، من طريق سلمة بن شبيب ، ثنا مروان بن محمد ، عن ابن لهيعة ، عن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعًا به .

قال المُناوى فى « الفيض » :

« قال العلائى : هو من حديث ابن لهيعة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدِّه . وابنُ لهيعة لا يُحتج به » .

قُلْتُ : وابنُ لهيعة مع كون حديثه هنا من رواية مروان بن محمد عنه ، وليس من القدماء ، فإنه رواه بالعنعنة ، وكان يدلسُ .

قال عبد الرحمن بن مهدى :

« كتب إلىَّ ابنُ لهيعة كتابًا فيه حديث عمرو بن شعيب ، فقرأته على ابن المبارك ، فأخرجه إلىَّ ابنُ المبارك من كتابه عن ابن لهيعة قال : أخبرنى إسحق ابن أبى فروة ، عن عمرو بن شعيب » . اهـ .

قُلْتُ : فأسقط ابن لهيعة ابن أبى فروة ، وهو متروك ، ورواه عن عمرو بن شعيب .

١٦٨ - « مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِى إِلَّا ضَعْفُ اليَقِيْنِ » .

---

١٦٨ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه البخاريُّ فى « الكبير » (٣/ ١/ ٢٦٤) ، والطبرانى فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (١/ ١٠٧) -، وابنُ أبى الدنيا فى « اليقين » (ق ٢/ ١) ، والبيهقىُّ فى « شعب الإيمان » ، من طريق عبد الله بن وهب ، عن سعيد بن أبى أيوب ، عن عبد الرحمٰن بن بزرج ، أنه سمع أبا هريرة ... فذكره مرفوعًا .

قال الهيثمىُّ :

« رجاله ثقات » !!

قُلْتُ : كيف ؟! وعبد الرحمٰن بن بزرج ترجمه البخارىّ ، وكذا ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٢/ ٢/ ٢١٦) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا . فهو مجهول الحال . والله أعلم .

١٦٩ - « مَنْ أُهْدِيَتْ لَهُ هَدِيَّةٌ وَمَعَهُ قَوْمٌ جُلُوسٌ ، فَهُمْ شُرَكَاؤُهُ فِيْهَا » .

---

١٦٩ - مُنْكَرٌ .

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ١٣٠/ ١) ، وابن الجوزىّ فى « الموضوعات » (٣/ ٩٢) من طريق عبد السلام بن عبد القدوس ، قال : حدثنى ابنُ جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعًا به .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ ، وله علّتان :

● **الأولى** : عنعنة ابن جريج .

● **الثانية** : ضعف عبد السلام هذا .

قال العقيليُّ :

« لا يُتابع على شيءٍ من حديثه ، وليس ممن يُقيم الحديث » .

وقال ابنُ حبان (٢/ ١٥٠) :

« شيخٌ يروى الموضوعات » .

ولكن تابعه مندل بنُ على[1] ، لكنه خالفه فى إسناده .

أخرجه عبدُ بنُ حميد - كما فى « الفتح » (٥/ ٢٢٧) -، وأبو نُعيم فى « الحلية » (٣/ ٣٥١ - ٣٥٢) ، وابنُ الجوزىّ (٣/ ٩٢) ، والحافظ فى « التغليق » (٣/ ٣٦٢ - ٣٦٣) من طريق مندل بن على ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس مرفوعًا .

فصار شيخ ابن جريج : « عمرو بن دينار » بدلًا من « عطاء » .

قال أبو نُعيم :

« غريب من حديث عمرو ، تفرد به مندل عن ابن جريج » .

قُلْتُ : ومندل ضعّفه أحمد وابن معين والنسائىُّ وغيرُهُمْ .

وقال الحافظ فى « التغليق » :

« ضعيفٌ جدًّا » .

=

---

(١) [وقع فى « الحلية » : « هذيل بن على » ! وهو تصحيفٌ ظاهر] .

....

= [وقال فى « التقريب » و « الفتح » : « ضعيف »] .
وقال البخارىُّ فى « الصحيح » (٥/ ٢٢٧) :
« لا يصحُّ » .
وكذا قال العقيلىُّ .
وقد رواه محمد بن مسلم الطائفى ، عن عمرو بن دينار ، واختُلف عليه فيه . فرواه محمد بن أبى السرى ، وأبو الأزهر ، عن عبد الرزاق ، عن الطائفى به مرفوعًا . وخالفهما أحمد بن يوسف السُّلمى ، عن عبد الرزاق به موقوفًا .
قال الحافظ :
« وهو أصحُّ » يعنى الموقوف .
وهذه الصحة نسبية ، يعنى بالنظر إلى المرفوع ، وإلا فمحمد بن مسلم الطائفى ضعّفه أحمد ومشاهُ غيره . وحاصل الكلام فيه أنه كان يخطىءُ إذا حدث من حفظه . ثم اضطرابه فى الرفع والوقف يوجب عدم قبول روايته . والله أعلم .
وله شاهدٌ من حديث عائشة ، رضى الله عنها .
أخرجه العقيلىُّ (ق ٢٢٥/ ١) ، وابن الجوزىّ فى « الموضوعات » (٣/ ٩٢ – ٩٣) من طريق وضاح بن خيثمة ، قال : حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : أهدى لرسول الله ﷺ هديةٌ ، وعنده أربعةُ نفرٍ من الصحابة ، فقال رسول الله ﷺ : « أنتم شركائى فيها ، إن الهدية إذا أهديت للرجل وعنده جلساؤهُ ، فهم شركاؤه فيها » .
قال العقيلىُّ :
« وضاح لا يتابع على حديثه هذا ، ولا يصحُّ فى هذا المتن حديثٌ » .
وفى « الفتح » (٥/ ٢٢٧ – ٢٢٨) :
« قال ابنُ بطال : لو صحَّ حديثُ ابن عباس لحُمل على الندب فيما خفَّ =

....

= من الهدايا ، وما جرت العادةُ بترك المشاحة فيه » .

قُلْتُ :وقد عرفت أنه لم يصحّ شيء من هذه الأحاديث مرفوعًا . وأما موقوفًا فإطلاق الحافظ الصحة عليه ، هو بالنسبة إلى المرفوع وهذا لا يخرجه عن حيز الضعف ، ولذلك قال البخارىّ عن الموقوف :

« لا يصحُّ » .

قال الحافظ فى « الفتح » ، و « التغليق » والسياق له :

« وللمتن شاهدٌ من حديث الحسن بن على[1] رويناه بإسناد ضعيف فى « مسند إسحق بن راهويه » وفى « الغيلانيات » .

---

(١) [وقع فى « التغليق » : « الحسين بن على »] .

١٧٠ - « مَنْ شَابَ فِى الإِسْلَامِ شَيْبَةً ، لَا يَنْتِفُهَا ، وَلَا يُغَيِّرُهَا ، كَانَتْ لَهُ نُوْرًا يَوْمَ القِيَامَةِ » .

---

١٧٠ - مُنْكَرٌ بِهَذَا اللَّفْظِ .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٦/ ٢١٦٧) من طريق محمد بن عبد الملك الأنصارىِّ ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا .. فذكره .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ جدًّا .

ومحمد بن عبد الملك تركه النسائىُّ وقال :

« لا يكتب حديثه » .

وقال مرة ، هو ومسلم والشافعىُّ :

« منكر الحديث » .

والحديث بهذا السياق منكرٌ ، وإنما الصحيحُ منه :

« لا تنتفوا الشيب ، فإنه نور المسلم ، ومن شاب فى الإسلام شيبة كتب الله له بها حسنة ، وكفَّر عنه بها خطيئة ، ورفعه بها درجة » .

أخرجه أبو داود (٤/ ٨٥ - عون) والنسائىُّ (٨/ ١٣٦) ، والترمذىُّ (٨/ ١٠٨ - تحفة) ، وابنُ ماجة (٢/ ٤٠٢ - ٤٠٣) ، وأحمد (٢/ ١٧٩ - ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٢) ، وعبد الرزاق (٢٠١٨٦) ، وابنُ سعد فى « الطبقات » (١/ ٤٤١) ، وابنُ حبان - كما فى « نيل الأوطار » (١/ ١٣٩) -، وابنُ عدىٍّ (٣/ ١٠٦١) ، والبيهقىُّ فى « الشعب » (٢/ ١٥٧/ ١) ، وفى « السنن » (٧/ ٣١١) ، والخطيب فى « التاريخ » (٤/ ٥٧) ، وكذا فى « السابق واللاحق » (ص - ١٢٥) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١٢/ ٩٥) من طرق عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعًا به .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ » .

وقد رواه عن عمرو بن شعيب جماعة منهم :

....

= « محمد بن إسحق ، وابنُ عجلان ، وعمارة بن غزية ، وليث بن أبى سليم ، وعبد الرحمٰن بن الحارث ، وعبد الحميد بن جعفر الأنصارىّ ، وغيرُهُمْ » .

أما قوله : « ولا يغيرها » فهى منكرة ، فقد ثبت الأمر بتغيير الشيب فى غير ما حديث ، من ذلك :

١ - حديث أبى هريرة مرفوعًا : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالفوهم » .

أخرجه البخارىّ (٦/ ٤٩٦ و ١٠/ ٣٥٤ - فتح) ، ومسلم (٢١٠٣) ، وأبو داود (٤٢٠٣) ، والنسائىُّ (٨/ ١٣٧) ، وابنُ ماجة (٣٦٢١) ، وأحمد (٢/ ٢٤٠ ، ٢٦٠ ، ٣٠٩ ، ٤٠١) ، وعبد الرزاق (٢٠١٧٥) والبغوىّ فى « شرح السُّنة » (١٢/ ٨٨ - ٨٩) من طريق ابن شهاب ، عن أبى سلمة ، (وسليمان بن يسار) ، عن أبى هريرة .

ورواه محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعًا : « غيروا الشيب ، ولا تشبهوا باليهود والنصارى » .

أخرجه أحمد (٢/ ٢٦١ ، ٤٩٩) ، وابنُ سعد (١/ ٤٣٩) ، وأبو يعلى فى « مسنده » ، ومن طريقه البغوى (١٢/ ٨٩) وتابعه عمر بن أبى سلمة ، عن أبيه به .

أخرجه الترمذىّ (١٧٥٢) وقال : « حسنٌ صحيحٌ » .

٢ - حديث أبى ذر ، رضى الله عنه مرفوعًا :

« إن أحسن ما غيرتم به الشيب ، الحناء والكَتَمُ » .

أخرجه أبو داود (٤٢٠٥) ، والنسائىُّ (٨/ ١٣٩) ، والترمذىّ (١٧٥٣) وابن ماجة (٣٦٢٢) ، وأحمد (٥/ ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٩) ، وابنُ سعد (١/ ٤٣٩) وعبد الرزاق (٢٠١٧٤) ، وابن حبان (١٤٧٥) ، والطبرانىّ فى « الكبير » (ج ٢/ رقم ١٦٣٨) والخطيب (٨/ ٣٤ - ٣٥) من طريق =

= عبد الله بن بريدة ، عن أبى الأسود ، عن أبى ذر مرفوعًا .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

فالأحاديث المصرحة بتغيير الشيب تدلُّ على أن هذه الكلمة منكرة .

نعم ، أخرج الخطيب فى « الموضح » (٢/ ٣١٦) من طريق الطيالسىِّ ، وهذا فى « مسنده » (١١٥٢) حدثنا عبد الجليل بن عطية ، عن شهر بن حوشب ، عن عمرو بن عبسة ، مرفوعًا : « من شاب فى الإسلام شيبة ، كانت له نورًا يوم القيامة ، مالم يخضبها أو ينتفها » .

قلت لشهر : إنهم يصفرون ويخضبون بالحناء ؛ قال : أجل ، قال : كأنه يعنى السواد .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ ، لأجل شهر بن حوشب .

وقد رواه شرحبيل بن السمط ، عن عمرو بن عبسة مرفوعًا فلم يذكر ما ذكره شهر بن حوشب .

أخرجه النسائىُّ (٦/ ٢٦) ، والترمذىُّ (١٦٣٥) ، وأحمد (٤/ ٣٨٦) من طريق بقية بن الوليد ، حدثنى صفوان ، حدثنى سليم بن عامر ، عن شرحبيل :

قال الترمذىُّ :

« حسنٌ صحيحٌ غريبٌ » .

قُلْتُ : وبقية بن الوليد صرّح بالتحديث عند أحمد .

١٧١ - « الصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّيْنِ ، مَنْ أَقَامَهَا فَقَدْ أَقَامَ الدِّيْنَ ، وَمَنْ هَدَمَهَا فَقَدْ هَدَمَ الدِّيْنَ » .

---

١٧١ - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا التَّمَامِ .

وهو مشهور على ألسنة الناس بهذا السياق ، ويلهج به الواعظون ووقفت على أوله : « الصلاة عماد الدين » .

أخرجه البيهقيُّ فى « الشُّعب » بسندٍ ضعيفٍ من حديث عكرمة ، عن عمر مرفوعًا ، ونقل عن شيخه الحاكم أنه قال : « عكرمة لم يسمع من عمر » كذا فى « المقاصد » (٦٣٢) .

وقال ابنُ الصلاح فى « مشكل الوسيط » :

« غير معروف » .

وقال النووى فى « التنقيح » :

« منكرٌ باطلٌ » .

فتعقبه الحافظ فى « التلخيص » (١/ ١٧٣) :

« قلت : ليس كذلك ، بل رواه أبو نعيم شيخ البخارىّ فى « كتاب الصلاة » عن حبيب بن سليم ، عن بلال بن يحيى ، قال : جاء رجلٌ إلى النبى ﷺ ، فسأله ، فقال : « الصلاة عمود الدين » ، وهو مرسلٌ رجاله ثقات » .

قُلْتُ : كذا قال ! وفيه تسامحٌ ؛ لأن حبيب بن سليم ترجمه البخارىُّ فى « الكبير » (١/ ٢/ ٣١٩) ، وابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (١/ ٢/ ١٠٢) ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا فهو مجهولُ الحال ، وإن وثقه ابنُ حبان . وقد قال الحافظ نفسُهُ فى « التقريب » ، « مقبولٌ » يعنى عند المتابعة ، وإلا فلينُ الحديث .

وحسَّن له الترمذىُّ (٩٨٦) حديثًا ضعيفًا فى كراهية النعى من كتاب الجنائز .

ويؤدى معناهُ ما أخرجه الترمذىُّ (٢٦١٦) ، وابن ماجة (٣٩٧٣) ،=

....

= وأحمد (٥/ ٢٣١ ، ٢٣٧) من حديث معاذ بن جبل الطويل ، وفيه : « .... فقال رسول الله ﷺ : ألا أخبرك برأس الأمر كله وعموده ، وذروة سنامه ؟ قلت : بلى يا رسول الله ! قال : رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد ... » .

قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » !

قُلْتُ : وهو حديثٌ حسنٌ كما حققته فى « تخريج كتاب الصمت » لابن أبى الدنيا رقم (٦) .

١٧٢ - « إِذَا قُلْتَ : الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ ، فَقَدْ شَكَرْتَ اللّهَ ، فَزَادَكَ » .

---

١٧٢ - ضَعِيْفٌ جِدًّا .

أخرجه ابنُ جرير فى « تفسيره » (١/ ٣٨) قال : حدثنى سعيد بن عمرو السّكونى ، حدثنا بقية بن الوليد ، حدثنى عيسى بن إبراهيم ، عن موسىٰ بن أبى حبيب ، عن الحكم بن عمير ، وكانت له صحبةٌ ، مرفوعًا به .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ، وله عللٌ :

- **الأولى** : عنعنة بقية بن الوليد .
- **الثانية** : عيسى بن إبراهيم : هو ابن طهمان تركه النسائىُّ وأبو حاتم . وقال البخارىُّ : « منكر الحديث » .
- **الثالثة** : ضعف موسىٰ بن أبى حبيب فقد ضعّفه أبو حاتم .
- **الرابعة** : قال الذهبىُّ (٤/ ٢٠٢) :

« وله - يعنى لموسىٰ هذا - عن الحكم بن عمير ، رجلٌ قيل له صحبةٌ ؛ والذى أرى أنه لم يلقه ، وموسىٰ مع ضعفه متأخرٌ عن لقىّ صحابىٍّ كبير ، وإنما أعرف له رواية عن على بن الحسين .... » . اهـ .

وهذا الحديث أورده ابن كثير فى « تفسيره » (١/ ٣٨) وسكت عنه !!

١٧٣ - « أَمَا إِنَّ رَبَّكَ يُحِبُّ الحَمْدَ » .

---

١٧٣ - ضَعِيْفٌ ...

أخرجه النسائىُّ فى « النعوت » - من « الكبرى » عن يونس بن عبيد ، وأحمدُ (٣/ ٤٣٥) عن عوف ، والحاكمُ (٣/ ٦١٤) عن عبد الله بن أبى بكر المزنى ، ثلاثتهم عن الحسن البصرىّ ، عن الأسود بن سريع قال : « يا رسول الله ! ألا أنشدك محامد حمدتُ بها ربى تبارك وتعالى ؟ فقال : إن ربك تبارك وتعالى يحبُ الحمد . ولم يستزده على ذلك » .

قال الحاكم :

« صحيحُ الإسناد » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : لا ،

فقد قال علىُّ بن المدينى ، وابن مندة :

« لا يصحُّ سماع الحسن من الأسود » .

قال ابن المدينى :

« الأسود بن سريع قتل أيام الجمل ، وإنما قدم الحسن البصرة بعد ذلك » .

ذكره يعقوب بن سفيان فى « المعرفة » (٢/ ٥٤) .

وقال الحافظ فى « التهذيب » (١/ ٣٣٩) بعد ذكر أشياء عن الأسود :

« وكل هذا يدلُّ على أن الحسن وأقرانه لم يلحقوه » .

ولكن قال البخارىُّ فى « التاريخ الكبير » (١/ ١/ ٤٤٥) :

« وقال لنا مسلم ، حدثنا السرىّ بن يحيى ، حدثنا الحسن ، حدثنا الأسود أنه غزا مع النبىّ ﷺ أربع غزوات » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ صحيح ، يثبت سماع الحسن من الأسود فى الجملة . ولكن الحسن مدلسٌ ، فنحتاج إلى تصريحه بالسماع وهذه هى العلَّة .

ولم يتفرد به الحسنُ ، بل تابعه عبد الرحمـٰن بن أبى بكرة ، عن الأسود ابن سريع التميمى قال : قدمت على نبى الله ﷺ ، فقلتَ : يا نبى الله قد =

....

= قلتُ شعرًا ، أثنيتُ فيه على الله تبارك وتعالى ، ومدحتك . فقال : أما ما أثنيت على الله تعالى فهاته ، وما مدحتنى به فدعه . فجعلتُ أنشدُهُ . فدخل رجل طوالٌ أقنى . فقال لى : « أمسك » . فلما خرج قال : « هات » فجعلتُ أنشدهُ ، فلم ألبث أن عاد ! فقال لى : « أمسك » فلما خرج قال : هات . فقلتُ : من هذا يانبى الله الذى إذا دخل ، قلت : أمسك ، وإذا خرج قلت : هات ؟! قال : « هذا عمرُ بن الخطاب ، وليس من الباطل فى شيءٍ » .

أخرجه الحاكم (٣/ ٦١٥) من طريق معمر بن بكار السَّعدى ، ثنا إبراهيم ابن سعد ، عن الزهرىّ ، عن عبد الرحمٰن بن أبى بكرة به .

وقال :

« هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد » !!

فردَّه الذهبىّ :

« قلت : معمر له مناكير » .

قُلْتُ :ومعمر بن بكار ذكره العقيلىّ فى « الضعفاء » (٤/ ٢٠٧) وقال : « فى حديثه وهمٌ ، ولا يتابع على أكثره » .

وقال ابن أبى حاتم عن أبيه .

« مجهول » .

ذكره فى « الجرح » (٤/ ٢/ ٦٩) فى ترجمة هشام بن أبى هشام الحنفى . ولكنه توبع .

أخرجه البخارىّ فى « الأدب » (٣٤٢) قال : حدثنا حجاج ، قال حدثنا حماد بن سلمة ، عن علىّ بن زيد ، عن عبد الرحمٰن بن أبى بكرة ، عن الأسود فساقه بنحوه .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ .

وعلى بن زيد : هو ابن جُدْعان ضعّفه أحمد وابن معين والنسائىُّ وابن سعد =

....

= وآخرون .

ثُمَّ علَّةٌ أخرى .

قال ابن مندة :

« عبد الرحمٰن بن أبى بكرة لا يصحُّ سماعُهُ من الأسود » .

قُلْتُ : ولم يذكر ابنُ مندة دليلًا سائغًا على النفى .

فإن الأسود بن سريع أول من قصّ بالبصرة ، وتوفى فى أيام الجمل سنة (٤٢هـ) كما ذكره جماعة منهم أحمد وابن معين والبخارىُّ . وعبد الرحمٰن بن أبى بكرة بصرىٌّ أيضًا ، بل قال ابنُ سعد :

« هو أول مولودٍ ولد بالبصرة » ولد سنة (١٤) ومات سنة (٩٦هـ) فقد أدرك الأسود طويلًا ، ولا يُعرف بتدليس . فالجمهور على أن الرواية متصلة . إلا إن ثبت أن هناك دليلًا صريحًا بالنفى . فعندئذٍ نقدم الدليل الخاص على القاعدة العامة . والله أعلم .

ثم إنى أرى أن فى المتن نكارة ، وهى أمر النبى ﷺ الأسود بالإمساك عن إنشاد الشعر عند دخول عمر معللًا ذلك بأنه رجلٌ لا يحب الباطل !

فالنبىُّ ﷺ أولى بهجر الباطل ، فإن هذا الشعر لا يخلو أن يكون حقًّا أو باطلًا . والنبى ﷺ لا يقر الباطل ، فضلًا عن أن يستزيد منه . وليس الشعر كله باطلًا ، وقد صحَّ عن النبى ﷺ أنه قال :

« إن من الشعر حكمة » .

أخرجه البخارىُّ (١٠/ ٥٣٧ - فتح) ، وابن ماجة (٣٧٥٥) ، وأحمد (٥/ ١٢٥) والطيالسىُّ (٥٥٦) وغيرهم عن أبى بن كعب .

وفى الباب عن ابن عباس .

أخرجه أبو داود (٥٠١١) ، والبخارىُّ فى « الأدب » (٨٧٢) ، وابن ماجة (٣٧٥٦) ، وأحمد (١/ ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢) وابن حبان (٢٠٠٩) .

وفى الباب عن ابن مسعود وبريدة وغيرهما .

١٧٤ - « لَقَدْ مَرَّ بِالصَّخْرَةِ مِنَ الرَّوْحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا حُفَاةً ، عَلَيْهِمُ العَبَاءَةُ ، يَؤُمُّوْنَ بَيْتَ اللهِ العَتِيقِ . مِنْهُمْ مُوْسَىٰ ، نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ » .

---

١٧٤ - ضَعِيْفٌ جِدًّا .

أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » (٥٤٨ - زوائده) قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا يونس بن بكير ، عن سعيد بن ميسرة ، عن أنس ابن مالك مرفوعًا فذكره .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٣/ ٢٢٠) :

« فيه سعيد بن ميسرة ، وهو ضعيفٌ » !!

قُلْتُ : كذا قال !! ولو أضاف « جدًّا » لأصاب ؛ لأنِ سعيد بن ميسرة كذَّبه يحيى القطان .

وقال البخارىُّ :

« منكرُ الحديث » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال الحاكم :

« روى عن أنس موضوعات » .

وسبقه ابن حبان (١/ ٣١٦) إلى ذلك .

وقال ابنُ عدىّ :

« مظلم الأمر » .

وله شاهدٌ من حديث أبى موسىٰ الأشعرىّ رضى الله عنه .

أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (١/ ٢٥٩ - ٢٦٠) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، عن صالح بن كيسان ، عن يزيد الرقاشى ، عن أبيه ، عن أبى موسىٰ الأشعرى فذكره مرفوعًا حتى قوله : « عليهم العباء » .

قُلْتُ : وسندُهُ واهٍ .

إبراهيم بن إسماعيل ضعيفٌ كثير الوهم . =

....

= ويزيد الرقاشي ضعّفه الأكثرون .
وتركه أحمد والنسائي والحاكم أبو أحمد ..
وأبوه أبان بن عبد الله ضعّفه ابن معين والدارقطني .
وقال ابنُ عدي :
« حدَّث عنه ابنه بأحاديث مخارجها مظلمة » .
وليس له عند ولده عنه غير هذا الحديث الواحد .

١٧٥ - « قَرَأَ أَنسٌ هَذِهِ الآيَةَ : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَصْوَبُ قِيلًا ﴾ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنَّمَا نَقْرَؤُهَا : ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ فَقَالَ : إِنَّ أَقْوَمَ ، وَأَصْوَبَ ، وَأَهْيَأَ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ وَاحِدٌ » .

---

١٧٥ - بَاطِلٌ ..

أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » - كما فى « ابن كثير » (٤/ ٣٨٠) -، وابنُ جرير (٢٩/ ٨٢) ، والبزَّار - كما فى « المجمع » (٧/ ١٥٦) -، والخطيب فى « التاريخ » (٩/ ٤) ، ومحمد بن نصر ، وابن الأنبارى فى « المصاحف » - كما فى « الدرالمنثور » (٦/ ٢٧٨) من طريق الأعمش ، عن أنسٍ ،.. فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ؛ لأن الأعمش لم يسمع من أنسٍ .

قال ابن معين :

« كل ما روى الأعمش عن أنسٍ ، فهو مرسل » .

وكذا قال على بن المدينى وابن المنادى وغيرُهُما .

ثم إن معنى هذا الحديث باطلٌ جدًّا ؛ لأنه يحيلُ لفظ القرآن . ولابن الأنبارى كلامٌ شريفٌ جليلٌ حول هذا الحديث ، نقله عنه القرطبى فى « تفسيره » (١٩/ ٤١ - ٤٢) قال :

« وقد ترامى ببعض هؤلاء الزائغين إلى أن قال : من قرأ بحرفٍ يوافق معنى القرآن فهو مصيب ، إذا لم يخالف معنًى ، ولم يأت بغير ما أراد الله وقصد له ، واحتجوا بقول أنسٍ هذا ، وهو قولٌ لا يعرج عليه ، ولا يلتفت إلى قائله ؛ لأنه لو قرأ بألفاظ تخالف ألفاظ القرآن ، إذا قاربت معانيها ، واشتملت على عامتها ، لجاز أن يقرأ فى موضع : « الحمد لله رب العالمين » الشكرُ للبارى ملك المخلوقين !! ويتسع الأمر فى هذا حتى يبطل لفظُ جميع القرآن ، ويكون التالى له مفتريًا على الله عز وجلَّ ، كاذبًا على رسوله ﷺ .... ثم قال : والحديث الذى جعلوه قاعدتهم فى الضلال حديثٌ لا يصحُّ عن أحدٍ من أهل العلم ؛ لأنه مبنىٌّ على رواية الأعمش عن أنس ، فهو مقطوع ليس بمتصل ، فيؤخذ به من قبل أن الأعمش رأى أنسًا و لم يسمع منه» . اهـ .=

....

= **قُلْتُ** : وقوله : « فهو مقطوع » يعنى منقطع ، والتعبير عن المنقطع بـ « المقطوع » وقع فى كلام الشافعىّ رحمه الله ، وذلك قبل استقرار علوم الاصطلاح . واستخدمه الدارقطنىُّ أيضًا .

١٧٦ - « قَالَ رَبُّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا أَهْلٌ أَنْ أُتَّقَىٰ ، فَلَا يُشْرَكْ بِى غَيْرِى ، وَأَنَا أَهْلٌ لِمَنِ اتَّقَىٰ أَنْ يُشْرِكَ بِى غَيْرِى أَنْ أَغفِرَ لَهُ » .

---

١٧٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه النسائىُ - كما فى « ابن كثير » (٤/ ٣٩١) -، والترمذىُ (٣٣٢٨) ، وابنُ ماجة (٤٢٩٩) ، والدارمىُ (٢/ ٣٠٢ - ٣٠٣) ، وأحمد (٣/ ١٤٢ ، ٢٤٣) ، والطبرانى فى « الأوسط » ، وابنُ عدىٍ فى « الكامل » ، والعقيلىُ فى « الضعفاء » (٢/ ١٥٤) ، وأبو يعلى فى « مسنده » ،- كما فى « ابن كثير » ، والحاكم (٢/ ٥٠٨) ، والبغوىُ فى « تفسيره » (٤/ ٤٢٠) من طريق سهيل بن أبى حزم القطعى ، عن ثابت ، عن أنسٍ ، أن رسول الله ﷺ قال فى هذه الآية : ﴿ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ المَغْفِرَةِ ﴾ المدثر / ٥٦ ، فقال : قال ربكم عز وجلّ .... الحديث » .

قال الحاكم :

« هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد » ووافقه الذهبىُ !!

قُلْتُ : وهذا من العجائب ، لا سيما من الذهبىّ لأنه أورد هذا الحديث تبعًا للعقيلىّ فى ترجمة سهيل بن أبى حزم ، وفيه قول العقيلىّ : « لا يتابع عليه ولا يعرف إلّا به »[1].

وسهيل هذا ضعّفه ابن معين فى رواية ، وقال البخارىُ ، وأبو حاتم والنسائىُ : « ليس بالقوىّ ، ولذا قال الترمذىُ : هذا حديثٌ غريبٌ وسهيل ليس بالقوى فى الحديث وقد تفرد سهيل بهذا الحديث عن ثابت » .

وعزاه الحافظ فى « الكافى الشاف » (١٨٠) للحكيم الترمذىّ فى السابع والسبعين بعد المائة من « نوادر الأصول » .

---

(١) هذه عبارة العقيلىّ فى « الضعفاء » ، وفى « الميزان » : « لم يتابع عليه » .

١٧٧ - « مَامَحَقَ الإسْلَامَ مَحْقَ الشُّحِّ شَيْءٌ » .

---

١٧٧ - ضَعِيْفٌ جدًّا .

أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » - كما فى « المطالب العالية » (٣/ ١٨١) - ثم رأيتُه فى « زوائده » (رقم ٤٧) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (١٠/ ٢٤٢) -، من طريق عمرو بن الحصين ، حدثنا على بن أبى سارة ، عن أنس مرفوعًا به .

قال الهيثمىُّ :

« فيه عمرو بن الحصين وهو مجمعٌ على ضعفه » .

قُلْتُ : وعلى بن أبى سارة ضعّفه أبو حاتم .

وقال البخارىُّ :

« فى حديثه نظرٌ » .

وقال أبو داود :

« تركوا حديثه » .

١٧٨ - « **مَا مِنْ ذِى غِنًى إِلَّا يَسُرُّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ أَنَّ مَا أُوْتِى مِنَ الدُّنْيَا يَكُوْنُ قُوْتًا** » .

---

١٧٨ - مَوْضُوْعٌ .

أخرجه ابنُ ماجة (٤١٤٠) ، وأحمد (٣/ ١١٧ ، ١٦٧) وعبدُ بنُ حميد فى « المسند » ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ٦/ رقم ٣٧١٣) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (١٠/ ٦٩ - ٧٠) ، وابنُ الجوزىّ فى « الموضوعات » من طريق ابن حبان ، وهذا فى « الضعفاء » (٣/ ٥٦) عن إسماعيل بن أبى خالد ، عن أبى داود نفيع بن الحارث ، عن أنسٍ مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سندٌ تالفٌ .

نفيع بن الحارث كذَّبه ابنُ معين واتهمه بوضع الحديث .

وكذا كذبه الساجى .

وتركه الدولابى والدارقطنىّ .

قال ابنُ عبد البر :

« أجمعوا على ضعفه وكذَّبه بعضُهُمْ ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه » .

قال المدارسى - رحمه الله - فى « ذيل القول المسدد » (ص ٦١) بعد ذكر الحديث :

« أبو داود رماه بعضهم بالوضع ، وبعضهم بأنه متروك ، وبعضُهم بأنه ليس بشىءٍ ، وبعضهم بأنه ضعيف . وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » ، وقال فى « كتاب الضعفاء » : يروى عن الثقات الموضوعات ، فلا يحكم على حديثه بالوضع نظرًا لذلك » . اهـ .

قُلْتُ : وهذا جوابٌ فى غاية الضعف ؛ لأنه مبنىٌّ على لا شىء فقد ظن الشيخ - رحمه الله - أن ذكر ابن حبان له فى « الثقات » ينفعه ! وما هو بنافعه أبدًا ؛ لأن ابن حبان ترجم فى « الثقات » لـ « نفيع بن الحارث » وترجم فى « المجروحين » لـ « أبى داود النخعى نفيع بن الحارث » فكأنه جعله اثنين .=

....

= قال الحافظ :

« هو وهمٌ منه بلا ريب ، وهو هو » .

فظهر أن ذكر ابن حبان له فى « الثقات » وهمٌ منه ، فلا يجوز أن يتعلق به أحدٌ .

وإذا كذَّب بعض الأئمة راويًا ، وتركه آخرون ، وضعّفه بعضهم فيؤخذ بالجرح المفسر ، ولاشك أن الاتهام بالكذب يُعدُّ من الجرح المفسر الذى يجب الاعتداد به .

قال السيوطى فى « اللآلىء » (٢/ ٣١٣) :

« وله شاهدٌ عن ابن مسعود » .

أخرجه الخطيب فى « تاريخه » من طريق ابن قانع ، حدثنا عمر بن إبراهيم الحافظ ، حدثنا أحمد بن إبراهيم القطيعى ، حدثنا عباد بن العوام ، حدثنا سفيان بن حسين ، عن يسار ، عن أبى وائل ، عن عبد الله مرفوعًا : « ما من أحدٍ إلا وهو يتمنى يوم القيامة أنه كان يأكل فى الدنيا قوتًا » .

١٧٩ - « أَبْدِ المَوَدَّةَ لِمنْ وَادَّكَ تَكُنْ أَثْبتَ » .

---

١٧٩ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه الطبرانىُّ فى « معجمه » ، وابن أبى الدنيا فى « كتاب الإخوان » (ق ٥/ ١) ، من طريق محمد بن جعفر ، عن أبى محمد الأنصارى ، عن يزيد ابن أبى يزيد ، عن أبى حميد الساعدىّ مرفوعًا فذكره .

قال الهيثمىُّ (١٠/ ٢٨٢) :

« فيه من لم أعرفهم » .

قُلْتُ :لعله يقصد محمد بن جعفر وشيخه ، فلم أقف لهما على ترجمة .

وعزاه فى « كشف الخفا » (١/ ٢٤) للحارث بن أبى أسامة فى « مسنده » ، وأبى الشيخ فى « الثواب » .

ويغنى عنه قوله ﷺ :

« إذا أحبَّ أحدُكُمْ أخاه ، فليُعْلِمْهُ أنَّه يحبُّهُ » .

أخرجه أبو داود (٥١٢٤) ، والنسائىُّ فى « اليوم والليلة » (٢٠٦) ، والترمذىُّ (٧/ ٧١ - تحفة) ، والبخارىُّ فى « الأدب » (٥٤٢) ، وأحمد (٤/ ١٣٠) ، وابنُ أبى الدنيا فى « كتاب الإخوان » (ق ٥/ ١) ، وابنُ حبان (٢٥١٤) ، وابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » ، والحاكم (٤ / ١٧١) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٦ / ٩٩) والخطيب فى « التاريخ » (٤ / ٥٩) من طريق يحيى القطان ، ثنا ثور بن يزيد ، ثنا حبيب بن عبيد ، عن المقدام ابن معدى كرب مرفوعًا به .

قال الترمذىُّ : =

....

= « حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ » .

وقال أبو نعيم :

« غريبٌ من حديث ثور ، لم نكتبه إلَّا من حديث يحيى عنه » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ حسنٌ ، وثور بن يزيد ثقة ، لكنهم نقموا عليه رأيه في القدر ، وهذا لا يضر روايته ما دام صادقًا حافظًا . والله أعلم .

١٨٠ - « إِذَا سَبَقَتْ لِلْعَبْدِ مِنَ اللهِ تَعَالَى مَنْزِلَةٌ لَمْ يَبْلُغْهَا بِعَمَلِهِ ، ابْتَلَاهُ اللهُ فِي جَسَدِهِ ، وَفِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ ، ثُمَّ صَبَّرَهُ عَلَى ذَلِكَ ، حَتَّى يَنَالَ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

---

١٨٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود - من رواية ابن داسة عنه كما فى « الجامع الصغير » ، وكذا البخارىُّ فى « الكبير » ، وأحمد (٥/ ٢٧٢) ، وأبو يعلى (ج ٢/ رقم ٩٢٣) ، والطبرانى فى « المعجم الكبير » - كما فى « المجمع » (٢/ ٢٩٢) -، والدُّولابى فى « الكُنى » (١/ ٢٧) ، وابنُ أبى الدنيا ، والبيهقىُّ - كما فى « الدر المنثور » (٢/ ٢٢٨) ، والبغوى فى « الكنى » - كما فى « الإصابة » (٧/ ١٠٤) -، من طريق أبى المليح الرقى ، عن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن جدِّه . وكانت له صحبةٌ أنه خرج زائرًا لبعض إخوانه ، فلم ينته إليه حتى بلغه أنه مريضٌ . فلما دخل عليه قال : أتيتُك زائرًا ، أو أتيتُك عائدًا ، أو مُبشِّرًا . قال : وكيف جمعت هذا كلَّهُ ؟! قال : خرجتُ وأنا أريد زيارتك ، فلم أصل إليك حتى بلغنى شكاتُك ، فكانت عيادة !! وأبشرك بشىءٍ سمعتُهُ من رسول الله ﷺ قال : إذا سبقت للعبد ..... الحديث .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيف .

قال الهيثمىُّ :

« محمد بن خالد وأبوه ، لم أعرفهما » .

١٨١ - « نَهَى رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَقُصَّ الرُّؤْيَا عَلَى النِّسَاءِ » .

---

١٨١ - مُنْكَرٌ جِدًّا .

أخرجه العقيلى فى « الضعفاء » (ق ١٢٦/ ٢) ، ومن طريقه ابن الجوزى فى « الموضوعات » (٣ / ٧٠) من طريق عبد الملك بن مهران ، عن عبد الوارث ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة فذكرته .

قال العقيلىُّ :

« عبد الملك بن مهران صاحب مناكير ، غلب على حديثه الوهمُ ، لا يُقيم شيئًا من الحديث . وهذا الحديث ليس له أصلٌ ، ولا يُعرف من وجه يصحُّ » . اهـ .

وقد ثبت أن النبىَّ ﷺ قال لعائشة :

« أُريتُك فى المنام مرتين : إذا رجلٌ يحملك فى سرقةٍ من حريرٍ ، فيقولُ : هذه امرأتُك ، فأكشفها فإذا هى أنت ، فأقول : إن يكن هذا من عند الله يُمْضِهِ » .

أخرجه البخارىُّ (١٢/ ٣٩٩ ، ٤٠٠) ، ومسلم (١٥/ ٢٠٢ - نووى) ، وأحمد (٦/ ٤١ ، ١٢٨ ، ١٦١) .

فهذا يـدلُّ على نكارة حديث الباب .

١٨٢ - « يَشْفَعُ يَوْمَ القِيَامةِ ثَلَاثَةٌ : الأَنْبِيَاءُ ، ثُمَّ العُلَمَاءُ ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ » .

---

١٨٢ - مَوْضُوْعٌ .

أخرجه ابنُ ماجة (٤٣١٣) ، والعقيليُّ (ق ١٦٨/ ١) وابن عبد البر فى « الجامع » (١/ ٣٠) ، فى « الشريعة » (٣٥٠) من طريق عنبسة بن عبد الرحمٰن ، عن علّاق بن أبى مسلم ، عن أبان بن عثمان ، عن عثمان بن عفان مرفوعًا .

قال العقيليُّ :

« عنبسة بن عبد الرحمٰن لا يتابع عليه » .

قُلْتُ : لأنه هالك .

وقد اتهمه أبو حاتم بوضع الحديث .

وقال البخاريُّ :

« تركوه » .

وقال مرة :

« ذاهب الحديث » .

وعلّاق بن أبى مسلم مجهولٌ .

وقال الأزديُّ :

« ذاهبُ الحديث » .

فردَّه الذهبيُّ بقوله :

« ما لينه القدماء » .

وبه اقتصر البوصيرى فى إعلال الحديث كما فى « الزوائد » وهو قصور ظاهرٌ .

قال الحافظ العراقى فى « المغنى » (١/ ٦) :

« إسناده ضعيفٌ » !!

ولا يخفى ما فيه .

١٨٣ - « إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ ، نَظِيْفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ ، كَرِيْمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ ، جَوَادٌ يُحِبُّ الجُوْدَ » .

---

١٨٣ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه الترمذىُّ (٢٧٩٩) ، وابنُ عدىٍّ (٨٧٨/ ٣) ، والخطيب فى « الجامع » (ق ٨٦/ ٢) من طريق خالد بن إلياس ، عن مهاجر بن مسمار ، حدثنى عامر بن سعد ، عن أبيه مرفوعًا ... فذكره .

زاد ابنُ عدى :

« فنظفوا بيوتكم ، ولا تشبهوا بيهود التى تجمع الأكباء[1] فى دورها » .

وهى للترمذىِّ بدون قوله :

« التى تجمع .... الخ » .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، وخالد بن إلياس يُضعَّفُ » .

قُلْتُ : تركه أحمد ، وقال البخارىُّ :

« منكرُ الحديث » .

ويشهد لأوله قولُهُ ﷺ :

« إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا .... » .

أخرجه الشيخان وغيرُهما .

---

(١) يعنى الكناسة .

١٨٤ - « مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ الآخِرَةِ ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ تِلْكَ اللَّيْلَة » .

---

١٨٤ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أحمد (٤/ ١٢٥) ، والبزار (٢/ ٤٥٣ - ٤٥٤) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (ق ١٦٤/ ٢) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » - كما فى « المجمع » (١/ ٣١٥) -، وابنُ الجوزىِّ فى « الموضوعات » (١/ ٢٦١) من طريق قزعة بن سويد ، عن عاصم بن مخلد ، عن أبى الأشعث الصنعانى ، عن شداد بن أوس مرفوعًا فذكره .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه يروى إلَّا من هذا الوجه ، وعاصم لا نعلم روى عنه إلَّا قزعة . وقزعة ليس به بأسٌ ، ولكن ليس بالقوىِّ ، وقد حدَّث عنه أهلُ العلم » .

وقال العقيلىُّ :

« عاصم بن مخلد لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلَّا به » .

قُلْتُ : وهذا سَنَدٌ ضَعِيْفٌ ، وفيه علَّتان :

● **الأولى** : ضعفُ قزعة بن سويد .

ضعّفه ابنُ معين فى رواية ، وأبو داود ، والعباس العنبرىُّ ، والنسائىُّ .

وقال أحمد :

« مضطربُ الحديث ، هو شبه المتروك » .

وقال أبو حاتم والبخارىّ :

« ليس بذاك القوىّ » زاد أبو حاتم :

« محله الصدق ، وليس بالمتين يكتب حديثه ولا يحتجُّ به » .

وقال العجلىُّ :

« لا بأس به ، وفيه ضعف » .

قال الحافظ فى « القول المُسدد » (ص - ٣٠) : =

= « فالحاصل من كلام هؤلاء الأئمة فيه ، أن حديثه فى مرتبة الحُسْن » ! مع أنه صرّح فى « التقريب » بأنه : « ضعيفٌ » وهو الصواب ، ولا ينفى هذا أن يتقوى حديثه فى المتابعات والشواهد » .

ولم أقف له على شىء من ذلك .

● **الثانية** : عاصم بن مخلد لا يُعرف كما قال الذهبىُّ ، فقد تفرد عنه قزعة المذكور .

ولكنه توبع .

تابعه عبد القدوس بن حبيب ، عن أبى الأشعث به .

أخرجه البغوىُّ أبو القاسم فى « الجعديات » قال : حدثنى على بن الجعد ، ثنا عبد القدوس به .

قال الحافظ فى « القول » :

« ولكن عبد القدوس ضعيفٌ جدًّا ، كذَّبه ابنُ المبارك ، فكأن العقيلىّ لم يعتد بمتابعته » .

وقد سلك الحافظ طريقًا آخر فقال :

« وعاصم ما هو من المجهولين ، بل ذكره ابنُ حبان فى الثقات » !!

قُلْتُ :وهذا جوابٌ غريبٌ صدوره من مثل الحافظ ، فإن تحقيقاته طافحةٌ بأن ذكر ابن حبان للرجل فى « الثقات » لا يخرجه عن حدِّ الجهالة .

وقد قال الذهبىُّ فى ترجمة عمارة بن حديد من « الميزان » (٣/ ١٧٥) :

« وعمارة مجهولٌ كما قال الرازيان ، ولا يُفرح بذكر ابن حبان له فى « الثقات » ، فإن قاعدته معروفةٌ من الاحتجاج بمن لا يُعرف » . اهـ .

وللحافظ نفسه تحقيق فى ردِّ مذهب ابن حبان تجده فى مقدمته على « لسان الميزان » .

وقد اختُلف على أبى الأشعث فى إسناده . =

....

= فرواه موسىٰ بن أيوب ، عن الوليد بن مسلم ، عن الوليد بن سليمان ، عنه ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به .

ذكره ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢/ ٢٦٣/ ٢٢٨٥) ونقل قول أبيه : « هذا خطأ ، الناس يروون هذا الحديث ولا يرفعونه ، يقولون : عبد الله بن عمرو ، فقط . قلت : الغلط ممن هو ؟ قال : من موسىٰ ، لا أدرى من أين جاء به مرفوعًا ؟ ! » . اهـ .

قُلْتُ : والوليدُ بن مسلم كان يدلسُ تدليس التسوية ، ولم يصرح بتحديثٍ .

أما متن الحديث ففيه نكارة من جهة أن قرض الشعر مباحٌ ، فكيف يعاقبُ فاعله بأن لا تقبل له صلاة .

قال الحافظ يرد على ابن الجوزى :

« فلو علّل بهذا لكان أليق » .

وعلى كل حال ، فليس فى الحديث ما يقتضى أن يكون موضوعًا كما فعل ابن الجوزىّ رحمه الله تعالى .

١٨٥ - « أَقِلُّوا الدُّخُوْلَ عَلَى الأَغْنِيَاءِ ، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ لاَ تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

---

١٨٥ - ضَعِيْفٌ جدًّا ...

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ١٦٣/ ١ - ٢) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٥/ ١٧٣١) من طريق عمار بن زربى ، قال : حدثنا بشر بن منصور ، عن شعيب بن الحبحاب ، عن أبى العالية ، عن مطرف بن عبد الله ابن الشخير ، عن أبيه فذكره مرفوعًا .

وأخرجه الحاكم (٤/ ٣١٢) وقال :

« صحيحُ الإسناد » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : ولكن الإسناد ساقطٌ من نسخة المستدرك ، وإن كنتُ أرجحُ أنه عين الإسناد المتقدم ، بدليل قول العقيلىّ : « عمار بن زربى ، لا يعرف الحديث إلا به » .

وقد وهم الحاكم والذهبىّ فى تصحيحه ، لا سيما الأخير ، فإنه أورد الحديث فى « الميزان » تبعًا للعقيلى وابن عدى : وقال : « وقد سمع من عمار ابن زربى ، عبدانُ الأهوازىُّ وتركه ورماه بالكذب » .

قال العقيلىُّ :

« الغالبُ على حديثه الوهمُ » .

وقال ابنُ عدىٍّ :

« هذا غيرُ محفوظٍ بهذا الإسناد » .

١٨٦ - « مَنْ مَاتَ فِى طَرِيْقِ مَكَّةَ ، لَمْ يَعْرِضْهُ اللهُ يَوْمَ القِيامَةِ ، وَلَمْ يُحَاسِبْهُ » .

---

١٨٦ - بَاطِلٌ .

أخرجه العقيليُّ (ق ١٧٣/ ٢) ، وابنُ عدىٍّ (٥/ ١٩٩٢) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٨/ ٢١٥ - ٢١٦) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (٢/ ١٧٠ و ٥/ ٣٦٩) من طريق عائذ بن نُسير ، عن عطاء بن أبى رباح ، عن عائشة مرفوعًا به .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وعائذ بن نُسير ضعيفٌ كثير الوهم .

وقد اختلف عليه فى إسناده .

فأخرجه العقيليُّ من طريق مندل بن على ، عنه ، عن محمد البصرى ، عن عطاء ، مرسلًا ، ثم قال :

« هذا أولى » .

أما معناه فباطلٌ ، كما يُعرف بأقل تدبر .

وقد تكلم على هذا الحديث الشيخ العلامة ذهبيُّ العصر المعلمى اليمانى رحمه الله تعالى فى تعليقه على « الفوائد المجموعة » (١١٠ - ١١١) للشوكانى . فانظره لزامًا .

١٨٧ - « ثَلَاثَةٌ فِى ظِلِّ العَرْشِ : القُرْآنُ يُحَاجُّ العِبَادَ ، والرَّحِمُ يُنَادِى : صِلْ مَنْ وَصَلَنِى ، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِى ، وَالأَمَانَةُ » .

---

١٨٧ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ١٨٥/ ٢) ، ومحمد بن نصر ، والحكيم الترمذىّ فى « نوادره » - كما فى « الجامع الصغير » - والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١٣/ ٢٢ - ٢٣) من طريق كثير بن عبد الله اليشكرىّ ، حدثنى الحسن بن عبد الرحمٰن بن عوف ، عن أبيه .. فذكره مرفوعًا .

قال العقيليُّ :

« الرواية فى الرحم والأمانة من غير هذا الوجه بأسانيد جياد ، بألفاظٍ مختلفةٍ . وأما القرآن فليس بمحفوظٍ » . اهـ .

قُلْتُ : وآفة هذا الإسناد ، كثير بن عبد الله .

قال العقيليُّ :

« لا يصحُّ إسنادُهُ » .

واعتمده الذهبىُّ فى « الميزان » .

لكنه قال فى « المغنى » (٥٠٨٥) :

« كثير بن عبد الله اليشكرىّ ، عن الحسن . لم يضعفه أحدٌ ، بل ذكره العقيليُّ فى حديثٍ استنكره » . اهـ .

ولم أر أحدًا عَدَّله . فقد ترجمه ابن أبى حاتم فى « الجرح » (٣/ ٢/ ٥٤) ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلًا . فهو مجهولُ الحال . والله أعلم .

وما أشار إليه العقيليُّ بخصوص الرحم والأمانة ، فقد ثبت الحديث فى ذلك عند مسلمٍ وغيره .

١٨٨ - « كُنْ مُؤَذِّنًا » . قَالَ : مَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . قَالَ : « فَكُنْ إِمَامًا » قال : لاَ أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . قَالَ : « فَقُمْ بِإِزَاءِ الإِمَامِ » .

---

١٨٨ - مُنْكَرٌ .

أخرجه البخارىُّ فى « الكبير » (١/ ١/ ٣٧) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (ق ١٨٧/ ١)، والطبرانىُّ فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (١/ ٣٢٧) ، و« الترغيب » (١/ ١١١) -، من طريق محمد بن إسماعيل الضبى ، عن أبى المعلى العطار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أن رجلًا أتى النبىَّ ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! علمنى عملًا أدخلُ به الجنة . فقال : كن مؤذنًا .... الحديث » .

قال العقيلىُّ :

« محمد بن إسماعيل لا يتابع عليه ، ولا يعرفُ إلا به » .

قُلْتُ : قال فيه البخارىُّ :

« منكر الحديث » .

وهى جرحٌ شديدٌ عنده .

قال الذهبىُّ فى « الميزان » (١/ ٦ ، ٢٠٢) :

« قال البخارىُّ : من قلتُ فيه هذه العبارة ، فلا تحلُّ الرواية عنه » .

١٨٩ - « مَنْ سَرَّ مُؤْمِنًا ، فَإِنَّمَا يَسُرُّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَنْ عَظَّمَ مُؤْمِنًا ، فَإِنَّمَا يُعَظِّمُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَنْ أَكْرَمَ مُؤْمِنًا ، فَإِنَّمَا يُكْرِمُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ » .

---

١٨٩ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه العقيليُّ (ق ١٨٨/ ٢) ، وابنُ حبان فى « المجروحين » (٢/ ٢٨٤) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٣/ ٥٦ - ٥٧) من طريق محمد بن إسحق العكاشى ، عن الأوزاعىّ ، عن هارون بن رئاب ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه مرفوعًا .

قال العقيليُّ :

« باطلٌ ، لا أصل له » .

وقال أبو نُعيم :

« غريبٌ من حديث الأوزاعىّ ، عن هارون ، لم نكتبه إلا من حديث العكاشى » .

قُلْتُ : وهو كذابٌ كما قال ابنُ معين .

وقال الدارقطنىُّ :

« يضع الحديث » .

وسبقه إليه ابنُ حبان .

وللحديث شواهد من حديث جابر ، وأبى الدرداء ، وغيرهما لا يصحُّ منها شىء .

وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/ ١٤٣) ، و « المغنى » (٢/ ١١) للعراقى ، و « المصنوع » (١٨٥) وغيرها .

١٩٠ - « إِنَّ لِلّهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَلاثَمِائَةٍ وَسِتُّوْنَ نَظْرَةً ، لَا يَنْظُرُ فِيْهَا إِلَى صَاحِبِ الشَّاة - يَعْنِي الشِطْرَنْج » .

---

١٩٠ - ضَعِيْفٌ جِدًّا .

أخرجه ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢/ ٢٩٧) ، ومن طريقه ابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٢/ ٧٨٣) عن محمد بن الحجاج المصْفَّر ، قال : ثنا خذام ابن يحيى ، عن مكحولٍ ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعًا به .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ .

ومحمد بن الحجاج تركه ابن حنبلٍ والنسائىُّ .

وقال ابن معين :

« ليس بثقةٍ » .

وقال ابن حبان :

« منكرُ الحديث جدًّا ، يروى عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر ! ، لا تحلُّ الرواية عنه » .

وقال البخارىُّ :

« سكتوا عنه » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده .

وخذام بن يحيى لم أقف عليه .

وله شاهدٌ من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

علَّقه ابنُ حبان فى « المجروحين » (٣/ ٢٦) ، ووصله العقيلىُّ (ق ٢١٨/ ١) من طريق مطهر بن الهيثم ، حدثنا شبل البصرى ، عن عبد الرحمن بن يعمر ، عن أبى هريرة ، قال : مرّ رسول الله ﷺ على قوم يلعبون الشطرنج . فقال : ما هذه الكوبة ؟! ألم أنه عنها ؟ لعن الله من يلعبُ بها » .

قال العقيلىُّ :

« مطهر بن الهيثم ، عن شبل ، لا يصحُّ حديثه ، وهما مجهولان » .

وقال ابنُ الجوزىّ :

« هذا حديثٌ لا أصل له » .

١٩١ - « مَنْ سَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ ، فَقَدْ فَضَلَهُمْ بِعَشْرِ حَسَنَاتٍ ، وَإِنْ رَدُّوا عَلَيْهِ » .

---

١٩١ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه العقيليُّ (ق ٢١٨/ ٢) ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٦/ ٢٠٣٥ ، ٢٤٣٩) من طريق مرجى بن وداع ، عن غالب القطان ، قال : كنا فى حلقةٍ فجاء أعرابيٌّ ، فقال : حدثنى أبى عن جدى .. فذكره مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ؛ لجهالة الأعرابى وأبيه وجدِّه .

وقال ابن عديٍّ :

« غالب بن خطاف ، الضعف على أحاديثه بيّنٌ » .

فتعقبهُ الذهبيُّ :

« لعل الذى ضعّفه ابنُ عدى غالبٌ آخرٌ » .

وقول الذهبيِّ متجهٌ ، لا سيما وقد قال ابن معين :

« غالب بن خطاف ثقة » .

أما ما رواه ابن عدىّ ، عن عثمان الدارمىّ ، عن ابن معين قال : « لا أعرفه » .

فهو معارض برواية التوثيق . ولعل يحيى قال هذا القول قديمًا،ثم وقف على روايته فوثقه . والله أعلم .

وأعلّ العقيليُّ الحديث بـ « مرجى بن وداع » وساق فيه تضعيف ابن معين .

ولكن قال أبو حاتم :

« لا بأس به » .

ورضيه غيرُهُ .

فآفة الحديث هى الجهالة كما قدمت . والله أعلم .

١٩٢ - « غَطِّ رَأْسَكَ ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا خَيْطًا » .

---

١٩٢ - ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيليُّ (ق ١٢٧/ ١) من طريق عبد الحميد بن يحيى ، عن عبد الله بن زيد ، عن زيد بن ثابت مرفوعًا .

قال العقيليُّ :

« عبد الحميد بن يحيى مجهولٌ بالنقل ، ولا يتابع عليه ، ولا يُعرف من غير هذا اللَّفظ بغير هذا الإسناد من وجه يثبتُ » .

١٩٣ - « مَنْ أَحْيَا سُنَّتِي ، فَقَدْ أَحَبَّنِي ، وَمَنْ أَحَبَّنِي كَانَ مَعِي فِي الجَنَّةِ » .

---

١٩٣ - مُنْكَرٌ .

أخرجه العقيليُّ (١٦٦/ ١) ، من طريق نُعيم بن حماد ، حدثنا بقية ، عن عياض بن سعيد المازنى ، قال : حدثنى سعيد بن خالد بن أنس بن مالك ، عن أنسٍ مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ .

نعيم بن حماد فيه مقال .

وبقية بن الوليد يدلسُ التسوية ، ولم يصرح بالتحديث . وعياض بن سعيد مجهول بالنقل كما قال العقيليُّ والذهبيُّ . وخالد بن أنس ، قال الذهبيُّ : « لا يُعرف ، وحديثه - يعنى هذا - منكرٌ جدًّا » .

وأخرجه العقيليُّ (٥٩/ ٢) فى ترجمة خالد بن أنس وقال : « وفى هذا الباب أسانيدٌ لينة من غير هذا الوجه » .

وللحديث وجه آخر عن أنسٍ .

أخرجه الترمذيُّ (٢٦٧٨) ، مختصرًا ، والطبرانيُّ فى « الصغير » (٢/ ٣٢ - ٣٣) مطوّلًا من طريق محمد بن عبد الله الأنصارى ، عن أبيه عبد الله بن المثنى ، عن على بن زيد بن جدعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن أنسٍ ... فساق حديثًا طويلًا يوصيه فيه النبيُّ ﷺ بوصايا منها : « يا بنى إن قدرت أن تصبح وتُمسى ، وليس فى قلبك غشٌّ لأحدٍ فافعل ، يابنى وذلك من سنتى ، ومن أحيا سنتى فقد أحبنى ، ومن أحبنى كان معى فى الجنة ....الخ» .

قال الترمذيُّ :

« حسنٌ غريب » !!

وحقُّه أن يقال فيه : « غريب » والمتن فيه نكارة فى مواقع منه وعليُّ بن =

....

= زيد ضعيف ؛ لسوء حفظه .

قال الترمذي :

« وذاكرتُ بالحديث محمد بن إسماعيل – يعنى البخاري – فلم يعرفه » .

١٩٤ - « إِنَّ لِكُلِّ شَىءٍ شَيْخًا، وَشَيْخُ الجِهَادِ : الرِّبَاطُ فِي سَبِيْلِ اللهِ » .

---

١٩٤ - مُنْكَرٌ .

أخرجه العقيلىُّ (٢ /٨٠) من طريق سليمان بن الحجاج الطائفى ، عن خالد ابن سعيد ، عن أبى حازم ، عن سهل بن سعد مرفوعًا .

قال العقيلىُّ :

« سليمان بن الحجاج الغالبُ على حديثه الوهمُ ، وهذا الحديث لا أصل له » .

ووافقه الذهبىُّ فى « الميزان » (٢/ ١٩٩) فى حكمه على الحديث ، ولكنه قال : « سليمان بن حجاح لا يعرف ، عدادُهُ فى أهل الطائف » .

١٩٥ - « إسْمَاعُ الأَصَمِّ صَدَقَةٌ » .

---

١٩٥ - مُنْكَرٌ .

أخرجه الخطيب فى « الجامع » (٩٧/ ١) من طريق أحمد بن عبد الصمد ، نا إسماعيل بن قيس بن سعد ، عن أبى حازم ، عن سهل بن سعد مرفوعًا .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ .

وإسماعيل بن قيس ، قال فيه البخارى :

« منكر الحديث » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده كما تقدم غير مرة . والله أعلم .

١٩٦ - « لَوْ يُرَبِّى أَحَدُكُمْ بَعْدَ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَةَ جَرْوَ كَلْبٍ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُرَبِّى وَلَدًا لِصُلْبِهِ » .

---

١٩٦ - بَاطِلٌ .

أخرجه ابن حبان فى « المجروحين » (١/ ٢٤٩) من طريق الحكم بن مصعب ، عن محمد بن علىّ ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن ابن عباس مرفوعًا به .

قال ابن حبان :

« لا أصل له .... والحكم ينفرد بأشياء لا ينكر نفى صحتها من عُنى بهذا الشأن ، لا يحلُّ الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار » . اهـ .

فمما يتعجب منه أن ابن حبان ذكره فى « الثقات » !!

وانظر « الموضوعات » (٢/ ٢٧٩) ، « تنزيه الشريعة » (٢/ ٢١١) ، و « الفوائد المجموعة » (١٣٤) ، و « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٥٧) .

١٩٧ - « لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُوْنَ الوَلَدُ غَيْظًا ، وَالمَطَرُ قَيْظًا ، وَتَفِيْضَ اللِّئَامُ فَيْضًا ، وَيَغِيْضَ الكِرَامُ غَيْضًا ، وَيَجْتَرِئَ الصَّغِيرُ عَلَى الكَبِيْرِ ، وَاللَّئِيْمُ عَلَى الكَرِيْمِ » .

---

١٩٧ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » من حديث ابن مسعود .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٧/ ٣٢٥) :

« فيه جماعةٌ لم أعرفهم » .

وقال الحافظ العراقى فى « المغنى » (٢/ ١٩٦) :

« رواه الخرائطى فى مكارم الأخلاق من حديث عائشة ، والطبرانىُّ من حديث ابن مسعود وإسنادهما ضعيف » .

١٩٨ - « الفُقَرَاءُ مَنَادِيْلُ الأَغْنِيَاءِ ، يَمْسَحُونَ بِهِمْ ذُنُوْبَهُمْ » .

---

١٩٨ - مَوْضُوْعٌ .

أخرجه العقيليُّ (١٦٥/ ١) من طريق العلاء بن زيدل ، قال : حدثنا أنس ابن مالك مرفوعًا به .

قُلْتُ : والعلاء هذا ، كان يضع الحديث كما قال ابنُ المدينى . وتركه أبو حاتم والدارقطنيُّ .

وقال البخاريُّ والعقيليُّ :

« منكر الحديث » .

١٩٩ - « الآيَاتُ بَعْدَ المائَتَيْنِ » .

---

١٩٩ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن الجوزى فى « الموضوعات » (٣/ ١٩٧ - ١٩٨) من طريق محمد بن يونس الكديمى ، حدثنا عون بن عمارة ، ثنا عبد الله بن المثنى بن ثمامة بن عبد الله بن أنس ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن أبى قتادة مرفوعًا به .

قال ابنُ الجوزىّ :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وعون وابن المثنى ضعيفان ، غير أن المتهم به الكديمى . قال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات » .

فتعقبه السيوطى فى « اللآلىء » (٢/ ٣٩٤) :

« هو برىء منه » يعنى الكديمى .

قُلْتُ : وهو كما قال .

فقد تابعه الحسن بن على الخلال ، ثنا عون بن عمارة به .

أخرجه ابن ماجة (٤٠٥٧) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (١٦٣/ ٢) ، والدارقطنى فى « العلل » (ج ١/ ق ٤٦٧/ ٢) .

وتابعه إبراهيم بن عبد الله بن سليمان السعدى ، ثنا عون به .

أخرجه الحاكم (٤/ ٤٢٨) وقال :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » !!

فتعقبه الذهبىُّ بقوله :

« أحسبه موضوعًا ، وعون ضعّفوه » .

وقال العقيلىُّ :

« هذا الحديث لا يعرف إلا بعون ، وقد يروى هذا عن ابن سيرين قوله » .

قُلْتُ : وعبد الله بن المثنى ضعّفه ابن معين ، وغيرُهُ . ومشاه آخرون .

قال الأزدىّ :

« من مناكيره روايته عن أنسٍ عن أبى قتادة : « الآيات بعد المائتين » وقال =

= الحافظ ابن كثير فى « النهاية » (١/ ١١) :
« لا يصحُّ » .

وقد استدلَّ الإمام البخارىّ رحمه الله على بطلانه بأن شواهد الحال تكذبه ، فقال :

« قد مضىَ مائتان ولم يأت من الآيات شئٌ » .

نقله الذهبىُّ والمزىُّ فى ترجمة عون هذا .

وبالجملة فالحديث موضوعٌ كما قال ابن الجوزىّ .

٢٠٠ - « إِذَا كَانَ سَنَةُ سِتِّينَ وَمَائَة كَانَ الغُرَبَاءُ فِي الدُّنْيَا أَرْبَعَةً : قُرْآنٌ فِي جَوْفِ ظَالِمٍ ، وَمُصْحَفٌ فِي بَيْتِ قَدَرِيٍّ لَا يَقْرَأُ فِيهِ ، وَمَسْجِدٌ فِي نَادِي لَا يُصَلُّونَ فِيهِ ، وَرَجُلٌ صَالِحٌ بَيْنَ قَوْمٍ سَوْءٍ » .

---

٢٠٠ - مَوْضُوْعٌ .

أخرجه ابن حبان فى « المجروحين » (٣/ ١٢٨) ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات » (٣/ ١٩٤) من طريق يحيى بن عبد الله البابلتى ، حدثنا الأوزاعىّ ، عن الزهرىّ ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعًا به .

قال ابن حبان :

« هذا بلاشك معمولٌ » .

يعنى موضوع وآفته البابلتى . فإنه ساقط الاحتجاج إذا تفرد .

وقال الدارقطنىُّ :

« البليةُ فى هذا الحديث عن الراوى عن البابلتى ، لا منه » .

رقم الإيداع ٨٧٤٨ / ١٩٨٨

مطابع الوفاء - المنصورة

شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت : ٣٤٢٧٢١ - ص.ب : ٢٣٠

تلكس : ٢٤٠٠٤ DWFA UN